قاسيون

العدد 611
الاثنين 15 تموز 2013
24 صفحة الثمن (25) ل.س
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ص. ب (35033) تلفاكس (+963 11 3120598) أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

إلى الدفاع عن الليرة السورية

يتراجع الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد بسرعات قياسية، وينذر في حال استمراره على هذه الحال بأخطار كبرى أهمها وضع مسألة بقاء سورية موحدة أرضاً وشعباً على المحك، أي أن من الممكن لواشنطن ومعسكرها بالتعاون الواعي أو غير الواعي مع الفاسدين في جهاز الدولة أن تحقق بالاقتصاد ما لم تستطع تحقيقه بالسلاح..

إن واحداً من أهم المؤشرات على التراجع الحاصل هو سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية المختلفة وفي مقدمتها الدولار. وإن العملة الوطنية إذ تمثل أحد رموز السيادة الوطنية، فإن السياسات النقدية التي تسمح بانهيارها هي سياسات غير وطنية بالمطلق، وهي سياسات تتكامل مع الضغوط الاقتصادية الخارجية من حصار وعقوبات لتصب بنهاية المطاف في تأزم الموقف أكثر فأكثر.

وفي «انقلاب للسحر على الساحر»، فإن الهجوم الشرس الذي شنّته وتشنه قوىً داخل جهاز الدولة وعلى أطرافه، على النائب الاقتصادي ومن ورائه حزب الإرادة الشعبية والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير لتحميلهم مسؤولية ما يجري اقتصادياً، من باب خلق عدوٍ وهمي لتفريغ الغضب الشعبي فيه، إنما يعبر في جانب آخرٍ منه عن الاتساع المطرد في دائرة المستائين جدياً والمهددين فعلياً بوجودهم ولقمة عيشهم- «مؤيدين» و«معارضين»- جراء استمرار السياسات الليبرالية المتوحشة التي تتبعها الحكومة والمتنفذون خلفها. لكن هذه المحاولات ذاتها تسمح برص الفقراء داخل الصف الوطني- وهم الأغلبية- بسرعة متعاظمة ضد السياسات الليبرالية المحابية للفاسدين والأغنياء! وإن هذه المحاولات تؤدي حتى الآن إلى تمحور النضال أكثر فأكثر حول القضية الاقتصادية- الاجتماعية، وباتجاه إجراءات ذات ضرورة وطنية آنية وقصوى تتمثل في التالي:

وقف الإتجار بالدولار نهائياً، وما يستلزمه ذلك من إغلاق محال الصرافة ومحاسبة الصيارفة والإدارة المالية للمصرف المركزي وتعديل سياساته جذرياً.

إيقاف دعم مستوردات القطاع الخاص نهائياً، واحتكار استيراد السلع الأساسية بيد الدولة.

إجبار البنوك الخاصة على إيداع احتياطياتها من العملات الصعبة لدى المصرف المركزي.

تأمين سلة غذائية شهرية مجانية كاملة أو شبه كاملة لكل عائلة سورية وفقاً لعدد أفرادها.

منع تصدير المواد الغذائية وتجريمه، وتأمين إغراق الأسواق بالسلع الأساسية بالاستفادة من الخطوط الائتمانية التي يجري العمل عليها.

انطلاقاً من كم المعروض من النقد السوري مقابل معروض البضائع في هذه اللحظة، فإن القيمة الحقيقية للدولار لا تتجاوز ١٢٠ ليرة سورية، وإن كل الانحرافات عن هذه القيمة ناتج عن تكافل عاملين هما المضاربة التي يسهلها المصرف المركزي بسياساته، وإغراق العدو للأسواق المجاورة بالليرة السورية..

وإن الإجراءات التي ذكرناها أعلاه، تنطلق من فكرة أساسية هي أن الحرب تحتاج إلى اقتصاد حرب، وأن اقتصاد الحرب لا يدار إلا بحكومة حرب تؤمن اصطفاف الجيش والشعب في وجه أصحاب رؤوس الأموال وحملة السلاح غير الشرعي من كلٍ الأطراف، أي أنه بحاجة إلى حكومة تختلف عن الحالية جدياً في الذهنية وفي البنية وفي الصلاحيات وفي البرنامج..

إن عقلية إدارة الأزمة التي تسيطر عليها الليبرالية الاقتصادية والتي تعتمد التجريب منهجاً لها، هي عقليةٌ قاصرةٌ تماماً عن النهوض بمهمات كبيرة أصبحت استحقاقاً وطنياً سيتوقف عليه مصير البلاد اللاحق ووجودها من عدمه..

■■

● حلب

أسعار ملتهبة وموائد رمضانية متقلصة والحكومة خارج المعادلة 8

حلب بين التجويع والحصار 11

سياسات التحرير النقدي.. تعصف بالليرة! 12

بيان من قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

مر عامان على تأسيس الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي قدمت نموذجاً وطنياً جديداً ينتمي إلى فضاء سياسي جديد ما يزال قيد التشكل، وهي التي انطلقت من أمام تمثال صلاح الدين الأيوبي بدمشق، عشية إطلاق اللقاء التشاوري في تموز ٢٠١١، لتتمكن من بعدها من تجاوز كل محاولات قوى الماضي المختلفة التشكيك بها وبجديتها وضرب تحالفها بالترغيب والترهيب، ولكنها أثبتت أنها ليست عابرة ولا مؤقتة بل تستند إلى رؤية وطنية مشتركة تمثل مصالح الطيف الأوسع من النسيج السوري، وتحديداً فيما يتعلق ببرنامج وسبل الخروج الآمن من الأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها البلاد باتجاه التغيير الجذري الديمقراطي السلمي العميق والشامل، الممهد لتحرير واسترجاع كل الأراضي السورية المحتلة، وفي مقدمتها الجولان، وبما يحافظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية وشعبها.

وبهذه المناسبة تجدد قيادة الجبهة للشعب السوري، المنكوب بأبنائه، وتقطع سبل معيشته وأمانه، على مذبح الانقسامات الوهمية، وأوهام «الحسم» و«الإسقاط»، تمسكها بضرورات وقف العنف والتوجه إلى الحل السياسي عبر الحوار الوطني الشامل الكفيل بعزل متشددي الصراع الدائر من كل شاكلة ولون وتحت أي مسمى، ويهمها توضيح النقاط التالية:

في الوقت الذي يبرهن فيه تطور الأحداث على أن حل الأزمة السورية المستعصية يكمن عبر الحوار السياسي مع ثبوت فشل منطق الاستنزاف القائم على العنف الميداني والإقصاء السياسي داخل سورية، بموازاة فشل الجبهتين العسكرية والسياسية على سورية، فإن السوريين اليوم باتوا أمام مرحلة جديدة استعرت فيها جبهة حقيقية هي الجبهة الاقتصادية النقدية المعيشية التي ترمي إلى إحداث انهيار شامل في بنية الدولة السورية على اعتبار أن هذه الجبهة شكلت خلال العقد الفائت على الأقل الخاصرة الرخوة في تلك البنية، ليصبح السوريون بمواجهة أصحاب المال وليس السلاح فحسب.

إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي تدرس باستمرار وبشكل يومي جدوى بقاء ممثليها في الحكومة تجدد التأكيد على أن الوضع المذكور باستحقاقاته الوطنية، وعلى الرغم من ضرورات التوجه للحل السياسي، بات يستدعي اليوم قيام حكومة حرب برؤية وبرنامج راهن وصلاحيات موسعة، لتمارس صلاحياتها القانونية والدستورية على الأقل، بعد ثبوت عجز الحكومة الحالية عن تلبية الحد الكافي من مطالب الناس على جميع المستويات وخاصة المعيشية منها وعدم قدرتها على تنفيذ برنامجها المقر في البيان الحكومي، وهي التي أثبتت أنها لا تزال تعمل في ظروف الأزمة الحالية المعقدة والمركبة بعقلية ما قبل الأزمة، ليظهر أن سياسات ما كان يسمى بالفريق الاقتصادي السابق لا تزال سارية المفعول بقوة عطالة المرحلة الماضية محققة خلال الأزمة ما لم تستطع تحقيقه قبلها، في الوقت الذي لا يوجد فيه فريق اقتصادي حالي.

إن العملة الوطنية هي أحد رموز السيادة الوطنية، وإن السياسات النقدية التي تسمح بانهيارها هي سياسات غير وطنية في نهاية المطاف. ويظهر أن المطلوب من هذه السياسات مع ما يرافقها من ضغوط اقتصادية خارجية من حصار وعقوبات هو تفريغ إنجازات الجيش العربي السوري بوصفه الضامن الأساسي للوحدة الوطنية من مضمونها وتعويم الدماء المبذولة. ولقد أظهرت التطورات اليوم أن السياسات المالية والنقدية التي يمارسها البنك المركزي هي المسؤول الأكبر والمباشر عن تدهور الليرة السورية بما يعنيه ذلك من الانعكاسات الخطيرة على الوضع المعيشي اجتماعياً وسياسياً وأمنياً.

مع استعار الجبهة الاقتصادية المعيشية النقدية فإن قوى الفساد المتحالفة مع قوى خارجية تهدد الوضع الاقتصادي برمته بما يستدعي المواجهة الشعبية الفعلية من جهة ومن داخل جهاز الدولة من جهة ثانية مع أولئك الفاسدين الكبار وأزلامهم المتغلغلين في المجتمع وفي جهاز الدولة على حد سواء.

قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير
دمشق ٢٠١٣/٧/١٠

بصراحة

الجبهة الاقتصادية مرةً أخرى

◄ محمد عادل اللحام

تواصل القوى الطبقية«قوى الفساد الكبير»هجومها على الجبهات المختلفة، مستخدمةً كل صنوف الاسلحة التي تمكنها من تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة، بالتضامن والتكافل مع قوى الفساد في الخارج الحاملين للمشروع السياسي والاقتصادي التدميري ذاته، برعاية مباشرة من القوى الرأسمالية العالمية، في مقدمتها الامبريالية الأمريكية العدو الأول لشعوبنا، والحراك الذي تشنه قوى الفساد على الجبهة الاقتصادية لم يكن وليد الأزمة الحالية بل سبقه عمل واسع تمثل في إقرار السياسات الاقتصادية الليبرالية كنهج اقتصادي بديل لما كان سائداً والذي يوصف بالاقتصاد المخطط الذي لا يعني الموافقة عليه كما كان معمولاً به، ليتحول بفعل تلك السياسات إلى اقتصاد خالق للفوضى ومولد للفقر والبطالة، وناشر إلى حد بعيد للأزمات الاجتماعية ومعمق لها بحيث بتنا نرى انتشاراً واسعاً للجريمة المنظمة توضحت مخاطرها في الأزمة، حيث توسعت أشكال الخطف بقصد طلب الفدية، والقتل بقصد السرقة،وغيرها وغيرها من عمليات الإجرام في وضح النهار.

لقد تكونت جبهة عريضة داخل جهاز الدولة للدفاع عن السياسات الليبرالية والتسويق لها وبأنها خشبة الخلاص من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة خلال عقود ومازال مسلسل الدفاع عن تلك السياسات قائماً من خلال استمرار العمل على هديها بالرغم من التجربة القاسية التي مر بها اقتصادنا الوطني المنهك بفعلها، وانعكاس ذلك على مستوى معيشة الملايين من الفقراء إلى درجة بتنا نشاهد بأم العين المتضورين جوعاً في الشوارع و الحدائق العامة، ومراكز الإيواء المنتشرة في أصقاع الأرض السورية، كل تلك المآسي لم تقنع إلى هذه اللحظة أصحاب الحل والعقد بأن استمرار تبني السياسات الليبرالية يعني مساعدة العدو على استكمال مخططه وكي يقتنع أصحاب الحل والعقد بخلاف ما هم عليه الآن لابد من أصحاب المشروع الآخر أصحاب الموقف المدافع عن السيادة الوطنية بما فيها الاقتصاد الوطني، وبما فيها مستوى معيشة ملايين الفقراء وأيضاً حقوق ومصلحة الطبقة العاملة السورية الأول منها حقها بأجور حقيقية متناسبة مع تكاليف المعيشة، وهذا يعني سياسياً أن تكون هناك جبهة واسعة من الطيف السياسي الوطني في مقدمتها الحركة النقابية، مستخدمة حقها الدستوري في الدفاع عن برنامجها الإجرائي الإسعافي من أجل صد هجوم قوى الفساد على طريق الخلاص منه: الضغط باتجاه إلغاء القرارات الصادرة بشأن تحرير الأسعار.

الضغط من أجل أن يكون استيراد وتوزيع المواد الأساسية عن طريق الدولة حصراً.

تأميم مراكز الصرافة والبنوك الخاصة لمنع الاتجار والمضاربة بالدولار، وفرض عقوبات شديدة، دفاعاً عن الليرة السورية باعتبارها رمزاً من رموز السيادة الوطنية، وهي مركز من مراكز الاستهداف في الحرب الدائرة الآن.

تأمين سلل غذائية مجانية لجميع السوريين تشمل المواد الأساسية الضرورية لمعيشتهم اليومية.

■■

عمال القطاع الخاص يحلمون بالزيادة

◄ ريم علي

على الرغم من الزيادة الأخيرة، وكما كل الزيادات التي تآكلت قبل أن تصدر، فإنها رغم ضآلتها قد تغري وتسكن بعض أوجاع العاملين مع الارتفاع الجنوني وغير المسبوق لأسعار معظم السلع، وخاصة الأكثر شعبية واستهلاكاً لدى الشريحة الواسعة من الشعب السوري.

إن الارتفاع الجنوني للأسعار في سورية ألهب قلوب المواطنين، وأصبح حجر عثرة أمامهم من أجل تأمين قوتهم وتأمين مستلزمات الحياة الأساسية بعد فشل الحكومة في ضبط الأسعار وإحداث دوريات ولجان تموينية لكبح تجار الحروب، بالإضافة لاستسلام جمعية حماية المستهلك لأمر الواقع دون أن تحرك ساكناً، رغم معرفتها أن بعض ضعاف النفوس من تجار السوق يلجؤون عادة مع كل زيادة إلى رفع أسعار السلع التي يبيعونها دون أية حسابات للحكومة ومفتشيها .

الطامة الكبرى أن الزيادة أقرت للعاملين في القطاع العام، ولم تلزم أصحاب القطاع الخاص بالزيادة على الرغم من أن عدد عمال القطاع العام الذين استفادوا من هذه الزيادة حوالي مليوني شخص في حين إن عمال القطاع الخاص يقدر عددهم بخمسة ملايين عامل معظمهم يعملون في ظروف قاسية وأجورهم مازالت قليلة أمام غلاء المعيشة والتضخم الاقتصادي. عدد كبير من العمال رُمي للشارع بدون تعويض وما زاد الطين «بلة» هو ارتفاع أسعار المحروقات، وفي مقدمتها «المازوت» الذي ألهب السوق السورية بشكل جنوني بسبب استخدامه في عمليات النقل كافة .

لا يوجد بيننا من يساوره الشك في حاجة من ستشملهم الزيادة الماسّة لها، وخاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد منذ ما يقارب سنتين ونصف، لذلك فإن القطاع الخاص له إسهاماته التي لا ينكرها أحد، ويشكل نسبة عالية عمال القطاع الخاص.من القوة العاملة المنتجة، دون أن يحظى بما نعم به قرينه في القطاع العام، وهم يحلمون وينظرون بأمل أن ينالهم شيء من تلك الزيادة.

من الطبيعي أن تكون معالجةٍ أوضاع العاملين في القطاع الخاص مختلفة جذرياً، ونوعياً، عن أقرانهم في القطاع العام، إذ ينبغي، أولاً وقبل كل شيء، مراعاة معاناة الشركات التي يعملون فيها من تداعيات الأزمة الحالية، لكن ذلك لا يعني إعفاء الدولة، وليس مؤسسات القطاع الخاص، من مسؤولية توسيع نطاق من تشملهم الزيادة، كي تصل إلى العاملين في القطاع الخاص.

بقدر ما فرح العاملون في القطاع الخاص لأقرانهم موظفي القطاع العام ممن شملتهم تلك الزيادة، فهم يتطلعون بأمل وثقة، في أن ينضموا إلى قائمة المستفيدين من الزيادة تساعدهم على مواجهة أعباء الحياة التي ضاعفت من أثقالها الأحداث الأخيرة التي مرت بها البلاد. فهل تحقق الحكومة حلمهم؟!.

■■

حلول مستعجلة لمطالب العاملين في السياحة

◄ ياسر حاج حسين

بعد ورود العديد من المخالفات و الملاحظات و الشكاوى العمالية المتراكمة الواردة من بعض العاملين في قطاع السياحة وخاصة عمال فندق سمير أميس واللجنة النقابية التابعة لها، والمتعلقة بتأخير تسديد الأجور الشهرية، والعقوبات المتكررة، وتغيير طبيعة العمل وساعات الدوام للبعض منهم، و تأخير الترفيعات السنوية وسوء العلاقة مع اللجنة النقابية إضافة لشكاوى أخرى، قام وفد من رئيس وأعضاء مكتب نقابة عمال السياحة بدمشق بزيارة ميدانية للفندق والمطالبة بحقوق العمال والاجتماع مع إدارة الفندق، والذي أثمر بحل العديد من مشكلات العاملين وفي مقدمتها معالجة تأخير تسديد أجور العمال الشهرية للعاملين، حيث تم تسديد كل الأجور المتراكمة لغاية ٢٠١٣/٤/٣٠، على أن يتم تسديد راتب الشهر الخامس حتماً خلال فترة قصيرة جداً، كما تم معالجة عقود العمال القدامى متعددي العقود، حيث تم التأكيد على التوافق السابق الجاري مع الإدارة بتطبيق أحكام قانون العمل رقم /١٧/ على العاملين القدامى الذين تجاوزت خدماتهم وعقود عملهم خمس سنوات، واعتبارهم عمالا دائمين ومثبتين، حيث تم معالجة ذلك مباشرة مع العمال القدامى وهم: نيروز حسن، وإياس إبراهيم، ومحمود نخوز، وسامر حمد، واعتبارهم مثبتين حكماً دون الحاجة لإبرام أي عقود عمل جديدة معهم.

كما تم التوافق على طي قرار الإدارة بعدم السماح للعمال بمراجعة الإدارة عند تقديم أي شكوى بعد أن تم إلغاء مناصب مدراء الأقسام من الإدارة، وتسديد المبالغ المترتبة بذمة الفندق لمصلحة مكتب النقابة، والخاصة باشتراكات العمال الشهرية في صندوقي النقابة والمساعدة الاجتماعية.

كما ناقش المكتب قضية رواتب العمال القدامى، حيث تم التوافق على إعادة دراسة رواتب العمال القدامى، وتعديلها بما يتوافق ويتناسب مع رواتب أقرانهم الجدد، وذلك حين عودة الوضع والعمل في الفندق لوضعه المقبول نتيجة الأزمة، وكذلك تم التوافق على تنفيذ أحكام القانون بالنسبة للزيادة السنوية لكل العاملين بالنسب المقررة، وذلك في أقرب وقت وحين تسمح الظروف مع احتفاظ العاملين بهذا الحق أصولا .

■■

قوة الطبقة العاملة في وحدتها

◄ مراسل قاسيون - السويداء

أثبت الفنيون المخبريون في مدينة السويداء أن وحدتهم واتحادهم من أفضل الطرق لنيل حقوقهم كاملة دون نقصان، وذلك من خلال النضال المطلبي _الاقتصادي الإجتماعي_ في أوسع أشكاله وأكثرها جذرية وابتكاراً .

إن الموقف الصريح والموحّد للفنيين المخبريين في السويداء، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤٠ فنّياً في مدينة السويداء يعملون في المشافي والمستوصفات الحكومية، ويغطون العمل في المخابر الخاصة التي يبلغ عددها ١٠ مخابر في مدينة السويداء ومخبر في مدينة شهبا وآخر في مدينة صلخد يحتذى به ويؤخذ كتجارب ناجحة في نضالات الطبقة العاملة السورية، حيث استجاب خلال الأسبوع الفائت جميع المخابر دون استثناء لمطالبهم المشروعة، بما فيه زيادة الأجور ضمن الحد الأدنى .

نحن في صحيفة «قاسيون» نبارك للفنيين المخبريين نيل هذا الحق، ونشدُ على أيديهم، وموقفهم الموحّد وصولاً للاستجابة لمطالبهم، ونؤكد مجدداً أن التحركات العمالية بهذا الشكل تعكس النبض الحقيقي للمجتمع وتوجهه بوصلة النضال إلى المصالح الحقيقية اقتصادياً واجتماعياً .

قراءة نقابية نقدية لقانون العمل /١٧/ (١ – ٣)

ما زال قانون العمل رقم /١٧/ الخاص بالعاملين في القطاع الخاص، والذي ينظم علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل في القطاع الخاص بكل تفرعاته وتخصصاته، ويحدد حقوق وواجبات كل طرف فيه، ويحدد أيضا دور وزارة العمل باعتبارها الجهة الراعية لعلاقة العمل بين الطرفين يتلقى العديد من الانتقادات، ومن أجل المشاركة النقابية سننشر على حلقات رأي نقابي في القانون قدمه جمال المؤذن رئيس نقابة عمال السياحة بدمشق بالتعاون مع موقع اتحاد عمال دمشق.

بعد مخاض عسير امتد لأربعة أعوام متتالية، وتشكيل لجان عديدة و مناقشات واسعة، واعتراضات دائمة من مختلف المشاركين فيها وصل آخر مقترح لمشروع القانون الجديد قانون العمل رقم /١٧/، والذي وضعته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و كوادرها بشكل أقل ما يقال فيه بأنه يتضمن إجحافا وانتقاصاً من حقوق العمال في القطاع الخاص ومكتسباتهم، وذلك بذريعة تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية في أسبابه الموجبة، و فيه استرضاء وتنازل لأصحاب العمل، وممثليهم بشكل ضرب أهم قاعدة أساسية في بناء العمل السليم، وهي قاعدة التسريح التعسفي، والتي كان يضمنها قانون العمل السابق بشكل قانوني، ووجداني وعقلاني باعتبار أنه وبالرغم من وضوح مواد القانون بأحقية تسريح العامل في القطاع الخاص استناداً لنص المادة /٦٤/ منه في حال ارتكابه لأي من المخالفات الواضحة، والثابتة و دون أي تعويض إلا أن ذلك لم يمنع تضمين مشروع القانون مادة خاصة تشرعن لأصحاب العمل تسريح عامليهم وفق المادة /٦٥/، وذلك لقاء تعويضات محددة في حال تسريح العامل المخالف للقانون، ولكن بعد لجوء العامل المسرح إلى القضاء العمالي استناداً لنص المادة /٢٠٥/ لإثبات واقعة تسريحه تعسفياً للحصول على التعويض المقرر، وهذا المشوار يحتاج لأكثر من خمسة أعوام تقاضي أمام المحكمة البدائية العمالية والاستئنافية، هذا فيما إذا كان القضاء العمالي يعمل بشكل سليم أصلاً، وهذا ما لم نلمسه من إصدار هذا القانون بحيث أنه منذ بداية العمل بالقانون وحتى تاريخه لم تبت المحكمة العمالية المشكلة بموجب أحكامه بأية دعوى عمالية في جميع محاكم القطر العمالية، مما راكم عدد الدعاوى فيها لما يقارب الخمس والثلاثين ألف دعوى.

وبمعنى أوضح أن قانون العمل الجديد ولد ميتاً .. ويتيماً و غير قابل للتنفيذ حتى من وزارة العمل التي يفترض بها أنها الجهة المناط بها تنفيذ مواده، وذلك لافتقار هذه الوزارة لوسائل تنفيذ القانون من تعليمات تنفيذية، ومفتشين، ووسائل نقل لتغطي جميع مواقع العمل والإنتاج في القطاع الخاص المترامية الأطراف، حيث أنه حتى هذا التاريخ على سبيل المثال وليس الحصر لا يوجد في كل محافظتي دمشق وريف دمشق اللتين تعدان من أكبر المحافظات السورية، وتحوي آلاف المنشآت والمصانع والأعمال لا يوجد في مديريات العمل فيها أكثر من مفتشي عمل صناعي في كل مديرية، ودون أية وسيلة نقل، وهذا ما لا يُمكن المفتشين مع تغطية شكاوى ومتابعة أكثر من ثلاث منشآت متقاربة المواقع فقط، وهذا يثبت أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي بذلت جهود جبارة ومضاعفة في حينه، وفي سبيل إصدار هذا القانون لم تقابلها أية جهود أو إجراءات في سبيل تنفيذ مضمونه، ومواده وأحكامه، وهذا النقد ينحصر بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي كانت ناظرة بإصدار التشريع المذكور في حينه، ولا ينطبق على وزارة العمل الحالية التي ورثت تركة ثقيلة تعجز عن تحملها، وهي تقوم بمعالجة شوائب هذا القانون، ومعاناة العاملين في القطاع الخاص في بعض مواده إضافة لمعاناة أصحاب العمل أيضاً من بعض مواده، ومن هنا وجدنا في المنظمة النقابية، وبعد أن بذلنا جهودا جبارة وعديدة ابتداءً في دراسة مشروع هذا القانون، والاعتراض على عدد من مواده وأحكامه مروراً بالتحفظ عليه في المناقشة، والصدور وصولاً للمعاناة التي لمستها المنظمة و نقاباتها ولجانها النقابية في تطبيق هذا القانون، فإن اتحاد عمال دمشق أعد مذكرة تشمل أهم التعديلات المطلوبة لتصويب العمل بهذا القانون، بما يضمن حقوق جميع أطرافه بكل تساو!!.

● اتحاد عمال دمشق

عمال المخابر في الحسكة يطالبون بحقوقهم التأمينية

◄ **يعقوب عساف**

إن الفئات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعية هم العاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام، وقبل صدور هذا القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، كان المشرع يفرق بين العامل العام والعامل الخاص في مجال التأمينات الاجتماعية، وكانت القاعدة هي خضوع القائمين بالعمل العام لمظلة قانون التأمين والمعاشات.

أما القائمون بالعمل الخاص فهم وحدهم الذين كانوا يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية أي كانوا يخضعون للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، وكان هناك فرق بين النظامين، وكانت هذه الازدواجية تثير العديد من المشكلات، وعندما صدر هذا القانون قرر خضوع جميع العاملين في الدولة لنظام التأمينات الاجتماعية الواردة به سواء كانوا من العاملين بالجهاز الإداري للدولة وما في حكمها أو من العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل حيث سهل هذا القانون بتوحيد المزايا التأمينية والمساواة بين العاملين حيث يتم نقل العامل من قطاع إلى آخر أو تغير صفة المنشأة التي يعمل بها مع بقاء العامل مستفيداً من التأمين.

لكن يبدو أن بعض العاملين في المخابر الخاصة في محافظة الحسكة أو بعض المستخدمين في المدارس الريفية والذين مضى على تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية أكثر من عشرين عاماً لا ناقة لهم ولا جمل في نهاية خدمتهم أو ضم خدماتهم التأمينية، بسبب تعنت مديرية التأمينات في الحسكة بتصحيح أوضاعهم، لينالوا حقوقهم التأمينية دون نقصان.

الحجة غير المنطقية لدى إدارة التأمينات في المحافظة أنها تنتظر تعميماً من وزارة الشؤون، أو من المؤسسة، علماً أن هذه القضية لو كانت موضوعة أمام الإدارة في دمشق كانت أوجدت لها الحلول التي ترضي الطرفين وخاصة العامل خلال فترة «لمحة بصر»، لكن على ما يبدو أن الإدارة بدل أن تجد الحلول المنطقية لمصلحة العامل التي أوجدت لأجلها التأمينات تضع العصي بالعجلات.

«قاسيون» تضم صوتها لهؤلاء العمال وتطالب بتسوية أوضاعهم بأقصى سرعة بعد انتظار طال أمده، لأن في ذلك كل الخير للوطن وللعامل!!.

■■

من الأرشيف العمالي

ضرورة معالجة الخلل

◄ **أبو فهد**

عقدت نقابات عمال دمشق مؤتمراتها من أواسط شباط حتى أواسط آذار الماضي، وشملت ١٨ نقابة، وكان عدد المندوبين في كل مؤتمر يتراوح من ٣٠ إلى ٢٠٠ عضو، ومثل هؤلاء المندوبون مجمعياتهم العمالية ومنشآتهم المختلفة، وبشكل خاص المعامل الكبرى ومؤسسات القطاع العام.

وقد تطرقت التقارير المقدمة إلى المعركة التي تخوضها حركة التحرر الوطني العربية ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية وإلى الدور الهام الذي تلعبه سورية في هذه المعركة، وشجبت ضم الجولان إلى «إسرائيل».

وقد تجاوبت طروحات النقابيين مع مطالب وطموحات الطبقة العاملة في بلادنا وطموحات جماهير الشعب وعكست حسها الوطني والطبقي السليم.

وفي هذه المؤتمرات سواء من خلال التقارير التي قدمتها مكاتب نقابات العمال، أو من خلال المداخلات والكلمات التي ألقاها المندوبون جرى التركيز والتوسيع على القضايا الإنتاجية، وعلى أوضاع جماهير العمال الاقتصادية، وضرورة معالجة الخلل في التوازن بين ارتفاع الأسعار الجنوني وبين الأجور القليلة والمتدنية لجماهير العمال.

وقد سلطت الأضواء على إدارات بعض المعامل الغارقة في الأساليب البيروقراطية والتي تمنع العمال واللجان النقابية من البحث والاشتراك في القرارات المختلفة سواء منها الإدارية أو الانتاجية لمؤسسات القطاع العام، وأشير إلى أن بعض مدراء معامل دمشق التابعة للقطاع العام يعطلون أو يتجاهلون القوانين السارية، وخصوصاً قوانين تشكيل المجالس الإنتاجية وصلاحياتها وقوانين الإدارة التي تقضي أن يشارك التنظيم النقابي مشاركة فعالة بها.

وأكد الكثير من المندوبين على ضرورة أن تأخذ اللجان النقابية صلاحياتها في قضايا الإدارة وفي مجالس الإنتاج، وقد أكد العمال والمسؤولون النقابيون على أهمية تطوير القطاع العام وأهمية تحسين وزيادة الإنتاج، ومكافحة كل السلبيات التي تعرقل تحقيق هذه الأهداف.

وطالبت المؤتمرات بالعمل على تقليل التكلفة والهدر ومحاربة الرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية، وحملت هذه البرجوازية مسؤولية خسارة وتدهور أوضاع بعض معامل ومؤسسات القطاع العام، وسلطت المؤتمرات النقابية الأضواء على كثير من القوانين التي يشكو منها العمال، وطالبت بتعديلها، وأكدت على أهمية صدور قانون العاملين الموحد وتعديل قانون العمل رقم ٩١ وتحسين قانون التأمينات الاجتماعية، وإلغاء المرسوم رقم ٤٦ الذي يقضي بمعاقبة العمال الذين يتركون عملهم وإلغاء المرسوم ١٦٧ الذي يضع سقفاً للعلاوات والساعات الإضافية، ورفع سقف الإعفاء من ضريبة الدخل.

وأكدت الكثير من المؤتمرات على ضرورة تعديل مرسوم التنظيم النقابي رقم ٨٤ من أجل إعطاء صلاحيات أكثر للجان النقابية وبشكل يوثق العلاقة بين الجماهير العمالية وبين اللجان النقابية.

قاسيون العدد ٧٠ نيسان ١٩٨٢

■■

البدراوي لقاسيون:
وحده التحالف المدني ـ العسكري كفيل بإنشاء نظام متقدم في مصر

◄ أجرى اللقاء: محمد كامل

أجرت قاسيون اتصالاً هاتفياً مع الرفيق ابراهيم البداروي ممثل حركة اليسار المصري المقاوم، تناول الاتصال أهم مستجدات الساحة المصرية بعد الموجة الثانية من الثورة المصرية..

أجبر التحرك الشعبي القوى الدولية على تغيير مواقفها العلنية ولكن هذا لايعني أن القوى الإمبريالية والخليجية ستترك مصر تتطور دون إعاقتها

• إلى أين يتجه المشهد المصري برأيكم إلى العنف أم إلى تجذير الثورة أم إلى الاثنين معاً؟

بدايةٍ يجب التأكيد على أن هذا الزحف كانٍ ناتجاً عن كون الإخوان المسلمين هم تاريخياً جزءاً من الطبقة الرأسمالية الريعية المتوحشة. واليوم في تقديري بدأت الثورة المضادة بالفعل حيث تقوم النخبة السياسية المدنية بعمليات مساومة لاغتيال هذه الموجة الثورية التي ليس لها مثيل في التاريخ، رغم أنها بلاطليعة قوية تستطيع أن تقود هذه الثورة. إن هذا الواقع يضعنا أمام الاحتمالينٍ على قدم المساواة، احتمال إنهاء المسألة سلمياً، والاحتمال الآخر الذي هو نتيجة لتوحش هذا العدو الطبقي والفكري الذي يقوم على الإسلام السياسي بكل مكوناته سواءً الإخوان المسلمين أم السلفيين، فهم مستعدون لتحويل مسار السلمية إلى أعمال عنف إرهابية قد يطول أمدها، وإن ما يساعد في ذلك هو أن الكتلة السياسية من النخبة المدنية بدأت تدخل في مساومات تحت مايسمى المصالحة، و لكن كيف تتم المصالحة بين القاتل والمقتول؟!!

ومن ناحية أخرى فإن ٣٣ مليونا من الشعب المصري خرجوا ولايمكن رؤية الإسلام السياسي إلا نقطة في بحر الجماهير، كما أن الشعب المصري والجيش المصري يعتبران ضمانة أكيدة للتطور السلمي. ومع هذا تبقى الظروف تحتمل الاحتمالين، احتمال التطور السلمي وتحقيق نصر حاسم، واحتمال التطور غير السلمي والدخول إلى معترك العنف الذي قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر وفقاً للمعطيات على الأرض..

• هل انتهى مشروع الإخوان عند هذا الحد وماهي حوامل المشروع الأمريكي في الساحة المصرية اليوم؟

الإخوان المسلمون أو السلفيون هم أصحاب مشروع واحد، فهذا التيار هو تيار فوق وطني وفوق قومي، وهم عبارة عن «شركة متعددة الجنسيات» تعتمد العنف سبيلاً للوصول إلى السلطة، وأعتقد أن هذا المشروع السياسي سقط بنظر الجماهير الشعبية التي تبينت من خلال تجربتها الذاتية وعبر أكبر خروج في التاريخ البشري- ٣٣ مليون مواطن- خطر هذا المشروع، وكثير من الناس البسطاء من مختلف الشرائح الذين التقيتهم تعتقد أنه في حال استمر الإخوان في مصر سنة أخرى فإننا لن نجد مصر، لأن المشروع يستهدف تدمير مصر لحسابات تخص الإخوان المسملين كإقامة الخلافة والأسلمة إلى آخر هذه المسائل.

على مستوى الوعي الشعبي سقط هذا المشروع نهائياً وأنا أعتقد أن سقوطه في مصر يعني سقوطه على مستوى الإقليم كله، والجديد اليوم في المشروع الأمريكي أنهم بدؤوا الاتصال بالسلفيين عبر السفيرة الأمريكية في القاهرة التي تعمل على التخريب، ويتردد أن السلفيين يطلبون ٧ مليارات دولار لتنفيذ المشروع الأمريكي، فهذه الجماعات لاتعرف معنى الوطن كما أن البديل الآخر فيما لو فشل السلفيون هي بعض القوى من النخبة السياسية الليبرالية، لذلك ندعو قوى اليسار والقوى الديمقراطية والقوى الشعبية لبناء كتلة قادرة على التصدي لكل القوى المرتبطة بالمشروع الأمريكي سواء الإخوان المسلمون والسلفيون أو قوى الليبرالية الجديدة والتي قد تصبح بديلاً ملائماً للأمريكيين أكثر من السلفيين لذلك سيسعون إلى إجراءات شكلية لتحسين شكل المشروع الأمريكي كي يمر.

علينا أن نعمل على برنامج يحقق القرار الوطني المستقل عبر علاقات دولية داعمة لهذا الخيار وعلينا أن نختار حلفاء كالروس والصينين

• ماذا عن المساعدات الأمريكية والخليجية.. وهناك حديث أيضاً عن مساعدات روسية؟

قرأت أن أوباما الآن قيد الاستجواب في الكونغرس في قضية إعطاء مبلغ ٢٥ مليار دولار للإخوان المسلمين، حيث أعطى هذا المبلغ للإخوان كي يصلوا إلى السلطة في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة وأعطى للسلفيين مبالغ أقل وفقاً لما قرأت، وعلى فكرة هناك رفض شعبي لهذه المعونة فالمصريون يتساءلون ماذا نستفيد من هذه المعونة؟

أما بالنسبة لمعونات الخليج، فهذه الدول «الإمارات أو السعودية أو الكويت» استشعرت أن هناك خطراً داهماً عليها من جماعة الإخوان، وفي مقام آخر يريدون احتواء مصر وذلك لأجل إجهاض الموجة الثورية الجديدة عبر المعونات، ونحن نرفض كل معونات مشروطة لا تؤمن الاستقلال في عملية التنمية.

أما بالنسبة للمعونات الروسية فيما لو طرحت، فتاريخياً كانت تجربة الشعب المصري مع المساعدات السوفييتية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي جيدة، ورغم مضايقات الشرطة للشيوعيين في مصر لم تكن المساعدات تتأثر، فالسوفييت سابقاً والروس حالياً ليس لهم أي ماض استعماري في المنطقة العربية، ونعتقد أن معوناتهم مبرأة وهي قائمة على علاقات ندية وفق مانشاهد.

• كيف تقيمون دور المؤسسة العسكرية فيما حصل؟

رأيي ومنذ أمد طويل أنه قد أرسي في مصر قانون خاص للتطور، حيث أن مشروعات التطور الوطنية بدءاً من محمد علي ثم الثورة العرابية ثم ثورة ٢٣ يوليو، مرهونة بتحالف مدني عسكري، فمشروع محمد علي ورفاعة الطهطاوي ومجموعة المثقفين الذين تم أرسالهم للدراسة خارج مصر كان راقياً ومتقدماً جداً بمعايير ذلك العصر، والثورة العرابية كذلك كانت تحالف العسكريين وقوى مدنية تقديمة كعبدالله النديم والشيخ محمد عبدو وغيرهم، ثم جاءت ثورة الـ١٩ التي قادتها نخبة مدنية فقط والتي لم تحقق شيئاً، ثم جاء جمال عبد الناصر وأقام تحالفاً بين قوى شعبية مدنية والجيش وبنى مشروعاً هاماً، قد ننتقده إلا أنه مشروع وطني تقدمي. بينما جاء مشروع السادات ومبارك كمشاريع للنخبة المدنية التي أوصلتنا إلى مانحن عليه الآن، فبتدميرهم للمشروع القومي والتقدمي أسهموا بإجلاس مرسي على كرسي الحكم وخلقوا بيئة حاضنة للتيار الديني الذي ينتعش في بيئات الفقر والجهل.

بتقديري هذا هو القانون الخاص لمصر، فالجيش هو طرف أصيل في المعادلة السياسية وهذا لايعني أن الجيش يجب أن يكون فيه خلايا لهذا الحزب أو ذاك، إلا أن الجيش هو الطرف الأصيل في القرار الاستراتيجي ورسم السياسة، والجيش من الشعب ودوره رائع جداً، والشعب المصري يدرك أن هذه المؤسسة مؤسسته وليست مؤسسة الإخوان المسلمين ولا مؤسسة النخبة السياسية ولا مؤسسة الطبقة الرأسمالية المهيمنة، ونحن ننادي بأن التحالف المدني العسكري وحده القادر على إحداث نقلة نوعية لإنشاء نظام متقدم تنطلق منه مصر وينطلق معها كل الأشقاء العرب.

• ما رأيكم بالحكومة الجديدة؟

أنا تحدثت أن هناك مخاطر والنخبة السياسية التي مازالت في الواجهة تريد الحفاظ على النظام الاقتصادي الاجتماعي التابع الذي يتغذى على عرق ودم الشعب المصري، فهذا النظام أنتج ٥٪ من المصريين يمتلكون ٨٠٪ من الثروة، و٩٥٪ من المصريين يعيشون على ٢٠٪ من الثروة، ومن يعيشون تحت خط الفقر هم ٤٥٪ والأمية تقريباً ٤٥٪، وهذا طبعاً هو ما أوجد البيئة الحاضنة للتيار الديني وذلك نتيجة لسياسة التبعية والإفقار التي تفرضها الرأسمالية المتوحشة التي اتبعها أنور السادات وأكملها حسني مبارك، وماينبغي العمل عليه الآن هو تأمين تحالف مدني عسكري بأي صيغة كانت الذي سيؤمن لمصر مخرجاً من احتمالات دخول نفق مظلم.

• ماهي انعكاسات الموجة الثانية من الثورة المصرية إقليماً ودولياً برأيك؟

باعتقادي إن الشعوب العربية كانت مرحبة بما حصل، وحتى دول الخليج اضطرت للترحيب بذلك، باستثناء النظام التركي ونظام الغنوشي والقوى الإخوانية المرتبطة بالأمريكيين والعدو الصهيوني، وعلى المستوى العالمي فقد اعترف الأمريكيون أن خروج المصريين لم يسبق له مثيل بالتاريخ، فهناك انبهار عالمي بهذا الخروج وبسلميته، وقد أجبر هذا التحرك القوى الدولية على تغيير مواقفها العلنية ولكن هذا لايعني أن القوى الإمبريالية والخليجية ستترك مصر تتطور دون إعاقتها، لكن هذه العملية هي صراع طويل يجب خوضه ويجب أن نختار حلفاءنا كالروس والصينين، وعلينا أن نعمل على برنامج يحقق القرار الوطني المستقل وعلاقات دولية داعمة لهذا الخيار، وعلينا تحديد قائمة الحلفاء والأعداء. وعلى المستوى الداخلي علينا العمل لتحقيق سياسات اجتماعية اقتصادية لمصلحة الشعب قائمة على التخطيط الشامل وعلى إعادة توزيع الثروة وعلى نظام ملكية جديد يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والملكية التعاونية والملكية الخاصة، لنتخلص من نظام الاقتصاد الريعي، ويجب تحقيق ديمقراطية اجتماعية حقيقية في ظل علاقات دولية متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، وهذا ماينبغي أن يكون مسار المرحلة القادمة.

■■

على مستوى الوعي الشعبي سقط مشروع الإخوان نهائياً وسقوطه في مصر يعني سقوطه على مستوى الإقليم كله

د.جميل لـ «شام أف أم»:

لسنا موظفين عاديين في الحكومة ووجودنا فيها ينطلق من أرضية التمثيل السياسي..

أكد د.قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، في حواره الأسبوعي مع إذاعة «شام أف أم» بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ أن جزءاً أساسياً من ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية لا يعكس القيمة الحقيقية لليرة، لوجود هامش واسع للمضاربة في السوق السوداء داخل البلد وفي بلدان الجوار..

وأوضح الدكتور «جميل» أن نزول الدولار من ٣٢٥ إلى ٢٨٠ ل.س خلال ٢٤ ساعة يدعو للتفكير مطولاً، وهو ما يؤكد أن الصعود والهبوط لا يعكس القيمة الحقيقية لليرة السورية بل هناك هامش مضاربة واسع جداً.. وبمراجعة وتفكير هادئ يمكن القول: إذا كانت كل سورية تتعرض للعدوان، وجزء من أراضيها لم يعد تحت السيادة السورية عملياً بسبب التدخل الخارجي غير المباشر، وإذا كان الجيش والعلم أحد رموز السيادة الوطنية يتعرضان للاعتداء بشكل يومي، فلماذا الاستغراب من الهجوم على الليرة التي هي أيضاً أحد رموز السيادة الوطنية؟!.

كما صوّب الدكتور «جميل» المغالطة التي نشرت عن وعود أطلقها بإعادة الدولار إلى مئة ليرة سورية، فوضح بأن ما تحدث عنه هو القيمة الحقيقية لليرة التي يرى أنها لا تقل عن ١٠٠–١٢٠ ليرة سورية للدولار الواحد، وبأن من الضروري ومن الممكن العمل على إعادة الدولار إلى هذه الحدود، فإن كان هدف العدو المرحلي هو سعر صرف بين ٢٠٠ و٣٠٠ ل.س فإن علينا أن نتصرف لكي نعاكس جذرياً هدف العدو الذي لا يمكن تقبله أو التكيّف معه، وسعر ١٠٠ ليرة للدولار هو استهداف معاكس لاستهداف العدو.. وليتصارع الاستهدافان ولنر من سينتصر في نهاية المطاف.. وإذا كان العدو قد سجل مرحلياً نقاطاً هامة في هذه المعركة على الجبهة الاقتصادية المالية، والمصرفية النقدية تحديداً، فإن ذلك يبين بوضوح أن دفاعات الليرة السورية في هذا المجال ضعيفة والتحصينات قليلة، ولذلك فإن المطلوب اليوم هو إعادة تحصين الليرة السورية وبناء السياسات العامة اللازمة لذلك..

وأشار د.جميل إلى أن البعض ينادي بالعودة إلى السياسات التي اعتمدت في الثمانينيات بالتعامل مع العملة الصعبة، حين كانت حتى حيازتها تعتبر جرماً يعاقب عليه القانون، في مقابل من يرفضون ذلك رفضاً قاطعاً باعتباره «معيباً» وباعتباره «عودة إلى الوراء»، ووضح أن العقلية الليبرالية الانفتاحية لا تستطيع اتخاذ خطوات جريئة معاكسة للانفتاح، ولكن ما سيحسم الأمور بين الاتجاهين هي ضرورات الواقع. والواقع يدفعنا عملياً إلى الثمانينيات لجهة الإجراءات النقدية الواجب إتباعها. وعملياً إن لم ننجح بالإجراءات الحالية فإننا سننتقل بطبيعة الحال إلى اعتماد أسلوب منع الاتجار..

وفي استكمال لمعالجة موضوع سعر الصرف وضح د. جميل أن هناك جهة تنفيذية هي التي تتحكم بسعر صرف الدولار، وليست وزارة التجارة الداخلية. واللجنة الاقتصادية المصغرة تحدد التوجهات العامة وتضعها في عهدة الجهة التنفيذية، وبقدر التزام هذه الجهة بالتوجهات وسرعة تجاوبها تكون النتائج، ولذلك فإن الجهة المنفذة هي التي تتحمل مسؤولية أساسية في التدهور الحاصل، ولكي نكون موضوعيين أكثر في قول الحقيقة، هناك عوامل لا يمكن التحكم بها، ومنها ظهور المليارات من الليرات السورية في الأسواق المجاورة كخطوة أولى لضخها في السوق الداخلية وإغراقها. وهنا تطرح جملة تساؤلات: ما العمل؟ ومن الذي قام بذلك؟ ولماذا في هذا التوقيت؟!.

وعن «بروباغندا» تبديل العملة أكد د. جميل: إن الحديث عن تبديل العملة غير ممكن عملياً، وغير صحيح، والقصد وراء هذا الطرح هو إحداث حالة هلع في صفوف المواطنين تدفعهم إلى التخلص من مدخراتهم من الليرة السورية إن وجدت عبر تبديلها بالدولار، مما سيؤدي إلى ارتفاع إضافي في سعر صرف الدولار، وتراجع إضافي لليرة.

ولفت د. جميل إلى أن السؤال الأهم هو: ما هي القيمة الحقيقية لليرة السورية سلعياً وليس وفقاً للمضاربة؟ لأن هنالك في الحقيقة سوقان، واحدة مغلقة سعر الدولار فيها ثابت، والأخرى مفتوحة وسعر الدولار فيها مرن ومتغير. منوهاً إلى أن فكرة السوق المغلقة رغم الحاجة الواقعية إليها لا تلق الرضا في عقل وفكر الكثير من الاقتصاديين لأنهم ما زالوا مصابين بلوثة «الأفكار الليبرالية» وآثارها، هؤلاء موجودون بجزء مهم منهم داخل جهاز الدولة، وهم يؤثرون بالتالي على المحصلة النهائية للقرار..

وعن احتمال تشكيل حكومة جديدة لم يستبعد د. جميل إجراء تعديلات مضيفاً: لا نعلم إن كانت التعديلات ستشملنا أم لا، ونحن دخلنا الحكومة بناءً على توافق يشمل البيان الحكومي والمواقع والشخصيات التي تشغل هذه المواقع، وبالتالي إذا كان التعديل سيشملنا فهو سيكون خطوة باتجاه إعادة النظر والنقاش في كل شيء (البيان، وشكل تمثيلنا أو الأشخاص الذين سيمثلوننا) أي أننا لسنا موظفين عاديين في الحكومة خاضعين لسلطة رئيس الحكومة بالمعنى الوظيفي، لأن وجودنا ينطلق من أرضية التمثيل السياسي، لذلك فإن أي تعديل في مواقعنا خاضعٌ للنقاش وللأخذ والرد!!.

■■

الإرادة الشعبية.. واستعادة الدور الوظيفي

◄ فادي خضر

نستطيع اليوم أكثر من أي وقت مضى البرهان على أن نضالات الشيوعيين السوريين على طول العقود الماضية قد أثمرت رؤى صحيحة فيما يتعلق بتراجع الحركة الشيوعية والثورية في العالم وفي بلادنا، وما نتج عنها من انقسامات متوالية، في النصف الثاني من القرن العشرين.

فقد صيغت هذه الموضوعة في المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري «٢٠٠٣/١٢/١٨» بالقول إن ابتعاد الحزب الشيوعي عن ممارسة الدور الوظيفي تدريجياً هو السبب الأساسي وراء هذا التراجع، وإن حلها يكمن في استعادة هذا الدور تزامناً مع نضوج الظرف الموضوعي للقيام بهذه المهمة، مع بداية انسداد الأفق أمام الامبريالية العالمية نتيجة الأزمة الرأسمالية العالمية، التي برزت بوادرها منذ حوالي عقد من الزمن، وانفتاحه أمام قطب الشعوب في المقابل. وتلك العملية إن كانت طويلة وشاقة، بوصفها عملية تاريخية، فهي شرف لكل الشيوعيين السوريين الراغبين في استعادة موقعهم كممثل للجماهير الشعبية الواسعة من طبقة عاملة وفلاحين فقراء.

إن تجربة الحركة الشيوعية والتراكم المعرفي الذي رافقها أثمر حزب الإرادة الشعبية الذي حظي و مازال باعتراف متزايد لدى قطاعات واسعة من الجماهير الطامحة إلى التغيير والتي كان الوصول إليها سابقاً ليس بالأمر السهل.

استعادة الدور الوظيفي سياسياً

ترتكز مهمة استعادة الدور الوظيفي من الناحية السياسية على معالجة موضوعة البرنامج السياسي من ناحية الصياغة والتكيف الدائم مع مستجدات الواقع المتحرك في سبيل تغييره، فالتغيير الحقيقي لا ينتج إلا من التفسير الحقيقي، أي من التدقيق الدائم للبرنامج وإيجاد الصيغ المتجددة التي تلائمه وتتكيف مع متطلباته، ما يضع على عاتق الحزب و على الدوام مسؤولية تمكين أدواته المعرفية وتطويرها انطلاقا من حقيقة أن «الذي يمتلك السلطة المعرفية هو الذي ينتصر في نهاية المطاف»، وذلك وفق الأسس الماركسية- اللينينية كمرجعية وأساس فكري لهذه العملية.

وتحضر في هذا الإطار أمثلة ليست بالقليلة عن عملية التكيّف اللازمة والتي بدأت تتصاعد بعد الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وبوتيرة أعلى بعد إعلان تأسيس حزب الإرادة الشعبية، ومنها الفكرة التي ظهرت في أدبيات الحزب في السبعينيات: «لو انطلقنا من الوضع الداخلي لكنا حتماً في المعارضة» تلك المقولة كانت صحيحة في ظروف تاريخية محددة وملموسة، اتسمت بوجود معسكرين متحاربين «سوفييتي- أمريكي» وكان من الضرورة بمكان حينذاك وضع أولوية الحفاظ على سورية في المعسكر المعادي للإمبريالية الأمريكية، وإلى جانبها المهام الداخلية الاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية كمهام جزئية تخضع للمهمة الأكبر، وكان المقصود أن النضال إلى جانب الاتحاد السوفييتي ضد الإمبريالية الأمريكية سيدفع الأمور بالتدريج نحو التغيير المطلوب داخلياً، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسيادة الرأسمالية كنظام أوحد مهيمن على العالم أصبح الاستنتاج السابق يتطلب إعادة تكييف البرنامج السياسي مع الإحداثيات الجديدة، والتي أكد فيها الحزب انطلاقاً من المؤتمر التاسع «الاستثنائي للحزب» على «ضرورة دفع المهام الاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية إلى جانب المهام الوطنية العامة باعتبارها قضايا أساسية مترابطة».

تجدر الإشارة إلى أن استعادة الدور الوظيفي سياسياً كانت في مراحل سابقة تعاني من عائق أساسي آخر يتمثل في الهوة بين القول والفعل، وهو ما يضع على عاتق الحزب مسؤولية إيجاد الأشكال الملموسة اليومية والواقعية في تنفيذ هذه السياسة ما يدعونا لإعادة النظر مجدداً في استعادة الدور الوظيفي تنظيمياً.

استعادة الدور الوظيفي تنظيمياً

لا ينفصل التكيّف السياسي لخط الحزب عن التنظيمي له، وبعبارة أدق فإن الرؤية السياسية والعمل التنظيمي متلاصقان تماماً فلا يمكن رؤية الواقع وتفسيره بشكل صحيح إلا عن طريق عمل تنظيمي واسع بين الجماهير لفهم درجة وعيها ومتطلباتها المتحركة مع الواقع وبالتالي التدقيق الدائم للرؤية السياسية التي تنعكس بدورها على آليات العمل التنظيمي.

من هنا أصبح بالإمكان تشخيص مشكلة عدم وضوح الرؤية السياسية للحزب رغم الجهود الحثيثة التي بذلها الشيوعيون سابقاً في ميادين العمل التنظيمي، فقلة اللياقة في العمل التنظيمي، والاكتفاء بإعلان المواقف السياسية المجردة دون ربطها الملموس مع حركة الجماهير وضعت أمامنا مهمة استعادة هذه اللياقة التي تميزت بها كوادر الحزب في مراحل ليست بالقصيرة أواسط القرن الماضي وتجربة بعض الأحزاب الشيوعية التي تقدمت لتلاقي مصالح الجماهير تؤكد قدرة الحزب على القيام بهذه الخطوة ولعل الحزب الشيوعي الهندي الماركسي- اللينيني هو أحد هذه الأمثلة الحية اليوم.

ويبرهن الحزب اليوم على جديته في استعادة الدور الوظيفي تنظيمياً من خلال إزالة العوائق التي عرقلت فيما مضى التقدم على هذا الصعيد كإلغاء تدخل الهيئات العليا في ترشيحات الهيئات الأدنى و إلغاء منصب الأمين العام واستبداله بمجلس أمانة منتخب إضافة إلى إعادة النظر في عمر القياديين في الهيئات العليا إيذانا بدفع الشباب إلى تولي المسؤوليات فيها.

إن الجماهير الشعبية لم تعد تثق كثيرا بالكلام بل تثق بالممارسة والسلوك، وإذا كنا نشق الطريق نحو ممارسة تخرجنا من الأزمات المتراكمة سابقا، فإن إعادة الاعتبار لمنظومة الأخلاق الشيوعية ترتدي أهمية ليست أقل من الممارسة في نجاح عودة الحزب إلى الجماهير، في ظل اشتداد المعركة الإعلامية بما تحمله من شعارات ورموز وإشارات عملت على تشويه منظومة القيم الشيوعية منذ أواخر القرن الماضي ومازالت مستمرة حتى اليوم.

هذه المنظومة المتكاملة التي أسلفناها من رؤى سياسية وعودة إلى الجماهير أضحت اليوم وبشكل واضح قيد العمل واستكمال إنجازات الحركة الشيوعية في البلاد سبيلاً لإنجاز الهدف الأساسي في تمثيل الطليعة الثورية للطبقات الشعبية الكادحة، والسير باتجاه تحقيق تطلعاتها في التغيير والتحرير لتبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■■

ويستمر الفرز...

◄ أسامة دليقان

مع كل يوم من الأزمة السورية والاقتراب من الحل السياسي الذي أصبح قدراً، يزداد ظهور ما كان مخفياً من أدوات القوى الطبقية المختلفة في المجتمع السوري، وهذا أمر طبيعي ومتوقع لأن التغييرات السياسية في نهاية المطاف هي إعادة ضبط للتوازنات الاقتصادية- الاجتماعية، وهذا ما يفسر ما نشهده في هذه المرحلة من تصعيد للمعارك والصراعات على الجبهة الاقتصادية، ورغم خطورة هذه المحاولة الأمريكية لإحراق سورية من الداخل اقتصادياً، إلا أنها في الوقت نفسه تعني نقل المعركة إلى ذلك الميدان الأساسي للصراع الاجتماعي الطبقي الحقيقي، مما يعطي الفرصة للتناقضات الحقيقية بالظهور على حساب التناقضات الثانوية والثنائيات الوهمية.

أرقام الفقر والبطالة والجوع قبل الأزمة وفي الأزمة مقابل أرباح الفاسدين في الدولة وكبار التجار في البلد من جهة، ومقابل حجم تمويل العملاء والمعارضين الفاسدين من جهة أخرى، تؤكد بأنّ الصراع في سورية وفي العالم كان وسيظل وسيبقى طبقياً طالما استمر المجتمع الطبقي وبالتالي هو في الصميم والجوهر بين الأغنياء والفقراء، وإذا كان تدهور الوضع الاقتصادي ومفرزاته من جهل وتخلف ونقص الوعي السياسي قبل الأزمة السورية التي هي نتيجة له، وتفاقمه بعد اندلاعها، جعل الفقراء الذين هم أغلبية الشعب يقاتلون بعضهم بعضاً على أساس ثنائيات وهمية من قبيل معارض وموال، أو على أساس طائفي أو قومي أحياناً، فهذا بحد ذاته يعبّر عن دفع واع من قوى البرجوازية الكبرى للصراع بهذا الاتجاه بالذات لتضمن

عدم خوض الصراع الحقيقي بينها وبين الطبقات العاملة والكادحة، لأنها تعرف بأن هذه الطبقات الواسعة بالذات هي الصاعدة في المرحلة التاريخية الحالية، وهي القادرة على حسم المعركة لمصلحتها إذا استطاعت تنظيم صفوفها وفرز عدوها الحقيقي عن صديقها الحقيقي، وإن تبني أية رؤية أخرى بغض النظر عن النوايا هو ابتعاد عن العلم ووقوع في ضلال التأويلات الميتافيزيقية والوهمية لحقيقة الصراع، وإنّ العمل وفقها سيؤدي لنتائج لا تصب في المصلحة الوطنية، بل في مصلحة أعداء الشعب والوطن من القوى الإمبريالية وعملائها.

وكمثال فإنّ العقلية التي تحاول واهمة التوفيق الطبقي بين متناقضين لا يلتقيان: مصالح كبار الصيارفة ورأس المال المالي من جهة ومصالح الأغلبية الكادحة من أبناء الشعب السوري من جهة ثانية، عبر التصريح بانعدام نيتها تأميم المصارف الخاصة، وكأننا في وضع طبيعي ولسنا في ظرف حرب تستوجب فعلاً إجراءات من هذا القبيل وأقصى تدخل للدولة في إدارة الاقتصاد

ولجم طمع رأس المال الذي لا يشبع ولا يهمه جوع ودماء الشعب لا في الحرب ولا في السلام، لن تؤدي إلا إلى استمرار العجز ليس فقط عن حلّ أية أزمة، بل وعن إحداث أي انفراج مؤقت في الوضع الاقتصادي السوري، فضلاً عن الأزمة السياسية الشاملة.

إنّ علم الاقتصاد السياسي مثل أي علم موضوعي لا يهمه النوايا والعواطف والحالة النفسية، ليست المسألة طيب أو سوء نية أو أهداف المسؤولين في المصرف المركزي أو الحكومة أو غيرها، لأنه وحسب العلم والنتائج الملموسة على أرض الواقع فإنّ تكرار إجراءات فاشلة مثل ضخ الدولار من المصرف المركزي إلى السوق كإجراء وحيد لمعالجة أزمة سعر الصرف مع إعادة سحبه من الصيارفة والشركات هي فعلياً عملية نهب منظمة لاحتياطي الدولة من العملة الصعبة، أي عملية نهب منظمة لأموال الشعب السوري.

الفرز بين المسلحين

بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الخانقة للحصار العسكري والاقتصادي للمناطق السورية إنما يدفع الشعب وجيشه من دمه ولقمته وثرواته والبنى التحتية لدولته ليس فقط ضريبة العدوان الأمريكي وعملائه على سورية بل وكذلك ضريبة عواقب السياسة الخاطئة التي انتهجها النظام في الحلّ العسكري- الأمني البحت وتأخّر الحل السياسي، بما في ذلك آثار التشدّد للميليشيات المسلحة باسم المعارضة الذي يعززه تشدد الميليشيات المسلحة المقاتلة باسم النظام خارج إطار شرعية الجيش العربي السوري، والتي لم يعد أبناء الشعب، مواليين ومعارضين، يطيقون تجاوزاتهم الخطيرة في النهب والإهانات وحتى القتل بغير وجه حق. حيث يمنع التمترس والحصار الأمني- العسكري من الجهتين الوصول إلى منفرجات أو هدنات ولو جزئية يمكن أن تسمح بتمرير الإغاثة لأبناء الشعب السوري في المناطق المحاصرة، مثل حلب، رغم أنّ أغلبهم من الفقراء والكادحين الذين لا ناقة لهم ولا جمل بمعارك التطهير ولا التحرير.

إنّ ما يجري مؤخراً من تسارع وتعمّق الفرز بين المسلحين التكفيريين الأجانب ومرتزقة القاعدة وأمريكا من جهة، وبين السوريين المتورطين بالتسلح والقتال من غير المرتبطين بهؤلاء من جهة ثانية، لا يمكن أن ينعكس إيجابياً على الحلّ الوطني للأزمة السورية إذا لم يفتح الطريق لثاني هاتين المجموعتين من أجل العودة إلى إطار العمل السلمي والسياسي، الأمر الذي يجب أن يعمل من أجله جميع الوطنيين لأنّ المتشددين والفاسدين داخل النظام والمعارضة على حدٍ سواء سيعملون بالمقابل ضدّ هذا الفرز السياسي حتماً، مثلما يعرقلون الفرز الوطني والاقتصادي-الاجتماعي، لأنّهم أصحاب المصلحة الأولى في خلط الأوراق وإطالة الأزمة، أملاً بحلّها على الطريقة الأمريكية في المحاصصة الطائفية بين أمراء الحروب، والتي يجهز هؤلاء أنفسهم ليكونوا وكلاءها الحصريين.

■■

الدين، والفكر الديني!؟

عادت بعض القوى الدينية إلى تكرار المعزوفة القديمة واتهام من يخالفها الرأي بالإلحاد، لتحصّن نفسها بالمقدس الديني في الصراع الدائر، وتصعد بالصراع إلى السماء لأنها لا تجد أجوبة حقيقية لما يطرحه الشارع الثوري على الأرض.

الدين كعلاقة بين الإنسان والخالق شيء، وهي مسألة شخصية ينبغي احترامها، وحمايتها، أما الفكر الديني الذي يسوقه هؤلاء فشيء آخر، فالفكر الديني هو اجتهادات البشر الذين قد يصيبون أو يخطئون، ولا يكفي أحداً أن يلتحي أو يبسمل، أو يحوقل حتى يعتبر نفسه ناطقاً رسمياً باسم الخالق، فهذا الملتحي قد يخطىء، أو قد يكون ضد مصالح شعبه، وربما يخون، وبالتالي الاختلاف معه حق، والصراع معه مشروع.

هل انتهت صلاحية البرنامج الحكومي؟!

◄ محمد الذياب

يشهد ميزان القوى الدولي تحولات جديّة تتمثل في تراجع الولايات المتحدة الأمريكية تحت وقع الأزمة الرأسمالية الشاملة وتقدم قوى دولية جديدة هي دول مجموعة «البريكس» على الساحة السياسية والاقتصادية. واقترن ظهور الكثير من هذه التحولات بمجريات الأزمة السورية ومن خلالها، وهذا يفسر إلى حد بعيد درجة تدويل الملف السوري، والتعقيد الذي يرافقه، وحالات الاستعصاء التي تصيبه أحياناً.

أمام مشهد بهذه الدرجة من التعقيد والخطورة علينا أن نتساءل: هل الحكومة الحالية، ببيانها وتركيبتها وصلاحياتها، على مستوى التحديات المنتصبة أمام البلاد؟ كان بيان الحكومة الحالية يستند إلى نقطتين رئيسيتين هما: ملف المصالحة الوطنية، والتوجه الاقتصادي الجديد. ومن الناحية النظرية عُدّ هذا البيان مقبولاً في المرحلة التي شُكلت فيها الحكومة، فقد كان من المطلوب في حينه تهيئة الأجواء للوصول إلى الحل السياسي الذي كان يواجه إعاقات كبرى في حينه، من جانب أمريكا بشكل أساسي. إضافة إلى ذلك، كان ينبغي العمل على التخفيف من الآثار الاقتصادية والخدمية للأزمة إلى حين الوصول إلى الحل. واستطاعت الحكومة تنفيذ تلك المهام بشكل جزئي وغير مكتمل نظراً إلى الإعاقة التي قوبلت منها من جانب نوعين من القوى: من داخل جهاز الدولة، قوى الفساد الكبير التي لم ترق لها تلك التوجهات، ومن خارج البلاد كالقوى الغربية وبعض الدول الإقليمية التي كانت تتطلع إلى إسقاط الدولة عسكرياً.

ما الذي استجد اليوم؟

ظهر التوافق الروسي- الأمريكي حول حل الأزمة السورية سياسياً، وعبّر هذا التوافق فعلياً عن رضوخ الولايات المتحدة لفكرة الحل السياسي بعدما تأكدت لها استحالة الحسم عسكرياً على الأرض من أي طرف كان. إلا أن ذلك لم يعن أن الأمريكان قد غيروا أهدافهم فيما يتعلق بسورية بل غيّروا الأداة الرئيسية، وليس الوحيدة، في تحقيق أهدافهم، التي أصبحت أداة سياسية بعدما كانت عسكرية. لذا أصبح السؤال من وجهة نظرهم: أي حل سياسي يريدون؟

وجد الأمريكان أنفسهم مقبلين على الذهاب إلى التسوية السياسية ولم يتبلور بعد الفريق السياسي الذي يمثل رؤيتهم- ائتلاف الدوحة الذي يعاني من الانقسام والتشرذم المستمر- وأيضا لم يستكمل الأمريكان بعد هجومهم على بقية الجبهات وعلى رأسها الجبهة الاقتصادية التي تعد من أخطر الجبهات حيث يجري شن هجوم غير مسبوق على الليرة السورية وذلك عن طريق إغراق الأسواق المجاورة بها بهدف تخفيض سعر صرفها. أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إشهار كل أسلحتها وإشعال كل الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية قبل عقد مؤتمر جنيف.

وأمام مثل هذه التحديات يصبح بيان الحكومة الحالية وصلاحياتها وتركيبتها دون مستوى التحديات المنتصبة أمام الدولة داخلياً وخارجياً، فطالما أن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو رهن انعقاد مؤتمر جنيف يصبح من الضروري الإسراع لصياغة برنامج حكومي جديد يضع على رأس أولوياته مجابهة التدهور الذي يشهده الوضع الاقتصادي عبر ضرب قوى الفساد الكبير في الداخل الذي غدا واضحاً فيه التناغم بين سلوكه وبين الإجراءات التي يمارسها الغرب بحق الاقتصاد السوري من حصار ومضاربة وهجوم على الليرة السورية. ولن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال إعطاء الحكومة صلاحيات واسعة وتغيير التركيبة الحالية بأخرى تمتلك الإرادة والشجاعة على السير باتجاه هدف كهذا.

■■

ملاحظات على «اللقاء المشرقي»..

الطريق إلى جهنم معبد بالنوايا الحسنة..!

◄ معن خالد

أثار «اللقاء المشرقي دفاعاً عن سورية» الذي نظمه مركز «التقدم المشرقي» في يومي ٥-٦ تموز الجاري في بيروت جملة من المسائل القابلة للجدل، كان أهمها مفهوم «المشرقية» بحد ذاته، والذي بدا، رغم محاولة صياغة مضامين تقدمية وتحررية له، مفهوماً غير منجز بقدر ما هو ارتجالي.

بدأ المفهوم من مصطلح جيوسياسي اسمه «المشرقية» والذي قصد به جغرافياً (سورية، العراق، فلسطين، لبنان، الأردن) وانتهى بمفهوم «المشرق العربي»، ليشتمل على مضامين تحررية تقدمية كان أهمها المقاومة والتكامل الاقتصادي وما سمي «توازن الحضور في التكوينات التعددية» والديمقراطية!

ضياع المفاهيم

المشرقية وفقاً لما خلص إليه المجتمعون ضاعت بين «المشرقية» القائمة على بعد جغرافي اقتصادي قائم على مفهوم التكامل والتحرر والمقاومة، وبين «المشرقية العربية» التي تزاوج بين البعد القومي العربي والبعد المشرقي، فانتهى المفهوم من الناحية الجيوسياسية إلى طرح يشبه فكرة السورية القومية الخاصة بـ(وحدة العراق وسورية الطبيعية) وصار من الناحية الاسمية مصطلحاً قومياً عروبياً غير جديد هو مصطلح «المشرق العربي».

يؤخذ على هذا النقاش عدم انطلاقه من قضيتين جوهريتين في البحث عن المفهوم:

١- اكتفى اللقاء بنقد سريع وسطحي للمفاهيم والرؤى والطروحات السابقة كمفهوم القومية العربية أو مفهوم السورية القومية أو أطروحات بعض اليسار القومي، ويعود ذلك إلى طبيعة المشاركين والتسرع في إنجاز المفهوم. فمثلاً لم يقف المتحدثون مطولاً عند أزمة المشروع القومي العربي وحوامله الطبقية والاجتماعية التاريخية والتي قامت على حامل اقتصادي اجتماعي محدد هو «البرجوازية الصغيرة» التي ظلت محكومة بتناقضاتها، التي أنجزت نموذج رأسمالية الدولة - الذي يؤمن جزءاً من مصالح الكادحين مع محاباة مصالح البرجوازية -، والذي تأزم لاحقاً، تحت تأثير الأزمة الشاملة للرأسمالية بنموذجها وواقعها في المراكز والأطراف على حد سواء، بحيث يستحيل الحديث الجدي عن مفهوم عام ومكرر هو «التكامل الاقتصادي» في المشرق دون تحديد المضامين الكافية والحوامل الاجتماعية لهذا التكامل. كما لم يتم الحديث جدياً في قضية العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة كمنطلق رئيس لعملية التنمية التي سيتضمنها هذا المفهوم، بل تم الاكتفاء بإشارات عامة عن الأزمات الاقتصادية وضرورة التنمية لمصلحة الكادحين وعن دور «هام» للدولة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهو ماتم طرحه سابقاً في إطار العديد من المشاريع القومية المأزومة حالياً.

٢- لم يجر البحث في إطار المفهوم عن كل المحددات والشروط الموضوعية والعلمية التي تتضمنها «المشرقية» المفترضة، واكتفي بعاملين رئيسيين، الأول: إمكانية التكامل الاقتصادي بين (العراق و«سورية الطبيعية»)، بينما تقتضي الضرورة البحث عن كل العوامل الموضوعية، بما فيها من الناحية العلمية الجيواقتصادية، مثلاً، عدم استثناء كلٍ من تركيا وإيران، تحت ذريعة سطحية تتحدث كمياً عن «ارتفاع معدل النمو الاقتصادي» فيهما، دون الحديث موضوعياً وجدياً عن مستوى تطور القوى المنتجة، إلا إذا كان الغرض من المفهوم هو إعادة اختصار مشروع الوحدة العربية- الذي فشل سابقاً- إلى وحدة المشرق العربي! والعامل الثاني: هو تداخل أزمات المنطقة مع بعضها البعض، بوصفها ساحة حرب واحدة للرأسمالية. وهنا على سبيل المثال فإن القضية الكردية لايمكن حلها إلا في إطار الفضاء الجيوسياسي المشرقي الكامل من الناحية الموضوعية، والذي يشمل بكل تأكيد إيران وتركيا إضافة للعراق وسورية.

لم يتم الحديث جدياً في قضية العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة كمنطلق رئيس لعملية التنمية التي سيتضمنها هذا المفهوم، بل تم الاكتفاء بإشارات عامة عن الأزمات الاقتصادية وضرورة التنمية لمصلحة الكادحين وعن دور «هام» للدولة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهو ماتم طرحه سابقاً في إطار العديد من المشاريع القومية المأزومة حالياً.

قصور في الرؤى

في القراءة السياسية لهذا التعجل يمكن العودة إلى الأزمة السورية بوصفها حجر الزاوية في هذا المشروع وفقاً لعرابيه، وسنجد أن اللجان الخمس وصلت إلى صياغات أولية متوافق عليها في هذه المواضيع باستثناء موضوع الأزمة السورية الذي شهد تباينات حادة، حيث أن «المركز المشرقي» أرفق مع باقي الأوراق المصاغة والمتوافق عليها ورقة غير معتمدة من اللجنة المختصة تحت عنوان «خلاصة لحل الأزمة» وهي التي جرى خلاف شديد على أحد بنودها ولم تتم مناقشتها في الجلسة الختامية ماجعلها بنداً سادساً خلافياً لا توافقياً:

«إن الدولة السورية صاحبة حق وصلاحية باستعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن باستعمال قواتها الذاتية وكل قوة خلفية تؤمن بالحق السوري والوطن من أجل بناء الثقة، ويكون من المفيد أن يتاح للمعارضة الوطنية الداخلية المساحة الكافية في الإعلام الداخلي السوري لطرح أفكارها وتحشيد من يقترن بها من أجل تعزيز موقعها التفاوضي في الحوار».

وبهذا المعنى يمكن أن نفهم أن التعامل الأساسي مع مفهوم المشرقية من منظمي اللقاء عبر بوابة الأزمة السورية، إضافة إلى ضعف الحجة العلمية، وقلة المحددات الموضوعية للمشروع، والتعجل في تقديم صياغات فضفاضة، ما كان المقصود منه برمته إلا تبرير إمكانية تدخل البعض من الخارج في الصراع السوري، على الرغم من أن المطلوب اليوم هو الاستشراس في الدفاع عن محور المقاومة، وليس إقحامها في أدوار ليست من وظيفتها.

إن الحفاظ على المقاومة يتطلب من حلفاء سورية الوقوف إلى جانب الجيش العربي السوري عبر الدفع بالحل السياسي وليس الدفع لمزيد من عسكرة الصراع التي تزيد من انقسام الشارع السوري عمودياً، مشكلة عاملاً رئيسياً من عوامل تبرير التدخل الخارجي المضاد. فأصحاب فكرة التدخل بالأزمة عسكرياً إلى جانب الجيش العربي السوري بعد أن كثرت التدخلات الخارجية بكل أشكالها ينظرون إلى الأزمة من جانبها العسكري فقط، لابل إن البعض منهم يزاود على قدرات الجيش العربي السوري ويشكك بها عملياً من خلال هذا الطرح، في الوقت الذي يُظهر فيه الواقع أن انعدام «الحسم» لا يتعلق بأسباب عسكرية بل بأسباب سياسية محضة لايمكن حلها إلا عبر الحل السياسي، ولاسيما مع تعقد الوضع الاقتصادي وتأخر المصالحة الوطنية والتعمق الحالي في الانقسام الاجتماعي، ناهيك عن استمرار الهجوم الاعلامي والدبلوماسي.

ومع ذاك القصور في الرؤية النقدية لما سبقه وتقديم المحددات الموضوعية لذاته، يبدو أن مشروع «المشرقية» بنسخته المذكورة هو حمل خارج رحمها، وسيكون قابلاً للإجهاض، وإن استمر في بيئته الحاضنة فسيلد مسخاً، علماً بأن الطريق إلى جهنم معبد بالنوايا الحسنة!

■■

الحل السياسي المطلوب

◄ رمزي السالم

تتجه الأوضاع في البلاد موضوعياً نحو الحل السياسي بغض النظر عن رغبة هذا الفريق أو ذاك، وبغض النظر عن رغبة هذا الطرف الدولي أو ذاك، فتوازن القوى الدولي والداخلي مضافاً إليه رغبة أغلبية الشعب السوري ومصلحته، تدفع الأمور دفعاً باتجاه الحل السياسي، ولن يغير من هذه الحقيقة سلوك القوى المتشددة في طرفي الصراع، ولا ألاعيب القوى الدولية وتحديداً الغربية منها ومحاولاتها إدامة الاشتباك وتدمير كل عناصر البنية الوطنية السورية، وإن كانت تريد أن تؤخر هذا الحل لبعض الوقت... ولما بات التوجه نحو الحل السياسي أمراً واقعاً فإن القوى الفاعلة على خط الأزمة كل منها تريد أن تقود الأوضاع إلى الحل السياسي الذي تريده هي، أي أن هناك أكثر من رؤية إلى الحل السياسي، وكل واحدة منها تتعلق برغبة كل طرف في تحديد الشكل الذي يجب أن تكون عليه سورية بعد الأزمة بمرحلتها الحالية، ودورها في المعادلة الإقليمية والدولية..

وإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها والقوى المتواطئة معها في المعارضة المشبوهة تعجز حتى الآن على حسم المعركة لمصلحتها بالمعنى العسكري،

وإذا كانت عاجزة عن إدامة الاشتباك أيضاً، وإذا كانت ستذهب مضطرة إلى المؤتمر الدولي فإنها ستحاول أن تحقق من خلاله ما عجزت عن تحقيقه بالأساليب الأخرى، وهو حل سياسي هش قابل للتصدع في اللحظة التي تتطلب مصالحها، أو شكل من أشكال التقاسم الطائفي والعرقي، تتفق فيه النخب على تقاسم السلطة والثروة، وتمتلك حق الفيتو تستخدمه في إجهاض أي مشروع وطني حقيقي متكامل بداعي تمثيل هذه الطائفة أو تلك، أو هذه القومية أو تلك، إن هذا النموذج نجد تجسيده الملموس في التجربة العراقية، التي دفع وما يزال الشعب العراقي من جرائها دماً ودماراً ونهباً للثروة الوطنية، وهو على ما يبدو أحد تجليات الفوضى الخلاقة التي تحدثت عنها الدوائر الغربية منذ أعوام...

إن خطر هذا المشروع يتعاظم في ظل الاصطفافات المشوهة، التي أنتجتها مرحلة تعاظم الفساد وانتشاره العمودي والأفقي في الدولة والمجتمع، وعمقتها ظروف الأزمة الراهنة، وكذلك استعداد القوى المتشددة من الطرفين للقبول به، طالما أنه يمنحها فرصة للبقاء وإن كان في تموضع جديد، يختلف شكلاً عن السابق، ويتطابق معه في الوظيفة.

إن الحل السياسي المنشود والحقيقي و المعبر قولاً وفعلاً عن مصلحة الشعب السوري، يجب أن يحقق مهمتين أساسيتين متكاملتين إحدهما تكمل الأخرى:

- الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً
- فسح المجال للشعب السوري، لإنجاز التغيير الوطني الشامل الذي يعبر عن مصالحه الوطنية العامة والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، فدون هذا التغيير ودون أن يكون القول الفصل للشعب السوري في تقرير شؤون بلاده، تصبح كل الحلول التي يرسمها الآخرون حلولاً مجتزأة ومشوهة ، ولاتؤسس لدولة قوية وعادلة كما هو مطلوب.

المواطن أمام «طريق مسدود»...

الأسعار تلتهب والموائد الرمضانية تتقلص والحكومة خارج المعادلة

◄ حازم عوض – قاسيون

ضاقت السبل بالمواطن السوري حتى وصل إلى «طريق مسدود»، وأخذت مائدة طعامه اليومية تتقلص بجودتها ونوعيتها وكمياتها، وبدأت عاداته الاستهلاكية تتغيّر تبعاً للظروف الاقتصادية القاهرة، فالأسعار تلهب جيبه دون رقابة، فعدا عن ارتفاع سعر صرف الدولار، طفت على السطح ظاهرة الاحتكار والتلاعب بالأسعار حسب مزاج التاجر أو البائع، فمهما كانت نسبة رفعه للأسعار، ستكون مغطاة بعجز الحكومة العام عن ضبط سعر الدولار المتقلب يومياً، وضبط أسعار جميع المنتجات التي من ضمنها ما هو مدعو منها.

مع بدء شهر رمضان، أخذت الأسعار بالارتفاع أكثر إلى حد «لا يطاق»، فشريحة كبيرة من المواطنين بحسب استطلاع أجرته صحيفة «قاسيون» داخل أحد الأحياء الشعبية بدمشق، اختصرت مواد غذائية أساسية من مائدتها الرمضانية، ومنها اللحوم والبيض ومشتقات الحليب والمعلبات، إلا للضرورة القصوى إن وجد المال.

حملات مقاطعة «غير مؤثرة»

وبعد مناشدات المواطنين المتكررة، وفقدان الأمل من الجهات الرقابية بإبقاء الأسعار على ما هي عليه، ولجم تجاوزات التجار في الإحتكار والتلاعب، لجأت مجموعات شبابية إلى التحشيد لحملاتٍ مقاطعة للمنتجات الغذائية التي تشهد أسعاراً غير منطقية، وكانت منها حملة باسم «بدنا نعيش»، التي تهدف إلى مقاطعة نوع معين من المنتجات كل فترة في محاولة لإرضاخ التجار وإجبارهم على تخفيض الأسعار.

وبحسب ما قاله أحد منظمي حملة «بدنا نعيش» لصحيفة «قاسيون» فإن «الحملة لا تطالب بالحدود العليا ولا بالرفاهية، لكنها تطالب بما يؤمن للمواطنين العيش الكريم يعني (نشبع أكل) فنحن نؤكد لكم أن ٨٠٪ من الشعب السوري لا يشبع الطعام اليوم».

ومن جهة ثانية، وبالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أطلقت مجموعة شبابية أخرى حملة مقاطعة تحمل اسم «كفى» لمقاطعة بعض السلع الأساسية مرتفعة السعر، ولذات هدف الحملة السابقة.

وبدأت الحملة نشاطها بمقاطعة مادة الفروج يوم الأربعاء ٢٠١٣/٧/١٠، ولمدة خمسة أيام في كل المحافظات، على أن تمدد المقاطعة في حال عدم انخفاض سعر مادة الفروج مع نهاية الأيام الخمسة.

حتى اليوم، لم تلمس هذه الحملات أية نتائج على أرض الواقع، ولم تشكل أية ضغوط تذكر على أسعار المنتجات التي قاطعتها، وخاصة الفروج والبيض والألبان، وعلى العكس حذّرت بعض الجهات الرسمية من فشل هذه النوعية من أساليب الضغط على التجار، حيث أوضح نائب رئيس «غرفة تجارة دمشق» بهاء الدين حسن، أن «مقاطعة السلع مرتفعة الأسعار، لن تجدي إلا في حال وجود بديل منها بأسعار أرخص، والحال في السوق التجارية السورية يشير إلى أن الأسعار واحدة والغلاء عام».

ومن جانبه، قال رئيس «جمعية حماية المستهلك» عدنان دخاخني إنه «من خلال الارتفاع الحاد في الأسعار، فالمستهلك أصبح مضطراً للمقاطعة بشكل تلقائي، ومن هنا لابد من تدخل المؤسسات الحكومية لتخفيض أسعارها لتحل بدل التاجر».

عروض وهمية

ومع بداية شهر رمضان، وماتشهده الأسواق عادة من إقبال، بات المضطرون للشراء عرضة لعمليات نصب واحتيال قامت بها بعض «المولات» ومؤسسات التدخل الإيجابي، التي لعبت على وتر حاجة المواطنين لشراء مستلزمات شهر رمضان قبل بدئه، وأخذت بإخفاء أسعار السلع والغذائية، وإيهام الزبائن بأن هناك عروضاً عليها وعند الذهاب لدفع الفاتورة يتبيّن أنها أغلى من السوق.

في زيارة قامت بها «قاسيون» إلى أحد «المولات» في منطقة حاميش بدمشق، تبيّن قيام صالة بيع المواد الغذائية بشطب الأسعار عن المنتجات، ووضع لصاقات على بعضها على أنها تخضع لعروض خاصة وتخفيضات دون تحديد نسبتها، إلا أنه وعند التوجّه للصندوق لدفع الحساب، تبيّن بأنها أغلى من المحلات التجارية خارج «المول» ودون عروض خاصة.

الأمر لم يتوقف على تجار القطاع الخاص، بل وصلت معاناة المواطنين إلى آخر سبلهم وهي مؤسسات التدخل الايجابي العامة، فبعد أن أعلن مدير «فرع دمشق للمؤسسة العامة الاستهلاكية» فداء نظمي، في تصريح لأحد المواقع الالكترونية بأن «المؤسسة بصدد إنشاء معرض خاص بشهر رمضان في قبو مجمع الأمويين بمنطقة البرامكة لمدة ٣ أيام قبل شهر رمضان بيومين وفي أول أيامه أيضاً، ليكون البيع بنسب منخفضة عن أسعار السوق تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪»، شهدت المؤسسة إقبالاً كثيفاً في الموعد المحدد، إلا أنهم تفاجؤوا بأن الأسعار مشطوبة من على السلع، وعند دفع الحساب تبين أنها أغلى من السوق بعض الأحيان، عدا عن عدم توفر الكثير من المنتجات الهامة.

إيجابية مؤسسات التدخل على المحك

ولم يكن هذا الإعلان عن التخفيضات «الوهمية» مفهوماً بالنسبة للكثيرين الذين اضطروا للشراء من المؤسسة بعد قطع مسافات طويلة للوصول إليها.

شريحة كبيرة من المواطنين بحسب استطلاع أجرته صحيفة «قاسيون» داخل أحد الأحياء الشعبية بدمشق أكدوا اختفاء مواد غذائية أساسية «اللحوم والبيض ومشتقات الحليب والمعلبات...الخ» من مائدتهم الرمضانية نتيجة الارتفاع الجنوني للأسعار

وقال مدير عام «المؤسسة العامة الاستهلاكية» هاجم الديب لصحيفة «قاسيون» إنه «تم تأجيل موعد افتتاح معرض شهر رمضان في مجمع الأمويين بدمشق إلى اليوم الثاني من شهر رمضان، على أن يصبح المعرض لمدة أسبوع بدلاً من ٣ أيام كما كان مقرراً» مؤكداً أن «نسبة الخصومات على أسعار السلع هي من ١٥ إلى ٢٠٪ لا أكثر» نافياً بذلك تصريحات مدير «فرع دمشق للمؤسسة العامة الاستهلاكية» السابقة عن المعرض.

وعن عدم تسعير المنتجات داخل صالة الأمويين، قال الديب إن «الصالة كانت حينها في مرحلة التجهيز للمعرض والبضاعة غير مرتبة ولم تسعر بعد، علماً أنه يتم العمل بالفاتورة في كل الصالات الاستهلاكية، ويتم قطع الفاتورة لدى موظف منفصل قبل الذهاب للصندوق ودفعها، وعلى ذلك يمكن للمستهلك معرفة الأسعار قبل الدفع».

وتداول البعض في الفترة الأخيرة، أنباء عن قيام بعض صالات الاستهلاكية ببيع المواد الموجودة فيها بسعر الجملة للتجار، ما أدى لنقص المواد فيها، وعلى ذلك أوضح الديب بأن «المؤسسة العامة الاستهلاكية تعتبر تاجر جملة ومفرق، ومن مهامها البيع بأسعار مخفضة للتجار لينعكس ذلك على السعر النهائي في الأسواق، لكن هذه الفترة هناك توجيه وتعميم على كل الصالات بالامتناع عن البيع بالجملة، والاكتفاء بالبيع مفرقاً للمستهلكين وتلبية احتياجاتهم في كل الأوقات».

وفيما يخص عملية تسعير البضائع أوضح الديب، بأن «تحديد أسعار السلع في المؤسسة مرتبط بعملية تأمين المؤسسة للمنتجات، وهذه العملية لا تتم بشكل يومي».

أما مؤسسة الخزن والتسويق، والتي تندرج تحت مؤسسات التدخل الإيجابي والتابعة للقطاع العام، فلم تكن حالها بالأفضل بالنسبة لبعض المواطنين الذين اشتكوا من عدم توافر اللحوم وبعض المواد الغذائية الأخرى التي أعلنت عنها المؤسسة بأنها متوافرة في صالاتها وبأسعار أرخص من السوق بنسبة كبيرة.

ويبقى ارتفاع الأسعار الجنوني، قضية معلقة رغم وعود الحكومة المتواصلة لضبطها، وإعادتها إلى حدودها المقبولة بعيداً عن مطامع التجار، فالحصار الاقتصادي على البلاد، وخسارة الليرة جزء كبير من قيمتها جراء هذا الحصار، وتلاعب بعض التجار، سيبقى مستمراً باستمرار الحرب الدائرة في البلاد التي تضعف وسائل الرقابة والتدخل الإيجابي وتأمين سلع بدية بأسعار أقل.

■■

أهالي الغوطة الشرقية في دوامة الأزمة!

◄ محمد هاني الحمصي

بات معروفاً مستوى العنف الدائر في الغوطة الشرقية، فمنذ احتدام الصراع في تلك المناطق بين المسلحين والنظام والتي جعلت أبناء مناطق الغوطة الشرقية (كفربطنا- عين ترما- سقبا- حمورية- جسرين)، يعيشون أزمات متعددة ذات طابع كارثي تجعلهم عاجزين عن تأمين متطلبات الحياة والحاجات الأساسية اليومية، وذلك جراء العنف الدموي والقتال المستمرين وصولاً إلى عنف القصف اليومي، وإغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة دمشق في أغلب الأحيان، الأمر الذي ضيّق الخناق على تلك القرى وتحديداً ذوي الدخل المحدود منهم والذين ما زالوا يقيمون بتلك المناطق أصلاً لضعف الإمكانيات المادية لديهم وعدم قدرتهم على تأمين سكن بديل، والذين أصبحوا بعد تدهور الأوضاع الأمنية بلا عمل مما جعلهم عاجزين تماماً عن تأمين أبسط احتياجاتهم المعيشية، من ربطة الخبز التي ينعدم وجودها في سقبا وحمورية وكفربطنا منذ أكثر من أسبوع، مروراً بالخضار والفواكه والتي أصبحت أسعارها مضاعفة عن العاصمة دمشق مروراً بالدجاج واللحوم والتي تحتل رأس القمة في السلع المفقودة بسبب ارتفاع أسعارها وصعوبة تخزينها لانقطاع الكهرباء بشكل دائم عن تلك المناطق.

لقد بات الحديث عن غلاء المعيشة وشح السلع الواردة على لسان جميع الأهالي المدنيين والذين يدفعون ثمناً باهظاً نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية الحاصل في البلاد.

وفيما يلي استطلاع لآراء بعض الأهالي ممن التقتهم صحيفة «قاسيون»:

يقول «معاذ» وهو أحد سكان قرية كفربطنا الذين قدموا إلى العاصمة دمشق: «إن الحياة في الغوطة أصبحت شبه مستحيلة و أرزاق مئات العائلات قد أتلفت بسبب إحراق الأراضي والبساتين وإغلاق المحلات وانقطاع الكهرباء والمواصلات مما جعل الكثير من الشباب يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل و في حالة ضياع شبه تام في تلك المناطق».

أما «عمر»: «لقد هجرت تلك المنطقة منذ حوالي أربعة أشهر بسبب صعوبة تأمين متطلبات الحياة والمواد الغذائية ومستلزمات النظافة وغياب الأمن والأمان والارتفاع الخيالي في الأسعار وكثرة السرقات، فالشعار الرائج هناك قد يأتيك الموت من أي مكان وبأي لحظة، ومع انقطاع الطرق والمواصلات وإغلاق كل المعابر المؤدية إلى العاصمة توقع الأسوأ دوماً».

في حين تقول «نيفين»: «إن عائلتي ما تزال تقيم بسقبا، وتعاني الكثير من نقص الاحتياجات اليومية والمستلزمات الضرورية، كما تعاني من ارتفاع سعر اسطوانة الغاز كما هو في أغلب المناطق السورية مما حدا بالناس وبعض الأهالي باللجوء اضطراراً إلى استخدام الأدوات الأولية كبوابير الكاز وطهي الطعام على الأخشاب وبقايا المحاصيل».

فيما يقول «أبو طارق» صاحب أحد المحلات: «المشاكل هنا مستمرة، بدايةً من قطع التيار الكهربائي والذي لا يزال مستمراً منذ أكثر من أربعة أشهر والذي بدوره يؤدي إلى انقطاع الماء، وهذا ما جعل العديد من الأهالي يلجؤون إلى حفر الآبار، بالإضافة إلى زيادة الأسعار وخاصة الأساسية و عدم توفر بعضها في المحلات المتبقية أيضاً، بسبب ازدياد أجور الشحن وكذلك سوء الأوضاع الأمنية على الطرقات وقطع هذه الطرقات في أغلب الأحيان، كل ذلك أدى إلى نزوح الأهالي عن هذه القرى».

إن ما جاء على لسان الناس يدل على ازدياد تعمّق الأزمة الحياتية والمعيشية واستمرارها لدى السكان في تلك المناطق المنكوبة والمنهارة اقتصادياً واجتماعياً ومعيشياً وأمنياً بشكل حقيقي في ظل الأزمة الراهنة.

■■

مطلب ملحّ... أمام الحكومة!

في ظل الغلاء المعيشي الذي يمر به المواطن السوري، ومن منطلق زيادة الرواتب للموظفين والعاملين في الدولة، تبقى هناك شريحة كبيرة في المجتمع لايطالها إلاّ غلاء الأسعار وبالتالي سوء المعيشة وصعوبة الحياة... ففي بلدنا شريحة كبيرة من مجتمعنا السوري هم حرفيون وعمال مهن حرة غير موظفين وليس لديهم دخل شهري ثابت. و عدد لابأس بهم - وبعد توقف العاملين بالمهن الحرة - التجؤوا الى سبل أخرى ليؤمنوا لأسرهم دخلاً يقيهم الموت جوعا"....

وعليه فإنه من واجب الحكومة إقرار قانون لتأمين دخل شهري أو تقاعد للمهنيين الحرفيين، أو إعانات بطالة، أو أي شكل من أشكال الرعاية الاجتماعية بحيث تؤمن حداً مقبولاً من مستوى المعيشة، في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها فئات شعبية واسعة جراء الأزمة في البلاد.

٥ آلاف مدرسة دمّرت و ٢,٥ مليون طفل سوري تعليمهم مهدد

نشرت وسائل الإعلام مؤخراً تقريراً يفيد بأن نحو ٥ آلاف مدرسة سورية دمرت أو باتت غير صالحة للاستخدام في الصراع المستمر منذ أكثر من عامين وهو ما يهدد تعليم ٢,٥ مليون طفل سوري.

وأشار التقرير الذي صدر بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٢ إلى أن الصراع الجاري في سورية ساهم في زيادة عدد حوادث العنف التي تؤثر على تعليم الأطفال بشكل حاد في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن أكثر من ٧٠٪ من ٣,٦ ألف حادث من هذه الحوادث عام ٢٠١٢ وقعت في سورية، حيث طالت أعمال العنف والتخريب مباني مدرسية ومؤسسات تعليمية في الكثير من المناطق، كم تعرض المعلمون إلى أعمال الخطف والاعتداء والقتل، وجرى أيضاً تجنيد الأطفال في جماعات مسلحة.

وأشار التقرير إلى أن ما يقدر بنحو ٣,٩ ألف مدرسة دمرت أو باتت غير صالحة للاستخدام في سورية بحلول يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٣، «لكن تقديرات أحدث في أبريل/نيسان تظهر زيادة سريعة جداً في هذا العدد، إذ أصبح ٢٢٪ من ٢٢ ألف مدرسة في البلاد غير صالحة للاستخدام».

وأضاف التقرير « تأثيرات النزاع تعرض تعليم ٢,٥ مليون طفل في سن المدرسة للخطر». ودعا التقرير إلى إنفاق المزيد من المساعدات الإنسانية على التعليم وقال إن قطاع التعليم السوري طلب ٤٥ مليون دولار في يناير/كانون الثاني، من خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في سورية لكن لم يتلق سوى ٩ ملايين دولار بحلول يونيو/حزيران.

● وكالات

من الذاكرة

الحرباء ولبوسها

◄ محمد علي طه

كم من حملات موتورة استهدفت حزبنا منذ أن تأسس عشية الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٤، وعلى مدى تاريخه كان الصخرة التي تحطمت عليها تلك الحملات المتخذة أشكالاً شتى، واللابسة كالحرباء لكل حالة لبوسها، تطال جوانب عمله ونضاله لتشويه سمعته والنيل من مكانته وهيبته، ولتضليل جماهيره المتعاطفة معه لإبعادها عنه وزجّها في الخندق الطبقي المعادي.

ولا يخفى على أي متابع لنضال الشعب السوري، ملتزم الصدق والواقعية، أن تلك الحملات المحمومة تشتد وتتعاظم كلما اشتد وتعاظم دور الحزب ونفوذه بين أبناء الشعب من الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، ومن أمثلة العداء للشيوعية حملات اتهامات وافتراءات مختلفة، وإلصاقها زوراً وعدواناً برفاقنا وحزبنا، وما زالت الذاكرة الشعبية تحتفظ ببعضها من مثل «أن الشيوعيين كفار لا أخلاق لهم، وأنهم عملاء مأجورون للاتحاد السوفييتي، و معادون للوحدة العربية ومتنكرون للقضية الفلسطينية ... وغيرها الكثير».

لكنها جميعها وبالرغم من ضراوتها وأساليبها الخبيثة اللئيمة سرعان ما تهاوت مندحرةً أمام صواب أفكار الحزب العلمية الثورية، وصحة سياسته المعبرة عن مصالح الجماهير الشعبية، وأمام بسالة وتضحيات الرفاق في وجه الاحتلال والإقطاع والرأسمالية والرجعية والصهيونية، وفي وجه اليمين الحاقد المتربّص الفرصة للانقضاض والانتقام، وهذا ما عبّر عنه الشاعر بقوله:

وطني أعيذك من يمين خائن
مسـنونة أنيـابه للردة
فعلى الخليج ممالك لمشـايخ
غرباء عن شعبي وعن قوميتي
قل للقصور ومن بها من فاسق
يجتر في نهم لـحوم العفـة
ويطوف بالبيت العتيق مخاتلاً
يقضي المناسك يا هوان الكعبة
إنا رضينـا النار تحرق وجهنا
في حرب طاعون وفاشستيـة

واليوم يجابه وطننا معركة وحشية تستهدف إحراقه من الخارج ومن الداخل، وبخاصة من خلال الجبهة الاقتصادية ولقمة الشعب، ولا سيما بعد أن خضعت خلال العقد الأخير لتآمر قوى الفساد الكبير من حيتان ولصوص، و فتحت الساحة واسعة أمام اقتصاد السوق وشروط البنك الدولي، وانحسار دور الدولة كلياً عن تبني قضايا الجماهير وحمل جزء من همومها ومعاناتها.

وآخر هذه الحملات الحملة الإعلامية والسياسية التي رافقت «الاستجواب» في مجلس الشعب، وفشلها الذريع في الخداع وخلط الأوراق، و ارتدادها على صانعيها، بيد أنها كحملة مغرضة تشنها قوى الفساد الكبير في الدولة لن تتوقف وستتكرر وبأشكال مختلفة إلى أن يتبلور الحل السياسي القادم حتماً.

وهذا يتطلب إعادة نظر جريئة في بيان الحكومة الحالية وصلاحياتها وبنيتها، ويتطلب وجود وزارة وطنية قادرة على القيام بإجراءات جدية لوقف التدهور الحاصل، ومنع تهديم سورية بوجودها الجغرافي والسياسي.

■■

إلى الرفيق قدري جميل..

◄ ضيا اسكندر

● صباح الخير دكتور! أنا الرفيق ثائر من حزب الإرادة الشعبية، بحبّ قلّك أنّو المسبّات عليك صارت من الزنّار ونازل، لأنّو غلي المازوت.

● والله يا رفيق عم دافع عنك وعن الحزب كل يوم، وبوضّح دائماً أنّو الحكم غير الحكومة، بس ما عم أحسن اقنع حدا، بشريفي صار وجهي بالأرض.

● مرحبا رفيق، آسف للإزعاج، أيمتا بدّك تنسحب من الحكومة؟ مو معقول شو عم يسبّوا عليك.. أنا ثائر من حزب الإرادة الشعبية اللي بعتلك مبارح رسالتين. تذكّرتني شي؟

● رفيق لازم احكي معك بصراحة لأنّو نحنا رفاق ومنحبّ الشفافية.. بصراحة الجماهير عم تحكي أنّو مابيطلع معك شي، صحيح هالحكي رفيق؟

● مسا الخير دكتور أنا الرفيق ثائر، نسيتني شي؟ أنا من حزب الإرادة الشعبية، عم ببعتلك رسائل دائماً وما عم تردّ عليّي! رجاءً ردّ.. والله رح جنّ..!

● رفيق، أنا ثائر أرجوك شيلو لمدير التموين، لأنّو من كبار الفاسدين، وقال أنّو مابيخاف منك ولا من الأعلى منك.. إذا بتحبّ غيفارا شيلو دكتور.

● صباح الخير رفيق، شو صار معك منشان مدير التموين؟ إذا قررت تشيلو في واحد كتير آدمي ومعو تجارة واقتصاد وعكفالتي أنّو بيرفع الراس.. شو قولك دكتور؟

● مرحبا رفيق بشريفي أنا خجلان منك.. بعرف أنك مشغول كتير وعم يقولو أنك بتشتغل ١٦ ساعة باليوم، بس آنا بقول انك عمتشتغل أكتر بكتير والله..

● انشالله رفيق يكفي رصيدي لأنّو رسالتي طويلة شوية هالمرة، بعرف مافيك تشيل الزير من البير، بس هادا مدير التموين زلمة مابيخاف الله وصاني قلّك روح بلّط البحر أنت وروسيا والصين وإيران وحزب الله كمان.

● هلّق عبّيت وحدات ومتل ماتوقّعت خلص رصيدي وماحسنت كمّل إرسال الرسالة، ضل في جزء مفقود، بس ولا يهمك دكتور مستعدّ اصرف نص راتبي كرمالك وكرمال الحزب، تسلملي عينك شو بحبك.

● رفيق هدول جماعة الخلوي ناس مابيخافو ربّن، على أساس انّو اللي بيعبّي ٣٠٠ وحدة بياخد متلن مجاناً بس طلع هالحكي كذب بكذب الله وكيلك.

● على سيرة الخلوي صحيح رفيق أنّو جماعة الاتصالات بيجمعوا الغلة بنهاية كل أسبوع وبيحوّلوها لدولارات أيام العطلة وهاد أحد أسباب ارتفاع الدولار؟

● كرمال ماركس ولينين شيلو لحاكم المصرف المركزي، أنا الرفيق ثائر من حزب الإرادة الشعبية، أكيد تذكّرتني رفيق.

● نسيت اسم انجلز بالرسالة السابقة لا تواخذني دكتور وحياة الله رح طق لأنك ماشلتو لمدير التموين لهلق.

● رفيق تراهنت آنا ورفقاتي أنّو مرح يمضى هالليل حتى تطيّرو لمدير التموين، برأيك دكتور رح اربح الشرط؟

● في داعي ذكّرك رفيق بالبديل؟ هاد اللي معو تجارة واقتصاد؟ والله انسان كويس، مالأنّو ابن خالي لا والله، بس هوّي رجّال آدمي أقسم بالماركسية اللينينية والأممية البروليتارية.

● كرمال ماركس ولينين شيلو لحاكم المصرف المركزي، أنا الرفيق ثائر من حزب الإرادة الشعبية، أكيد تذكّرتني رفيق.

● نسيت اسم انجلز بالرسالة السابقة لا تواخذني دكتور وحياة الله رح طق لأنك ماشلتو لمدير التموين لهلق.

● رفيق تراهنت آنا ورفقاتي أنّو مرح يمضى هالليل حتى تطيّرو لمدير التموين، برأيك دكتور رح اربح الشرط؟

● في داعي ذكّرك رفيق بالبديل؟ هاد اللي معو تجارة واقتصاد؟ والله انسان كويس، مالأنّو ابن خالي لا والله، بس هوّي رجّال آدمي أقسم بالماركسية اللينينية والأممية البروليتارية.

● كرمال ماركس ولينين شيلو لحاكم المصرف المركزي، أنا الرفيق ثائر من حزب الإرادة الشعبية الناس عم تسألني دكتور صحيح انّو في حكومة ظل هيّي اللي عم تحكم البلد؟ بوس ايديك رفيق جاوبني ولا عاد تتجاهل رسائلي.

● ماجاوبتني رفيق صحيح أنّو القيادة.. والأجهزة الـ.. هنّي اللي عم يحكمو البلد؟ وانتو بالحكومة الظاهرية مجرد سلطة تنفيذية لابتحلّو ولابتربطو؟

● في ناس أندال عم يقولو أنّو بدّن يحجبو الثقة عنك بمجلس الشعب لأنك طالبت بمحاكمة حاكم المصرف المركزي وبتأميم الخلوي، آخ بس لو فيك تساوي هيك وخسارتي النص التاني من راتبي اللي عم يروح كله اتصالات، ربّك حميد لسّاني عزّابي.

● رفيق وحياة اللي كلّم موسى وقلّو أنا ربك شغلي الشاغل هالأيام الدفاع عنك لأنك مظلوم. مومعقول يحطّو كلشي براسك: بيغلى الغاز بسبوك، بيرتفع الدولار بسبوك.. شو هالظلم؟

● كونك النائب الاقتصادي وبتفهم عليّي، في إشاعة رفيق أنّو في محاولة لخصخصة توزيع المشتقات النفطية، إذا صحيح هالحكي أقسم بكل القوى الثورية بدّي اعمل حملة تواقيع لإنشاء «حركة تمرد».

● الله يخليك رفيق اعقد مؤتمر صحفي وقدّم فيه استقالتك وخلّصنا بقى.. والله ضيعانك بهيك بلد، بعدين لأيمتا رح تضلّ تتجاهلني؟ حرام عليك دكتور والله مكيّف عاتصالاتي «الأستاذ» أكيد فهمت عليّي دكتور ماه؟

■■

السويداء... «المدينة المحررة..»

◄ مراسل قاسيون

«المسافة بين السويداء ودمشق ١٠٠ كلم فقط، والفرق في سعر الدولار بين السويداء ودمشق ١٠٠ ل.س فقط..!»

هكذا يفهم أهالي السويداء الفروقات الخيالية في أسعار المواد والسلع بين المحافظة وغيرها من محافظات سورية، وبالفعل فإن الفرق بين سعر تصريف الدولار في المحافظة وبين سعر تصريفه في دمشق وصل إلى زيادة مقدارها ٨٠ ل.س فعلياً.

هكذا وبكل «حريّة» يضع التجّار الأسعار التي يرونها مناسبة لعوامل الربح المتعاظم ومليارات الأزمة، السويداء اليوم محررّة من الرقابة وملاذ آمن لكل من هو حرّ بذاته: التاجر الحر، الفاسد الحر، المجرم الحر، وصولاً لمظاهر الدعارة الحرّة، مع جهاز دولة حر من كل التزاماته وعوامل بقائه كـ «جهاز دولة».

المواطن الفقير أيضاً لديه الحريّة الكاملة في الاختيار بين الموت حنقاً وغضباً وجوعاً، أو أن يعمل بحريّة تامة في تجارة السلاح و تجارة البضائع المهربّة، أو أن يصبح فرداً في عصابة لحماية أحد التجّار المرموقين وحمل السلاح وتهريب الدولار.

أية مأساة هذه التي تضع السوريين على مختلف مناطقهم وآرائهم بين خيارين مطلقين، إما الدم المباشر في القتل المباشر، أو أن يذرف السوري الدم بالتقسيط، عاجزاً مكبلاً غاضباً لا يعرف ما العمل؟؟

نعم، السويداء «آمنة» من الرصاص ولكنها تموت كل يوم..!

أجور النقل... المواطن هو الضحية

◄ دمشق - مراسل قاسيون

كما جرت العادة، كلما فتحت قوى الفساد باباً للنهب سواء من الدولة أو المجتمع يكون المواطن الفقير هو الضحية، وتحل على حساب دخله ومعيشته كل نتائج القرارات والقوانين التي تتخذ. فكيف بالمواطن الذي لا دخل له ويعيش على جهده اليومي.

وآخر هذه المصائب التي حلت على رأس المواطن هو رفع سعر المحروقات وخاصة المازوت.

حيث قفزت أسعار المواد الغذائية أضعافاً مضاعفة وكذلك أجور النقل الداخلي والنقل بين المحافظات، وكما جرى سابقاً يتحول رفع سعر المحروقات إلى مصدر ربح إضافي للشركات ولأصحاب وسائل النقل وعلى سبيل المثال:

ارتفعت أجور النقل بين دمشق وديرالزور من ١٠٠٠ ل.س إلى ١٣٠٠ ليرة أي بنسبة ٣٠٪.

وأجرة النقل الداخلي للشركات العاملة على خط «ابن النفيس- جسر الثورة» من ١٥ إلى ٢٥ ليرة سورية، بينما رفعت أجور الميكروباص مؤخراً من ١٥ إلى ٢٠ ليرة سورية رغم أن عدد ركابها أقل وبالتالي أرباحها أقل.

وقد تقدم لصحيفة «قاسيون» العديد من المواطنين بشكاوى يطالبون بتحديد أجور النقل وتجزئتها حسب المسافات في ظل الفلتان وغياب الرقابة الحاصل.

يقول المواطن «نبيل»: «هذا استغلال للمواطن وجريمة بحقه، وخاصة أن شركات النقل غالباً ما تكون معفية من الضرائب وتربح كثيراً لأن باصاتها تتسع لخمسين راكباً عدا الذين يركبون وهم وقوف».

في حين قالت المواطنة «لينا»: «كانت الأجرة إلى محافظة دير الزور ١٠٠٠ ليرة سورية، وذهبت هذا الشهر لأقبض راتبي فدفعت ١٣٠٠ ليرة وبالعودة المبلغ نفسه».

أما المواطن معن فقال: «أجور النقل إلى جديدة البلد قفزت من ١٥ إلى ٢٠ ثم إلى ٣٠ ليرة ، والآن إلى ٤٠ ليرة خلال فترة قياسية لا تتجاوز ثلاثة أشهر؟!».

هذه عينات من المعاناة اليومية للمواطنين في ظل الأزمة الراهنة، أما أصحاب الشركات ووسائل النقل فهم الرابحون دائماً. فإلى متى هذا الاستهتار بالمواطن وكرامته؟

حلب بين التجويع والحصار

◄ مراسل قاسيون

يوماً بعد يوم تزداد وتتدهور الأمور في مدينة حلب لدرجة لا تحتمل بدءاً من الرغيف وانتهاءً بالرغيف، فمنذ مطلع شهر تموز تتداول الإذاعات والمحطات التابعة لمختلف الأطراف عن معركة حلب الكبرى التي ل م نكن نعلم أنها ستتمثل في قطع شريان تغذية مدنة حلب و نهب وسرقة وحرق وخراب ما تبقى من مقومات الحياة من سلع ومواد غذائية ومحروقات اللازمة لدورة الحياة الكاملة لأكثر من مليوني مواطن رازحين تحت وطأة الحصار.

وهي التي كانت المصدر الرئيسي لكل مقومات الحياة الإنتاجية والصناعية والعاصمة الاقتصادية، أصبحت الآن محرومة من إنتاجها الذي سُرق وبيع في الأسواق المجاورة إلى درجة أنها اصبحت تستجدي عطف التجار الذين كانوا سبباً في هذه الأزمة بالتعاون مع بعض المتنفذين في المدينة باستنزافهم للمواد الموجودة بعيداً عن الخطط الموضوعية لتأمين متطلبات الفترة القادمة من أجل مواجهة هذا الحصار الجائر والحرب الظالمة، التي بدأت فصولها بأزمة الخبز وعملية البحث عنه التي تتطلب من المواطن الحلبي الوقت والجهد الكثير بحيث أصبح متوسط مصروف العائلة الحلبية المتوسطة (مؤلفة من ٥ أفراد) أكثر من ٢٠٠٠ ليرة يومياً.

في بداية الأزمة لعبت اللجان الشعبية دوراً لا يليق بوظيفتها والمسؤولية الافتراضية الملقاة على عاتقها، حيث قامت بممارسات غير مسؤولة في الأفران بحيث تأخذ حصتها وتسيطر على حصة المواطن من الخبز، الأمر الذي أدى ونتيجة لهذه التصرفات «المليشياوية» التي أرهبت المواطنين على الأفران إلى ذهاب العديد من الضحايا واستحالة حصول غالبية العوائل الحلبية على الخبز، وبلغ الخناق أوجه حين تعامل تجار الأزمة بحلب مع مسألة الحصار من منطلق ربحي فاحش بعيداً عن مراعاة معاناة الأهالي أو القيم أو الأخلاق الإنسانية، حيث قاموا بعملية احتكار المواد الأساسية وأضافوا الربح بمتتالية هندسية إلى أن أصبحت ترتفع الأسعار دون أي عملية تبادلٍ ولا علاقة لها بمسألة الليرة والدولار وسمعنا كثيراً منهم يقولون «اترك بضاعتك بمكانها واقعد ببيتك بيجيك الربح مضاعف»، وهنا المواطن يسأل: أين الدولة وجهازها في حلب، لماذا لا تقوم بدورها الوظيفي الاجتماعي، لماذا لا تقوم بدور احتكاري لتستطيع مواجهة المجاعة والأزمة بحيث تقوم بإيصال المواد الأساسية اللازمة لسد الرمق إلى المواطن، أين المسؤولون في حلب؟

أهالي حلب يريدون أن يعرفوا من الذي يتحمل مسؤولية ما يجري، من المسؤول الأساسي عن إدارة هذه الأزمة ووضعها الحالي ليكون الأهالي على معرفة بالواقع الحقيقي، لماذا لا يتم تفعيل وتنشيط القوى الموجودة في المجتمع التقليدية منها والسياسية والنقابية والشعبية إذا كان هنالك عجز في قطاع معين في جهاز الدولة.

ويكمل المواطن متسائلاً لماذا أصبحنا في وضع عاجز لا حول لنا ولا قوة، لماذا نذل وتهان الكرامة بشكل يومي فالمواد مفقودة وأسعار المواصلات والبضائع القليلة المتبقية في حالة صعود دائم دون رادع أو ضابط؟

إن المسؤولين في حلب والقائمين على جهاز الدولة مدانون بكل الأحوال لأنه يوجد حلول بديلة وإسعافية يستطيعون القيام بها للحد من معاناة المواطن ولكن بعيداً عن الفسادٍ وآلياته.

الآن وليس غداً نطالب باسم أهالي حلب المسؤولين في حلب وكل القوى الفاعلة والأهالي أن تعمل بشكل كامل متكامل لرفع الحصار الجائر، وإن لم يكن فليتم إدارة الأزمة بأفضل حالة وشكل ممكن، فعلى الدولة أن تضع يدها مباشرة وبشكل كامل على المخازن الخاصة والعامة الممتلئة بالمواد الضرورية التموينية منها والغذائية وأن تقوم بتوزيعها توزيعاً عادلاً على المواطنين لتخفيف معاناتهم وآلامهم المعيشية.

وعلى المقلب الآخر في الشطر الثاني من المدينة هناك مفارقات كبيرة فالمواد الغذائية منخفضة نسبياً، ولكن وكما يقال في المثل الشعبي «الجمل بعثماني.. وعثماني ما في»، رغم الرخص النسبي فإن المواطن لا يملك ثمن قوت يومه لأنه لا عمل ولا أمان فالمزاج العام يقول كفانا جرحاً ونزفاً وعبثاً بكرامة المواطن وحقه في الحياة والعيش.

■■

أطفال القامشلي الرضّع... مهددون بكارثة إنسانية بسبب نقص الحليب

◄ مهند كامل

تعاني محافظة الحسكة عموماً ومدينة القامشلي بشكل خاص منذ عدة شهور من نقص شديد في حليب الأطفال الرضّع، ما يهدد بكارثة إنسانية حقيقية في ظل الأزمة السورية التي تعصف بالبلاد.

وقد أثرت الأوضاع الأمنية المتردية وارتفاع حدّة المعارك في الآونة الأخيرة في عدم وصول حليب الأطفال وخاصة الأصناف «نان١- نان٢- كيكوز١- كيكوز٢»، التي تستعمل للرضّع حتى عمر السنة، بالإضافة إلى النقص في حليب «ببيلاك الصويا»، الذي يستعمل للأطفال الذين يعانون من سوء الامتصاص، والنقص في حليب «بري نان» الخاص بالأطفال الخدّج المفقود تماماً من أسواق المدينة.

وتعرضت بعض شحنات الحليب المتجهة إلى القامشلي للسرقة والنهب من جهات مجهولة، كان آخرها شحنة حليب لأحد مستوعات المدينة قُدّر ثمنها بمليوني ليرة سورية. ويقدر وكلاء «نستلة للحليب»- التي كانت تغطي نحو ٧٠ بالمئة من السوق- حاجة المدينة بين ١٠٠- ٢٠٠ طرد في الشهر الواحد «تعبئة الطرد الواحد ٢٤ علبة».

ويحاول تجار الأدوية وأصحاب المستودعات تأمين الحليب بلجوئهم إلى السوق السوداء والمهربين من دول مجاورة كتركيا وإقليم كردستان العراق، إلا أن الأصناف تختلف عن تلك التي كانت متوفرة في الأسواق السورية، وأسعارها أعلى بشكل كبير؛ حيث أن سعر العلبة الواحدة كان بـ ٤٧٥ ليرة سورية ويصل سعرها الآن إلى ١٢٥٠ ل.س، إلا أن ما يصل إلى سوق المدينة لا يسد حاجة أطفالها، ولاسيما بعد استقبالها أعداداً كبيرة من النازحين بعد تعرض مناطقهم للقصف والدمار.

وفي هذا الصدد قال الصيدلاني «عبد العزيز العليوي»: «إن الأسابيع الأخيرة شهدت تحسناً في الكميات ولكن الأسعار في ارتفاع كبير وإن أزمة الحليب في القامشلي سبّبها جشع التجار والمهربين وقوى الفساد على المعابر الحدودية».

وتنشط في القامشلي منظمات إغاثية مدنية مستقلة، وأخرى تابعة لجهات سياسية أو حكومية، لتلبية حاجة المواطنين من حليب الأطفال إلا أنها لا تلبي حاجة المدينة. وقال عضو في منظمة مدنية للإغاثة لـ «قاسيون» إننا «نحاول تعويض النقص الشديد في السوق السورية وتلبية حاجة أطفال المدينة الرضع من مادة الحليب، إلا أن الصعوبات التي تواجهنا كبيرة، أبرزها صعوبات الطريق وتدخل المليشيات المسلحة في عملية التوزيع».

■■

لا يموت حق..

السر المهني في المحاماة (١-٢)

◄ المحامي سالم كلاس

إن سر المهنة هو أكثر واجبات المحامي قداسة، إذ يجب على المحامي أن يكتم السر في أثناء العمل وبعد تمامه فإذا أودع سراً أو اطلع على أوراق أو علم بوقائع بمقتضى مهنته أو بسببها وجب عليه ألا يتوكل عن خصم الشخص الذي تتعلق به تلك الوقائع لأنه يخشى من تأثير علمه في الخصومة.

ولا يجوز إباحة السر من المحامي ولو اشتهر الخبر بين الناس ويجب عليه أن يكتم السر حتى ما سمعه أثناء مفاوضات الصلح أو إذا أصبح المحامي خصماً لموكله.

ليس للمحامي أن يتهرب من مسؤولية إفشاء السر المهني بزعم أن إفشاءه لا يضر بصاحبه كما لا تجوز إباحة السر من المحامي وإن اشتهر الخبر وذاع ذلك السر من طريق آخر ويجب عدم نقل الإشاعة من المحامي فيصدقها الناس فقد تكون الإشاعة كاذبة ولكن عندما يضاف إليها قول المحامي تغيّرت صفتها ويصدقها الناس في العادة و هو ضرر يجب أن يتحرز منه المحامي، ويتساوى الطبيب مع المحامي في حفظ السر من حيث الحياء فحيث لا وجود للحياء الجسماني أمام الطبيب كذلك لا وجود للحياء الأدبي أمام المحامي ولا يطالب المحامي بالمحافظة على سر موكله فحسب بل عليه أيضاً أن يحافظ على أسرار خصم موكله ما لم تقتض حالة الدعوى ومصلحة الموكل كشفها لَلوصول إلى الحقيقة والعدالة.

إذا أقرّ الموكل للمحامي بارتكابه الجرم فإنه يمتنع على المحامي إظهار هذا الإقرار تحت طائلة خرق السر المهني، ولكن إذا طلب الموكل بالرغم من إقراره هذا أن يدعي ببراءته ويدافع على هذا الأساس فمن واجب المحامي أن يتخلى عن القضية ، أما إذا أقرّ الموكل بالجرم في أثناء الجلسة بعد أن أنكر ذلك بعناد أثناء التحقيق فلا يجب على المحامي أن يترك الدفاع بل عليه أن يغيّر أسلوبه و أن يدافع على أساس الإدانة ويطلب الاستفادة من أسباب التبرير والإباحة أو الظروف المخففة القانونية و التقديرية بالاستناد إلى وقائع القضية وإلى السوابق التي يمكن الاستناد إليها للدفاع عن مصالح الموكل.

كما أنه ليس للمحامي أن يفشي سر موكله إذا حصل خلاف بينه وبين موكله لأسباب خاصة أو سياسية لا علاقة لها بالمعلومات موضوع السر المهني أو لم تكن الخصومة بين المحامي وموكله بسبب القضية ذاتها التي تم فيها إطلاع المحامي على السر، ويخضع المحامي إلى السر المهني طيلة مدة دوام القضية وحتى بعد انتهائها مادام موكله يجد فائدة معنوية أو مادية في الوقائع السرية التي علم بها المحامي.

ويخضع المحامي للآثار القانونية على إفشاء السر ولو أحيل على التقاعد أو ترك المهنة لأي سبب من أسباب الترك.

salemkallas@hotmail.com

سياسات التحرير في المجال النقدي.. تعصف بالليرة!

◄ اعداد محرر الشؤون الاقتصادية

قبيل انفجار الأزمة بساعات وتحديداً في ١٥ آذار ٢٠١١ ألقى عامر لطفي رئيس هيئة تخطيط الدولة في حينه بورقيات قليلة وفي إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادي في جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوة عرف بها الجمهور على المعالم العامة للخطة الخمسية الحادية عشرة الممتدة مابين عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٧.

كان أهم ماجاء في الخطة أنها تهدف إلى توظيف ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية من الأموال للإستثمار في شتى المجالات ونصف هذا المبلغ كان مؤمناً وفقاً لعامر لطفي والنصف الآخر أي ٢٠٠٠ مليار ليرة كان قيد الانتظار!.

علق أحد الحضور في القاعة حينها: إنكم ياسيادة الوزير تقامرون بنصف طموحات الشعب السوري حين ترهنون نصف قيمة خطة التنمية للظروف الدولية والإقليمية في الوقت الذي تجتاح المنطقة موجة من الحراكات والثورات التي تطالب بتغيير السياسات تجاه العدالة الاجتماعية، فمصر وتونس وليبيا كانت قد سبقتنا إلى ذلك..

الخطة التي وضعت قبل الأزمة السورية، لم تنقد أو يعاد النظر بها ما بعدها.. ليستمر العمل وفق منهج أقل ما يمكن أن نقول عنه أنه من ظرف آخر، او بلا منهج، وامتد هذا على كل جوانب السياسة الاقتصادية ومنها النقدية..

«الإصلاحات النقدية» في الخطة الخمسية الحادية عشرة..

صيغت السياسة النقدية في الخطة الخمسية الحادية عشر على مبدأ إصلاح السياسات النقدية والتي كانت تعني تحرير كل من حسابي «رأس المال» و«الحساب الجاري» في ميزان المدفوعات، و«تنظيم دورة القطع الأجنبي»

تحرير حساب رأس المال: هروب الأموال

اعتمد المصرف المركزي السوري خلال الأزمة على السياسة النقدية المصاغة في فترة ماقبل الأزمة، ولم يستخدم إلا بعض أدواتها، وبهدف التحكم بالعرض النقدي في مواجهة التضخم استخدم بعضاً من أدوات السياسة الإئتمانية ومن أهمها تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف من ١٠٪ إلى ٥٪ (**وهي النسبة من رأس المال التي ينبغي على المصارف التجارية ايداعها في حسابات المصرف المركزي لمواجهة الاحتمالات الطارئة**)

يبرر المركزي هذا الإجراء بضرورة مواجهة الطلب العالي على سحب الودائع درءاً لاحتمالات الإفلاس المصرفية التي قد تؤثر على الوضع الاقتصادي العام، لكن حقيقة الأمور أن هذا الإجراء وإن «حمى المصارف التجارية من احتمالات الإفلاس» عبر تأمين السيولة النقدية للمودعين، إلا أن المصارف السورية حينها كانت تعاني من السيولة الفائضة وقلة التوظيف، والأهم أن تخفيض الاحتياطي عملياً لم يخدم إلا فكرة (**الاستمرار بالتحرير التدريجي والمضبوط للحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات**) وهي البند الثالث من السياسات النقدية التي نصت عليها الخطة الخمسية الحادية عشرة للأعوام (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣).

حيث يساهم تخفيض الاحتياطي بزيادة السيولة لدى المصارف ليصار إلى تحويلها لاحقاً إلى الخارج دون أي ضغوطات تذكر على المصارف المحلية.

تحرير حركة الأموال

يمثل حساب رأس المال حركة الأموال الخارجة والداخلة إلى الاقتصاد الوطني على المدى الطويل والتي تتصف بالثبات النسبي بالأحوال العادية، الاستمرار بسياسة تحرير حساب رأس المال خلال الأزمة أسهمت بتهريب نصف الأموال المودعة في المصارف التجارية خلال العام الأول من الأزمة دون أي حسيب، فحتى نيسان ٢٠١٢ خرج نحو ٩٠٠ مليار ليرة سورية من المصارف السورية إلى الخارج وهي نصف حجم الودائع المقدرة قبل الأزمة بـ ١٨٠٠ مليار ليرة سورية. أي أن الأداة المطبقة لم تخدم حماية المصارف من الإفلاس وإن بدا هذا الهدف الأولي، بل نفذت عملياً سياسة «تحرير سوق رأس المال» دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأزمة، وهو ما يدفعنا اليوم للتساؤل ماذا حل بميزان المدفوعات و«حساب رأس المال» ضمنه بعد أكثر من عامين على بداية الأزمة، وفي مصلحة من تم ويتم الاستمرار بسياسة تحرير «الحساب الرأسمالي»؟

هل وعينا الدرس القبرصي الذي دفع الحكومة القبرصية بفرض قيود صارمة منعت حركة الرساميل إلى خارج قبرص، رغم العقيدة الليبرالية التي يتبناها النهج الأوروبي، وأين دروس التجربة الماليزية التي كان يتغنى بها فريقنا الاقتصادي السابق والتي علمتنا أن مهاتير محمد لم يستطع تخفيف حدة الأزمة في ماليزيا إلا بعد فرضه قيوداً على حركة الرساميل رافضاً الأيديولوجيا القائلة بضرورات التحرير!.

سياسة سعر الصرف

كانت سياسة سعر الصرف أولوية المصرف المركزي في الأزمة ودون تحديد هدف واضح لهذه السياسة، واعتمادا على مبدأ تحرير الحساب الجاري فقد عمل المصرف المركزي على تمويل مستوردات القطاع الخاص، وأثناء الأزمة بتحول تمويل المستوردات إلى عبء يتطلب المراجعة برر المصرف المركزي استمراره بهذه العملية يؤمن تخفيف أسعار المستوردات لحماية القوة الشرائية لليرة السورية من أثر ارتفاع سعر الصرف، بينما كانت هذه السياسة إحدى آليات تحويل القطع الأجنبي إلى السوق السوداء، بعد أن انحصرت تقريباً بشركات ومؤسسات الصرافة.

وانطلاقاً من الحفاظ على ثبات سعر الصرف فقد دخل المصرف المركزي كبائع أول للدولار في السوق النقدي عبر شركات الصرافة التي باتت حلقة وسيطة بينه وبين مشتري الدولار، عن طريق المزادات وعمليات الضخ التي تعقب كل ارتفاع لسعر الصرف.

«المركزي» ووسطاؤه

لقد عيب على سياسة أولوية سعر الصرف أنها تأخذ من بيع الدولار لشركات الصرافة أداة رئيسية لها، فرغم وجود مصارف تجارية ضخمة خاصة وعامة وإسلامية في سورية وهي ذات كفاءة أعلى من شركات الصرافة، إلا أن المركزي أصر على جعل بيع الدولار عبر شركات الصرافة جهة رئيسية في عرض الدولار، وهو مادفع هذه الشركات وغيرهم من تجار السوق السوداء ليكونوا عارضاً رئيسياً ومضارباً على الدولار، مما أفقد المركزي قدرته على التحكم بالسعر الرسمي للدولار وأعطي هامش مضاربة واسع للصرافين جعل من أزمة سعر الصرف تدور في حلقة مفرغة.

ولم يكن مفهوماً من المصرف المركزي أن يجعل أداته الرئيسة للتدخل في سعر الصرف هو بيع الدولار لشركات الصرافة، فمعظم الطلب على الدولار يأتي من التجار الذي يمولون بشكل مباشر من المصرف المركزي، كما بإمكانهم التمول من المصارف التجارية الأخرى، وهو ما أثار التساؤل حول ضرورة الحلقة الوسيطة (شركات الصرافة) ودورها في العمليات الاقتصادية، فهي بذلك تجني الأرباح فقط لحساباتها الخاصة خلافاً للادعاء القائل بأنها تنشط العمليات التجارية!!

وحقيقة الأمر أن سلوك المركزي هذا ماهو إلا تنفيذ للبند الأول من سياسات المصرف المركزي في الخطة الخمسية الـ١١ للأعوام (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣) القائل بـ (**الاستمرار في تضمين كل عمليات القطع الأجنبي داخل السوق الرسمية وإدارتها بكفاءة وفاعلية**) التي جعلت المتاجرة بالدولار عملية متاحة للجميع من صرافين وغيرهم، دون مراجعة جدية لهذه السياسة في الأزمة..

وإن المبرر القائل بأن هذه التدخل في سوق الصرف هو حفاظ على "لقمة المواطن" والقوة الشرائية، ماهو إلا إخفاء للصراع الجاري حول استخدامات الاحتياطي بين مصالح كبار التجار والصرافين ومصالح بقية فئات الشعب، بل إن هذا الشكل من التدخل ما هو إلا تحرير للحساب الجاري يسمح بنقل الدولار من المصرف المركزي إلى جيوب الصرافين ولا يسهم بتثبيت سعر صرف الليرة إلا مؤقتاً بينما تتم خسارة كميات كبيرة من القطع الأجنبي دونما تعويض.. وهنا لايسعنا إلا التذكير بأواخر تسعينيات القرن الماضي في أزمة النمور الآسيوية حيث خسر المصرف المركزي التايلندي كامل احتياطياته البالغة ٣٦ مليار دولار خلال ستة أسابيع عبر سياسيات التدخل للدفاع عن سعر الصرف وانهارت العملة التايلندية في نهاية المطاف..

حتى نيسان ٢٠١٢ خرج نحو ٩٠٠ مليار ليرة سورية من المصارف السورية إلى الخارج وهي نصف حجم الودائع المقدرة قبل الأزمة بـ١٨٠٠ مليار ليرة سورية

مقاومة التغيير الضروري

كما أن الجديرذكره هنا أن التباطؤ من الحكومة وممانعة المصرف المركزي سن قوانين صارمة للتدخل في مسألة المضاربة على الليرة ماهي إلا نتيجة حتمية للسياسات السابقة حيث ينص البند الثاني من سياسات المصرف المركزي في الخطة الخمسية الـ١١ للأعوام (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣) عشية الأزمة على مايلي:

(**استكمال إلغاء ما تبقى من أنظمة الرقابة على النقد والعمل على إصدار دليل ينظم كافة التعاملات بالقطع الأجنبي**)!!

مانريد التأكيد عليه اليوم أن ما لم يتم الحديث عنه عشية الأزمة هو السياسة النقدية المرافقة للخطة الخمسية الحادية عشرة، فالمشكلة الكبرى اليوم هي أن هذه السياسة التي صيغت على أساس هذه الخطة هي سياسة انفتاحية ليبرالية لم تستشعر حينها أية أزمة مقبلة أو كامنة، وهي اليوم تحكمنا وتعمق من أزمتنا الوطنية الشاملة وهذا ما يستدعي العودة إلى جذر المشكلة. فالخطة الحادية عشرة خطة اقتصادية خمسية متكاملة صيغت وفق منطق الانفتاح والاسترخاء وبصيغة شاملة، ناهيك عن كونها صيغت في ظل النظام السياسي القائم على الحزب الواحد الذي يضع الخطة الخمسية منفرداً، وهو مايستدعي اليوم إعادة النظر بكامل الخطة، والتي تم الحديث عن تعديل لها في وقت لاحق لم تنشر بنوده، لكن الواقع يثبت على الأقل أن السياسة النقدية تسير على النهج السابق ولابد من تغييرها مع تغيير كامل للخطة متوسطة وطويلة الأجل لإدارة الاقتصاد السوري في ظروف الأزمة.

■■

تهريب العملات.. قصة سورية قديمة جديدة

◄ خاص - قاسيون

لطالما سمعنا عن تأثير الأسواق المجاورة على سعر الصرف داخل البلاد وعن الترابط القوي بين الأقتصاد السوري والاقتصادات المحيطة في كل المجالات زراعياً وصناعياً وتجارياً ولكن هذا الارتباط ومع توسع اقتصاد الظل السوري وتوسع إيراداته شكل بوابة رئيسية لشرعنة الأموال غير الشرعية وكان الاتجاه الغالب له بتحويل الإيرادات من سورية إلى الأسواق المجاورة.

جرت العادة على تحويل هذه الإيرادات بالدولار بعد أن تبدل في سوق الصرف غير النظامية سابقاً والنظامية حالياً.. خلال الأزمة توسعت هذه العملية مع ازدياد تحويل الإيرادات من الليرة السورية إلى القطع، واللجوء إلى مصارف الدول المجاورة وذلك خوفاً من الأوضاع المالية والنقدية في سورية.. لهذه العملية أثر سلبي كبير على السوق السورية ويتم استخدامها بشكل منظم، للتضييق على الاقتصاد السوري والتأثير على سعر صرف العملة..

تهريب العملة

منذ سنين ونحن نسمع عن ضبوطات مختلفة لكميات مختلفة من العملات والذهب المهرب والتي تضبط على الحدود السورية المختلفة، والتي تعد تهريباً للقطع الأجنبي واستنزافاً لمقدرات البلاد الاقتصادية. يستفيد من هذه التهريبات جميع القطاعات الاقتصادية التي تعمل ضمن اقتصاد الظل، والتي تجد في هذه الآليات منفذاً للتهرب من الافصاح عن حجم أعمالها وطريقاً سهلاً للدفع للجهات الخارجية المصدرة ويستفيد منها أيضا كل من يسعى إلى تكديس مدخراته في مصارف خارجيّة وذلك عن طريق أشخاص أو شركات تعمل بتحويل الأموال حيث تملك هذه الجهات (المحوِّلة) حسابات مفتوحة في مصارف أو لدى شركات صرافة في بلدان مجاورة تقوم بالتحويل عن طريقها بعد أن تغذي هذه الحسابات بالعملات الأجنبية والعربيّة المشتراة داخل البلاد أو عن طريق استقبال إيرادات صادرات التجار على هذه الحسابات بدل أن تدخل البلاد - سبيل آخر للتهرب - تشرف مؤسسات الصيرفة المرخصة وغير المرخصة على هذه العملية المعقدة والتي لا يمكن حساب كم كلفت الاقتصاد الوطني أو معدل دوران السلع التي تجري

عن طريقها، ويقتات منها التجار على كافة أشكالهم وأحجامهم صغارا أم كبارا موالاة أم معارضة - عند الحديث عن التجارة ودوران الأموال لا يوجد فرق - ويبدو من استمرار هذه العمليّة رغم كل الضبوطات التي حصلت أن هناك أطرافا متواطئة من أجهزة الجمرك والأجهزة الأمنية المسؤولة عن هذه القطاعات..

كما تشكل سياسات المصرف المركزي «مضخة» لتجار تهريب العملات، المتمثلة بعمليات الضخ الدوري للقطع الأجنبي والتي تعادل ما يطلبه السوق أسبوعياً، وهي مبالغ تخرج من السوق السورية أو تعود لاحتكار السوق السوداء..

الأطراف الإقليمية

تعرف جهات الحرب الاقتصادية في الخارج جيداً هذه اللعبة وتتقن لعبها وتدرك مدى فعاليّة تهريب الأموال في الاقتصاد السوري لذلك تسعى في زمن الأزمات إلى استغلال هذه الظاهرة عن طريق حث الجهات المهرِّبة والجهات الداخليّة الطالبة للتهريب، على تهريب العملة السوريّة إلى الخارج لكي تقوم بتكديسها والعمل على التحكم بسعر صرف الليرة عن طريق ضخها أو التمسك بها، يتم ذلك عن طريق عرض القطع الأجنبي المطلوب من التجار ومن المدَّخرين بسعر أقل من سعره في السوق الداخليّة مما يشجع الطالبين على القيام بتهريب أموالهم الموجودة بالليرة السورية لديهم إلى الخارج ليقوموا بشراء ما يلزمهم من القطع هناك، يشرف على هذه العمليّة في الخارج سياسيو البترو دولار الذين ينفذون أجندات بواجهة مؤسسات صيرفة حيث تكسبهم هذه الآليّة قوة اقتصاديّة كبرى للتحكم بالسوق السوريّة وبأسعار الليرة..

تهريب الليرة

ظهرت في الأزمة ظاهرة كانت محدودة وصغيرة، ولكنها توسعت خلال المرحلة السابقة، وهي عملية تهريب الليرة السورية إلى الأسواق المجاورة، والتي يتضح أن الطلب عليها له بعد سياسي تحديداً.. ظهرت هذه الظاهرة في مراحل وأزمات سابقة كما في غزو العراق وبعد اغتيال رفيق الحريري وأثناء حرب تمّوز على لبنان حيث شهدت الليرة تراجعا ملحوظا آنذاك كان سببه التلاعب بكميّات عرضها من الخارج. يدرك المشرفون على سياسات المصرف المركزي ذلك ولكنهم لا يقومون بأي مبادرة لإيقاف هذه الظاهرة بتحديد حركة الرساميل، بل يبدو أنهم يعوّلون على «وطنيّة» الأطراف المتورطة..

تقدير أرباح عملية افتراضية

تحقق هذه الآليّة أرباحا خياليّة للمهربين ولمؤسسات الصيرفة التي تشرف على هذا التهريب بأرباح يومية تصل إلى حوالي نصف مليون ل.س..

● تهريب الدولار: فبأخذنا لمبلغ يعد ضئيلا نسبيا على عمليّة تهريب واحدة ويعادل خمسمائة ألف دولار من الدولار النقدي وعملات أخرى مختلفة بربح يعادل حوالي خمسة دولارات على كل ألف دولار مهرّب موزعة بين الجهة المهرِّبة ومؤسسة الصيرفة يعطي ربحاً مقداره ألفان وخمسمائة دولار يومياً أي ما يعادل على أسعار اليوم سبعمائة ألف ليرة سوريّة.

مع العلم أن آخر عمليّة ضبط أشهرت في الإعلام كانت قيمة المهربات فيها تتجاوز المليون وسبعمائة ألف دولار أميركي.

● تهريب الليرة السورية: عند التحدث عن تهريب الليرة السوريّة نفرض رقما تقديريا يعادل مئة مليون ليرة سوريّة لعملية التهريب اليوميّة العاديّة بربح خمسة بالألف أيضا يعطي ربحا تقديريا قيمته خمسمائة ألف ليرة سوريّة، تسحب هذه الأرباح من جيوب التجار وطالبي التحويل لتخلص بالنهاية لأن يدفعها المواطن على كل قطعة مستوردة يبتاعها..

آفة يعاني منها اقتصادنا كما تعاني منها اقتصادات البلدان الناميّة التي لحقت ركب الجارين وراء الاقتصاد الليبرالي والسوق المفتوح لتعصف به يوم الأزمات وتكون نقطة ضعف أخرى اقتصادية وأمنية تستغلها جهات معادية للشعوب ومناصرة للجيوب ..

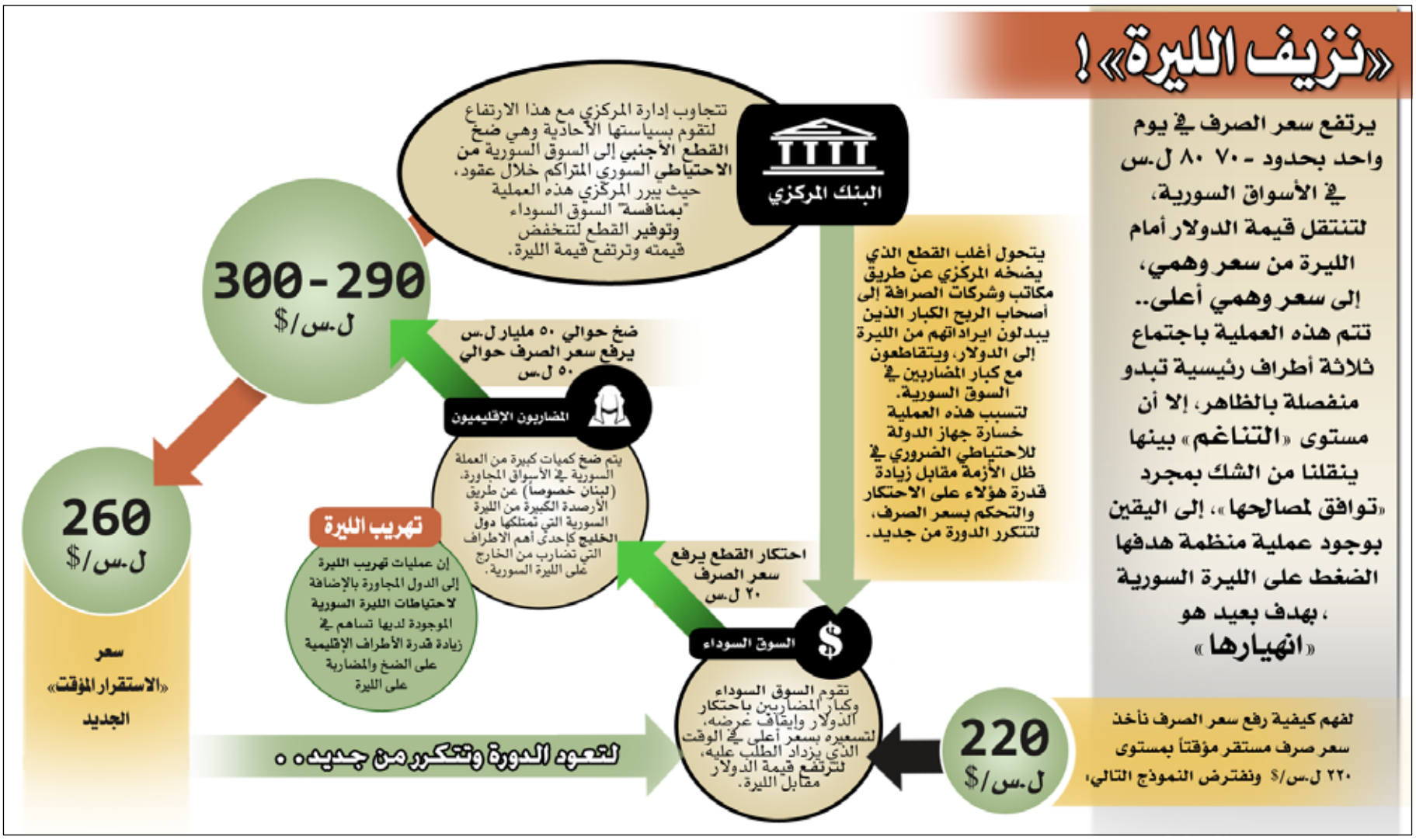

استيراد الدولة للمواد الأساسية.. حلم وردي في واقع مظلم

◄ إعداد الصفحة أروى المصفي

مضى شهر على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية استيراد المواد الغذائية الأساسية ونصف الأساسية بغية توفيرها بأسعار مقبولة، في الوقت الذي يتم تسعيرها من التجار بطريقة فوضوية وغير منصفة للمستهلك السوري، إلا أن هذا القرار لم يجد طريقه لأرض الواقع حتى اليوم، علماً أن قرب حلول شهر رمضان كان من أبرز المبررات التي سردها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لاتخاذ القرار، نظراً للعادات الاستهلاكية في هذا الشهر وتشكيله فرصة هامة لتحقيق المكاسب بالنسبة للتجار..

جاء على لسان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ظافر محبك أن «الحكومة تحضر لأن تدخل بديلاً في استيراد المواد الغذائية الأساسية والضرورية لحياة المواطن اليومية بحيث تستورد النسبة الأكبر من المواد التي يحتاجها المجتمع، أي بمعنى آخر سحب الصلاحيات بنسبة معينة من بعض رجال الأعمال الذين يستوردون بتمويل من مصرف سورية المركزي، في حين يبادرون إلى تسعير السلع التي يستوردونها بسعر الصرف الموجود في السوق السوداء» موضحاً أسباب القرار الذي لم ينفذ بعد، أنه «حتى تكون المواد متوفرة لكل المواطنين وبأسعار مقبولة قياسا إلى دخلهم بما يحقق منافسة حقيقية في الأسواق السورية أمام السلع والبضائع التي يستوردها التجار بما فيها الغذائيات والاستهلاكيات الضرورية منها، ولاسيما أن شهر رمضان بات على الأبواب وهو شهر تختلف فيه العادات الاستهلاكية ويزداد معدل الاستهلاك فيه».

شهر رمضان بدأ والمكاسب بدأت تتكون والمواطن بدأ يقينه أن قرار الاستيراد لن يكون سوى «إبرة بنج» لمواساته من مصيبته اليومية ومع كل تردد على السوق، أو أن الدولة شريكة لأولئك التجار ولا تريد إغضابهم والضرر بهم؟؟..

الخزن والتسويق.. أتى رمضان ولم تتغير الحال

توجهت (قاسيون) للمؤسسة العامة للخزن والتسويق باعتبارها من مؤسسات التدخل الإيجابي والمناط بها عمليات بيع وتوزيع السلع في الأسواق، وذلك بناء على أن وزارة الاقتصاد لم تحدد طريقة واحدة لتوزيع المواد التي من المزمع استيرادها من الدولة، لتفتح احتمالات التوزيع المباشر عن طريق مؤسسات التدخل الإيجابي، أو البيع للتجار من المرافئ كما ذكرت الوزارة في تصريحات سابقة..

«عالوعد يا كمون..»

بيّن مدير عام المؤسسة حسن مخلوف أنه «لم تصل أي كميات من المواد التي تقرر استيرادها، وهي بشكل أولي المواد الأساسية الغذائية الاستهلاكية، رغم وجود توجيه من الحكومة بضرورة وصولها منذ بداية الأسبوع الحالي، وكان من المقرر أن نستلم بداية كميات من الفروج تصل إلى ٥ آلاف طن، ثم تصل الكميات الأخرى من الفروج ومواد ثانية من سكر ورز وسمنة وزيوت وغيرها».

وحول دور المؤسسة في اختيار المواد لاستيرادها، قال مخلوف: «قدمنا قائمة لمؤسسة التجارة الخارجية بالكميات وأنواع المواد التي نرغب باستيرادها لتقوم بمهمتها، لكن تاريخ وصولها ما زال غير معروف».

وفيما يتعلق بأسعار المبيع المتوقعة للمواد المستوردة، لفت مخلوف إلى أنه «بالنسبة للفروج هناك تقدير أولي بأن يتم بيعه بسعر ٣٠٠ ل.س/ك، أما المواد الأخرى فعند وصولها يتم البت بموضوع سعر بيعها، لكن ستكون أقل من السوق حتماً لأن الهدف هو كسر الارتفاع في الأسعار».

وعن طريقة بيع المواد، أكد مخلوف أن «المؤسسة لن تتردد في البيع بالمفرق والجملة ونصف الجملة في حال كانت الكميات الواصلة كبيرة وكافية، لأنها وبمنافذها غير قادرة على تغطية كافة السوق، لذلك لا مانع من بيع التجار لكن مع وجود آلية تشترط عليهم عدم رفع السعر».

نقص بالكميات وارتفاع بالسعر

ووصل سعر مادة الفروج إلى أكثر من ٦٥٠ ل.س/ ك، حيث توقعت الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار ارتفاع سعر البيض بشكل مستمر ومطرد، موضحة وجود نقص بكميات الفروج المعروضة في أسواق دمشق مقارنة بالطلب عليها، وارتفاع كبير بأسعار المادة بسبب ارتفاع سعر الصرف الذي أثر على ثمن الأعلاف المستوردة وتاليا الفرخات المنتجة للصيصان، وكذلك ارتفاع تكاليف الوقود والنقل بالإضافة إلى الظروف التي تشهدها المناطق التي تتواجد فيها مداجن المربين (أرياف حمص وحماة و دمشق ودرعا) وانخفاض كبير في عدد المسالخ العاملة نتيجة الظروف التي تشهدها مناطق ريف دمشق، والتي تعوق عمل هذه المسالخ إضافة إلى صعوبة تأمين المادة الأولية اللازمة لعملها (الفروج الحي).

وفي استفسار عن المخزون الاستراتيجي للمؤسسة، قال مخلوف إن «لدى المؤسسة مخزونا استراتيجيا من المواد الغذائية المتوفرة بشكل دائم في أغلب الصالات والمنافذ إضافة إلى وجود سيارات جوالة، كما تم طرح تشكيلة واسعة من الخضار والفواكه واللحوم بكافة أنواعها بقر-غنم-فروج وكذلك سمك الفيليه والهامور إضافة إلى السكر والرز والعدس والحمص».

الحكومة في واد والتجارة الخارجية بآخر

انخفض عدد الحاويات الداخلة للموانئ والمرافئ والحدود السورية بحيث لا تتجاوز نسبة ٢٥٪ من حجم الاستيراد قبل الأزمة، لم يتحسن الأمر بعد قرار وزارة الاقتصاد بأن تقوم الدولة بالاستيراد وما تلاه عن خط الائتمان الإيراني الذي من المفترض أن يسهل عمليات الاستيراد ..حيث تم مؤخراً الاتفاق على توريد عدد من السلع الأساسية من إيران بموجب الخط الائتماني، تضمنت الفروج والطحين والسمك والزيوت والسمون وغيرها.. إلا أن التجار وكذلك مؤسسات التدخل الإيجابي الحكومية، يؤكدون بأنهم لم يستفيدوا إلى اليوم من الخط الائتماني المذكور، والذي لا تزال نقاشاته في أروقة المؤسسات..

أما المؤسسة العامة للتجارة الخارجية المسؤول الأول عن عملية الاستيراد، فيبدو أنها ما زالت عالقة في شباك الروتين، خاصة إذا علمنا أنها قررت الإعلان عن مناقصة خاصة بشراء الفروج المجمد سعياً لتأمينه بأقل سعر، حيث تبين لها ارتفاع سعره بعد فض عدة عروض بهذا الإطار، دون أن ننسى التفاصيل المتعلقة بتأمين القطع لعمليات الاستيراد، والتي ما زالت تشكل عائقاً يكبل تحركات المؤسسة ويحدد خياراتها...

■■

«السلة المثقوبة».. هدية رمضان

◄ قاسيون

اجتمعت الحكومة بتاريخ ١٣-٧-٢٠١٣ بعد كثير من الوعود للمواطن والمستهلك والكثير من الوعيد للمضاربين والمحتكرين، لينتج نواة قرار إيجابي بالتحول نحو دعم عيني بسلة غذائية مختصرة «وبالسرعة القصوى».. فاعتباراً من صباح الغد أي بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٣ سيتم بيع المواطن ٢ كغ سمنة، ٢ كغ زيت مدعومة بنسب ٢٥-٤٠٪ من خلال دفاتر العائلة.. على أن تضاف سلع غذائية جديدة على القسيمة التموينية وبأسعار مدعومة لتقتصر على الشاي والبرغل.. عودتنا الحكومة دائماً أن ما يخرج عنها متأخر وليس على مستوى الحدث، وها هي سلتنا الموعودة ولدت «مثقوبة» ومسوّفة إلى أن تأخذ البيروقراطية مجراها..

وعود رمضان

كثرت الوعود التي تربط بين قدوم رمضان وبين تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي الحكومية، تأخر تطبيق قرار استيراد الحكومة، تأخر الخط الائتماني الإيراني ولم يبدأ العمل به، وتفتقت الجهود عن سلة غذائية مختصرة بأربع مواد بلا تحديد للكميات أو للسعر..

ومما يدعو للسخرية أن الحكومة تعد من بين «إنجازاتها الرمضانية» تجربة يتيمة لمجمع استهلاكي وحيد على مستوى سورية، حيث أكد مسؤولون أن «مهرجان التسوق» -كما سمي- الذي أقامته المؤسسة الاستهلاكية في مجمع الأمويين بدمشق مؤخرا كان تجربة ناجحة وخاصة أنها تزامنت مع شهر رمضان المبارك على أن تعمم بعد تقييمها وتلافي الأخطاء..!!

وهذه بعض أسعار السوق بالمقارنة مع أسعار الخزن والتسويق:

المادة	صحن البيض	الفروج كغ	العدس كغ	البندورة كغ
أسعار الخزن	٤٢٥ ل.س	٤٢٥ ل.س	٢٠٠ ل.س	٦٠ ل.س
اسعار السوق	٥٠٠ ل.س	٧٥٠ ل.س	٢٥٠ ل.س	٧٥ ل.س

رئيس الحكومة.. أرقام عشوائية أم «هجوم استباقي» على المازوت؟!

◄ **حسان منجه**

تحولت المشتقات النفطية إلى «مكسر عصا» الحكومة الحالية في القرارات والتصريحات، فبعد إنهاء الحكومة أولى خطواتها على صعيد رفع أسعارها، بكل ما تركه من غليان في الأسواق وفي قلوب السوريين، أتت التصريحات الحكومية التي اعقبتها لـ«تزيد الطين بلة»، عبر الإصرار على الحديث عن الدعم الكبير من جانب الحكومة لتلك المشتقات بعد كل هذه القرارات، وكان آخرها حديث رئيس الحكومة وائل الحلقي، «أن سعر ليتر المازوت يكلّف الدولة ٢٠٠ ليرة، وتبيعه بـ ٦٠ ليرة، أي أنها تدعمه بنسبة ٥٠٠٪»، مجدداً سلوكاً طالما اعتادته الحكومات المتتالية في تضخيم فاتورة الدعم، وهذا ما أثبتناه في الماضي عبر المقارنة مع أسعار المشتقات في دول الجوار، حيث كنا في حينها منتجين لا مستوردين، ولهذا سنعود لتلك المقارنات علنا نثبت ما أكدناه في الماضي من التضخيم المتعمد لفاتورة الدعم لاتخاذها ذريعة في تنفيذ قرارات جديدة على هذا الصعيد!!..

«هجوم استباقي»

إن نسبة الدعم الحالي لمادة المازوت التي قدمها الإعلام على لسان رئيس الحكومة لا تطابق الرقم مطلقاً، فإذا كان ليتر المازوت يكلّف الدولة ٢٠٠ ليرة سورية، فهذا يعني أن الدعم على الليتر الواحد سيكون بمقدار ١٤٠ ليرة سورية، وبنسبة تصل إلى ٢٣٣٪، أما في حال كان المقصود أن الدعم يبلغ ٢٠٠ ليرة سورية على الليتر الواحد، فهذا يوصلنا إلى أن نسبة الدعم الحالي لا تتعدى نسبتها الـ ٣٣٣٪، أي أنه، وفي الحالتين لن تكون نسبة الدعم على ليتر المازوت الواحد ٥٠٠٪، إلا إذا كانت تكلفة الليتر تصل إلى ٣٦٠ ليرة سورية، أو أن الليتر ما زال يباع بـ ٣٥ ل.س في أحسن الأحوال، وهذا يناقض الواقع، ولهذا نسأل: من أين أتى رئيس الحكومة بهذه الرقم وهذه النسبة الكبيرة للدعم المقدم على مادة المازوت؟! وعلى اعتبار أن النسبة المعلنة للدعم على المازوت انتشرت في الصحافة والإعلام الرسمي بعناوين عريضة، ودون أن يسعى أحد للتدقيق بهذه الأرقام والنسب، فإنه يتوجب التساؤل عن الغاية من طرح هذه النسبة لدعم المازوت في هذا التوقيت بالذات؟! وهل تحضّر الحكومة لقرار جديد لرفع سعر المازوت؟! ولهذا قررت البدء بهجوم إعلامي استباقي على لسان رئيس الحكومة علّها تصل إلى غايتها!!..

معادلة التكلفة غير واقعية

طُرحت نسبة للدعم، إلا أنها لم تطابق الرقم المعلن بأية حال من الأحوال، ولكن هل الرقم المقترح للدعم دقيق هو الآخر؟! إن التدقيق بأرقام النشرات نصف الشهرية الصادرة عن الوزارات المعنية في كل من لبنان والأردن تدعم النفي الذي نقول به، لكونها دولاً تستورد حاجتها من المازوت والمشتقات النفطية كما نفعل نحن حالياً، على الرغم من أن سورية حتى في هذه الأيام، تستورد النفط الخام لتكريره في المصافي أحياناً، وليس جميع ما نستورده يكون على شكل مشتقات نفطية فقط..

في لبنان، يُسعّر مبيع كل ٢٠ ليتر من المازوت من جانب وزارة الطاقة بنحو ٢٥٥٠٠ ل.ل، أي أن سعر الليتر بحدود ١٢٧٥ ل.ل، وبالنظر إلى النشرة الرسمية لسعر الصرف، نجد أن كل ألف ليرة لبنانية تعادل نحو ٦٩ ل.س، وفي هذه الحالة يكون سعر الليتر الواحد من المازوت بحدود ٨٨ ل.س..

أما في الأردن، فإن سعر الليتر الواحد من المازوت يبلغ نحو ٦٤٥ فلس لليتر، وانطلاقاً من النشرة الرسمية لسعر الصرف، نجد أن الدينار (١٠٠٠ فلس) يصل إلى ١٤٧ ل.س، وبهذا نصل إلى أن سعر الليتر لن يتعدى حدود الـ ٩٥ ل.س..

«وراء الأكمة ما وراءها!!»

الليتر يكلّف الدولة ٢٠٠ ل.س، هذا إذا ما كانت حسابات رئيس الحكومة تتم على أساس دولار السوق السوداء، والذي يصل إلى ٢٥٠ ل.س للدولار الواحد، والذي لم يكن قد وصله الدولار عند الإدلاء بهذا التصريح، وهذا غير وارد، لأن الحكومة هي من تستورد المازوت، وبدولار من المصرف المركزي، ولا تُجبر على الشراء من السوق السوداء لتلبية احتياجاتها من القطع الأجنبي، ولهذا من غير المنطقي قياس دعم الليتر على أساس السوق السوداء إلا إذا كان «وراء الاكمة ما وراءها!..»

كما أن حساب رئيس الحكومة فاتورة الدعم على أساس سعر الدولار في السوق السوداء، يعني أنه اعتراف بشكل صريح بأسعار الدولار في هذه السوق كبديل للسعر الرسمي، والذي يتعارض مع الحديث اليومي لكل المسؤولين عبر وسائل الإعلام، بمن فيهم رئيس الحكومة ذاته، بأن سعر الدولار وهمي، وبأنه ناتج عن المضاربة في السوق!!..

«نداء عاجل»!!

◄ **قاسيون**

يبادر التجار الكبار منهم والصغار إلى رفع أسعار السلع في محلاتهم ومستودعاتهم إذا ما اشتموا رائحة ارتفاع في الدولار، إلا أنهم لا يعودون عن هذه الأسعار رغم تراجعه، وهذا ليس بالحديث الافتراضي، بل إنه مع ارتفاع الدولار إلى رقم قياسي جديد منتصف الأسبوع الماضي إلى ٣٢٥ – ٣٤٠ ل.س، وبنداء عاجل، وبالسرعة القصوى، قرر التجار رفع أسعارهم، إلا أن عودة الدولار بعد ٢٤ ساعة أكثر من ٥٠ ل.س، إلى حدود ٢٧٠ ل.س للدولار الواحد، لم يدفع هؤلاء لتخفيض أسعارهم التي رفعوها بحجة ارتفاع الدولار..

كما أنه مع الارتفاع الجنوني المؤقت للدولار، فضّل التجار إقفال محلاتهم، والامتناع عن البيع، فالبضاعة التي بحوزتهم تزيد أسعارها وهي في مكانها، فلا حاجة لبيعها، بل إن بقاءها سيحقق ربحاً إضافياً، وهذه هي بوصلة سلوكهم في استغلال السوريين..

في المناطق غير الآمنة، قد يَعذرُ البعض المؤسسات الرقابية إذا لم تكن فاعلة، ولكن، ماذا عَن المناطق التي تشهد استقراراً أمنياً؟! فالفعاليات التجارية في طرطوس على سبيل المثال استفرت لارتفاع الدولار، ورفعت جميع أسعار المواد التي تبيعها بنسبة تصل إلى ٥٠٪، إلا أنها تجاهلت انخفاض الدولار، وحافظت على اسعارها، فهل لأحد أن يفسّر لنا هذه المفارقة؟! ولما لم تفتح المؤسسات الرقابية والحكومية تحقيقاً مع كبار التجار لأن الصغار هم صدى لهم لا أكثر؟! أم أن أصحاب القرار يريدون رميها في خانة المصطلحات الهلامية، كـ«تجار الأزمات»، والتي اعتادوا من خلالها التهرب من كل الاستحقاقات التي تطال لقمة عيش السوريين!!..

زائد ناقص

«يمكن بالمريخ!!»

أكد مدير التسويق في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مهند الأصفر، أن أسعار الخضار في الأسبوع الأول من تموز انخفضت بنسبة ٣٠٪ للجملة والمفرق، مقارنة مع أسعارها في الأسبوعين الأخيرين من حزيران، وذلك بعد صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بوقف تصدير الخضار حتى العاشر من شهر آب القادم.

«سوبر مان»

أكد وزير الكهرباء عماد خميس أنه على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها سورية، والحصار الاقتصادي المفروض عليها، وتوقف التحويلات المصرفية، فإن الوزارة مستمرة في عملها على أكمل وجه، من خلال اتخاذها جملة من القرارات والخطوات الاستثنائية التي تضمن استمرارية عمل قطاع الكهرباء، بكفاءة وجهوزية عاليتين لجهة مواجهة التعديات اليومية، وإصلاح الأعطال وتغيير في الهيكلية الإدارية وآليات العمل بما يتلاءم مع ظروف الأزمة الراهنة.

«المستثمرون خط أحمر»

أوضح عضو غرفة تجارة دمشق بشار النوري أن قرار رفع أسعار الكهرباء، والذي سيطبق بداية شهر أيلول القادم، من شأنه أن يدفع المستثمر والصناعي السوري للتوجه إلى البلدان المجاورة للاستثمار فيها، وذلك لكون أسعار حوامل الطاقة أصبحت في سورية متشابهة إلى حد كبير مع البلدان الأخرى

«طرح جانبي»!!

أفادت مصادر مطلعة أن ما تداولته بعض المواقع حول مناقشة الحكومة تبديل العملة السورية بعملة جديدة، لم يتعد مرحلة الطرح الجانبي بعد اجتماع الحكومة.

وطرح بعض المشاركين في الاجتماع الذي ضم وزراء الحكومة برئاسة الحلقي ومشاركة حاكم «مصرف سورية المركزي» أديب ميالة، الفكرة التي طرحها قبل عام رئيس «جمعية الصاغة» السابق جورج صارجي، وطرحها كذلك قبل عام وكررها مؤخراً رئيس "اتحاد غرف الصناعة السورية" فارس الشهابي

«الشغلة بسيطة»

أكد مدير عام «شركة محروقات» محمود كرتلي، أن سبب الضغط الحاصل أحياناً على الكازيات، يعود لصعوبة وصول المادة من حمص إلى دمشق والمنطقة الجنوبية، نظراً لوجود أماكن يصعب تجاوزها نتيجة الوضع الراهن.

«ميالة» في جولة ثانية

أعلن حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة عن الجولة الثانية من عمليات بيع القطع والتي ستنطلق بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٣، والتي ستتم في ملاعب مؤسسات الصرافة محققة فوزاً ساحقاً لهم..

يذكر بأن الجولة الأولى تمت بشكل غير معلن، ولم تحقق الهدف منها بتخفيض سعر القطع.

هل يشهد العراق تحولات استراتيجية رغم العنف؟

◄ عماد بيضون

يشهد العراق سلسلة تغيرات بعد القرار الدولي بخروجه من تحت رحمة الفصل السابع، وفيما تضرب البلاد سلسلة أعمال عنف شملت أغلب المناطق يسود الترقب تجاة احتمالات تطور مستقبل العراق في ظل تحولات استراتيجية في العلاقات العراقية الدولية.

خروج من الفصل السابع

خروج العراق من تحت الفصل السابع يعني عملياً الاستقلال المالي العراقي، حيث أن صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة يقطع خمسة بالمئة من عائدات النفط العراقي كتعويضات، والآن يستطيع أن يتصرف بحرية بأمواله وقد يسمح ذلك للعراق بإبرام صفقات دولية بحرية أكبر، كما يتيح للعراق استيراد تكنولوجيا متطورة كان محروماً منها في مجالات كثيرة أهمها الطاقة، أما سياسياً فإن خروج العراق يعني إعادة السيادة للعراق والخلاص من نظام العقوبات.

تقارب مع روسيا

في هذه الأثناء برز التقارب العراقي-الروسي كنتيجة مباشرة لرفع الحصار والخروج من الفصل السابع والتراجع الأمريكي في المنطقة، حيث أكد رئيس الحكومة الروسية دميتري مدفيديف خلال لقائه نظيره العراقي نوري المالكي على هامش منتدى موسكو للبلدان المصدرة للغاز يوم ٢ تموز على أهمية تطوير العلاقات الروسية. العراقية مشيراً إلى أن التبادل التجاري بين البلدين ازداد بحوالي ٣ مرات منذ عام ٢٠٠١ وإن ذلك ليس السقف الأعلى لهذه العلاقة، من جانبه دعا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الشركات الروسية إلى المشاركة في مناقصات الغاز بالعراق، وقال المالكي إن بلاده مهتمة بمشاركة الشركات الروسية في المناقصات الجديدة التي ستطرحها قريباً الحكومة العراقية لتطوير حقول الغاز في العراق.

وضمن الزيارة نفسها أكد رئيس الوزراء العراقي أن لا عقبات أمام عقد اتفاق لتوريد العراق صفقة سلاح بقيمة ٤,٢ مليار دولار، ولم يستبعد رئيس الوزراء العراقي عقد صفقات أسلحة جديدة مع روسيا، باعتبار أن لبغداد علاقات تاريخية طويلة مع موسكو في هذا المجال، أما العسكريون العراقيون فقد اعتادوا على استخدام الأسلحة الروسية.

موجات العنف المعيقة

لكن هذه التغيرات الحاصلة والهامة والاستراتيجية التي يشهدها العراق تتم إعاقتها بموجات عنف شملت معظم الأراضي العراقية وتؤكد حصيلة أعدتها وكالة فرانس برس استناداً إلى مصادر رسمية مقتل ٤٥٢ شخصاً وإصابة ١٣٣١ آخرين بجروح جراء أعمال عنف متفرقة في عموم العراق خلال شهر حزيران الماضي، تمثل هذه الحصيلة ارتفاعا نسبته ٦٠ بالمائة عن الشهر ذاته من العام الماضي، كما تشير حصيلة ضحايا العنف التي أعدتها فرانس برس، إلى ارتفاع عدد القتلى خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى ١٥٢٧ والذي يمثل حوالى ضعف عددهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام. يبدو أن العراق الخارج من تحت الفصل السابع يمر بمرحلة اختبار كبرى لإثبات نفسه كدولة ذات سيادة تستطيع التصرف بأموالها وعائداتها، وإن هذه المرحلة ستفتح على عدة احتمالات استراتيجية في مسار تطوره التاريخي.

■■

من الذاكرة الثورية للشعوب

◄ إعداد: آلان كرد

١٩٦٠/٧/١١ استقلال بنين وبوركينا فاسو والنيجرعن المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.

١٩٢١/٧/١١ استقلال منغوليا عن الصين وانـدلاع ثـورة عمالية بقيادة الشيوعيين.

١٩٢٤/٧/١١ ثورة شعبية في الهند ضد الاحتلال البريطاني.

١٩٤٨/٧/١١ القوات الصهيونية تقتل ٤٢٦ مواطناً فلسطينياً في مدينة اللد التي احتلتها، منهم ١٧٦ قتلوا في مسجد دهمش بالمدينة خلال مجزرة جماعية، وقد سقطت مدينة الرملة في اليوم نفسه وانسحب جيش الإنقاذ العربي من منطقة الجليل.

١٩٢١/٧/١٢ اندلاع ثورة الريف في المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي على الاحتلالين الإسباني والفرنسي.

٢٠٠٦/٧/١٢ حزب الله يأسر جنديين صهيونيين ويقتل ثمانية، مما أدى إلى قيام الكيان بشن حرب على لبنان استمرت لـ٣٣ يوماً عرفت بحرب تموز صمدت فيها المقاومة صموداً أسطورياً وضربت مواقع العدو في عمق الأراضي المحتلة.

١٩٢٢/٧/١٣ إضـراب شامل استمر يومين في فلسطين احتجاجاً على بحث الحلفاء في فرض الانتداب البريطاني عليها.

١٩٨٩/٧/١٣ اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسملو أحد قادة حركة التحرر الوطني الكردية في إيران في شقة في فيينا، ولقد أمضى الدكتور قاسملو حياته مناضلاً في سبيل حقوق الشعب الكردي في إيران.

١٩٢٠/٧/١٤ وجه قائد قوات الاستعمار الفرنسي غورو إنذاره إلى الملك فيصل لقبول الانتداب الفرنسي على سورية دون قيد أو شرط، والقوى الوطنية السورية ترفض هذا الإنذار الذي اشتهر باسم «إنذار غورو».

١٩٦٧/٧/١٥ إقامة أول مستوطنة صهيونية في الجولان السوري المحتل باسم «ماروم هاجولا».

١٩٥٨/٧/١٥ إنزال مشاة البحرية الأميركية في بيروت بطلب من الرئيس كميل شمعون بعد سقوط النظام الملكي في العراق ونشوء أولى فصائل المقاومة الشعبية المسلحة بقيادة الشيوعيين.

١٨٦٣/٧/١٦ انتفاضة شعبية في مدينة نيويورك وذلك احتجاجاً على قانون التجنيد الذي كان يأخذ فقط أبناء الفقراء إلى الخدمة الإلزامية وأعفى أبناء الأغنياء من ذلك.

١٩٤٠/٧/١٧ إعلان قيام جمهوريات سوفييتية في كل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا في منطقة البلطيق.

■■

حكومة إسلامية منسوخة و«تمرّد» جديدة في تونس

◄ شيرين الذياب

دعت الأحزاب السياسية والحركات النقابية والفعاليات الأهلية، إلى إعادة تجميع قواها، وعلى رأسها الجبهة الشعبية بقيادة حمة الهمامي التي حملت الحكومة مسؤولية ماسمته تعفن البلاد ودعت إلى إسقاط الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وحل المجلس التأسيسي بعد أن فشل في صياغة دستور تتفق عليه الأطراف السياسية في البلاد.

وقالت الأحزاب اليسارية أن الحكومة هي السبب في تعميق الأزمة الاقتصادية، وتحويل الشارع التونسي إلى مسرح للعنف، كما شككت الجبهة في نزاهة الحكومة تجاه الانتخابات المقبلة مستندة إلى إشكالية مشروع إقرار الدستور.

«تمرد» تصل تونس

ومن جانبها دعت مجموعة من الشباب التونسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى حركة تمرد مستقلة مناهضة لحكومة تونس، وقد استطاعت هذه الحركة حشد أكثرمن ٢٠٠ ألف توقيع منذ تشكلها، وقال منسق حركة «تمرد» تونس محمد بنور في مؤتمر صحافي: «إن شباب تونس يسير على خطا الشباب المصري، وهو غير راض عمّا يجري في البلاد من اعتداء على الحريات، ووضع اقتصادي واجتماعي سيئ».

واستطاعت الحركة كسب تأييد الأحـزاب السياسية، كماجرى توحيد جزء هام من قوى الشارع التونسي وتفعيلها، ففي تصريح عضو المجلس التأسيسي منجي الريحوي المعارض: «إن الشعب في تونس لن يتراجع عن الإطاحة بكل من ينهب ثرواته ويقمعه»، وأكد «أن حركة التمرد على الحكومة، وعلى المجلس التأسيسي هي حركة مشروعة لأنها ثورة على الذين جاؤوا بدعم من المال الخليجي والدعم القطري».

مؤتمر إنقاذ للبلاد

هذا وعقدت الجبهة الشعبية التي تضم ١٢ حزباً يسارياً، مع ممثلي إئتلاف الاتحاد من أجل تونس الذي يضم حزب النداء لقاء تشاورياً في ٨ تموز كانت قد دعت له الجبهة سابقاً، وأصدرت عنه بياناً في ٩ تموز جاء فيه «إن تونس تمر بأزمة خانقة على جميع الأصعدة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً بشكل بات يهدد مستقبل البلاد

والشعب بمخاطر حقيقية»، وقد بادرت الجبهة بتشكيل «الائتلاف الوطني للإنقاذ» وهو يضم أهم حزبين يساريين هما حزب العمال بقيادة حمة الهمامي وحزب حركة الوطنيين الديمقراطيين الذي قاده شكري بلعيد سابقاً في دعم منها لتوحيد قوى الشارع التونسي.

الحكومة لاتكترث

بدورها استبعدت الحكومة تكرار السيناريو المصري في تونس رغم الاحتجاجات التي بدأت بعد إقالتها لمفتي البلاد إثرإعلانه عدم شرعية الجهاد في سورية ووصفه للحجاب «باللباس الطائفي»، كما أعلن المصرف المركزي في وقت سابق وتحديداً ٢٠١٣/٦/٢٧ أن احتياطي الواردات يكفي لـ ١٠٠ يوم فقط وهو يهدد بأزمة كبيرة في تونس مادفع الإدارة الأميركية كي توافق مبدئياً على مواصلة ضمان جزء من القروض التونسية لسنة ٢٠١٣ وفقاً لما جاء في وسائل الإعلام مؤخراً.

لم يهدأ الحراك في تونس منذ تنحية بن علي واستلام حزب النهضة الإسلامي السلطة، فجماهير الثورة التونسية من عمال ونقابيين وشباب عاطل عن العمل وفلاحين، لم يتغير واقعهم الاقتصادي الاجتماعي، بل ازداد ترديا، ورغم سلمية الحراك في تونس لم تنجو الجماهير من العنف في الشارع التونسي بعد انتشار التكفيريين والإسلاميين ودعم أحزابهم وتجمعاتهم من الحكومة.

■■

لقاءات رام اللّه...هل هي «تطبيع سياسي» فقط؟

◄ محمد العبد الله

على الرغم من انشغال المواطن العربي بتداعيات الحراك الشعبي المصري، ومتابعته لتطورات المشهد السياسي/العسكري/الاقتصادي في سورية، وقلقه من دورة العنف الدموية التي تستهدف مناطق العراق وليبيا، ومن التفجيرات المتنقلة على الأرض اللبنانية، والأزمات الحادة في السودان واليمن وتونس والمغرب والأردن.

فإن ماشهدته مدينة القدس ورام الله المحتلتين في الأيام القليلة الماضية، من حوارات بين رموز نهج الاستسلام والتبعية وقيادات مركزية بالمؤسسة الصهيونية الحاكمة لم يأخذ الاهتمام الكافي من قوى وقطاعات شعبية واسعة، خاصة وأنه جاء في ظل حملات الاعتقال الوحشية ضد مناضلي الشعب الفلسطيني، والمحاولات المستمرة لاجتياح وتخريب الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، خاصة المسجد الأقصى، وإقرار خطط بناء وحدات سكنية جديدة في المستعمرات، بالإضافة إلى المشاريع القائمة على تنفيذ «المخطط المكاني» الذي يهدف للسيطرة على العديد من أراضي القرى والأراضي الزراعية ومكامن المياه الجوفية.

تبرز خطورة هذه اللقاءات/الحوارات، من حيث توقيتها وأهدافها، في ظل ما تتعرض له بعض الأقطار العربية من هجمات استعمارية/صهيونية/رجعية، من خلال قوى عالمية وإقليمية، وأدوات محلية تعمل على تنفيذ مشروع التفتيت والهيمنة والتبعية والتخلف، وهو مايشير إلى أبعاد خطيرة تمس أسس الصراع العربي/الصهيوني من جهة، وتكشف من الجهة الأخرى،عن مسار مواز للقاءات جون كيري بقيادة السلطة الرسميّة (عباس وعريقات) تقوم على تنفيذه رموز أخرى من السلطة والحزب الحاكم .

ففي السابع من الشهر الجاري، استجاب خمسون عضواً من قيادة الأحزاب الصهيونية من الليكود وشاس وأعضاء مجالس فرعية، لدعوة وجهها لهم تحالف السلام الفلسطيني«الإسرائيلي»، الذي صاغ وسوق ماعرف «مبادرة جنيف» التي ظهرت للنور في شهر كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣ بعد لقاءات مطولة بين عدد من قيادات سلطة الحكم الذاتي وحركة فتح وبعض رموز الاستسلام بقيادة ياسر عبد ربه، ومن جانب المستعمرين الصهاينة كان أبرزهم يوسي بيلين وبعض القادة الذي مارسوا في جيش الغزو الاحتلال الصهيوني، مذابح ضد شعبنا الفلسطيني وجماهير أمتنا العربية. اللقاء الذي انعقد في مبنى المقاطعة «الرئاسة» والذي قاده ياسر عبد ربه «أمين سر منظمة التحرير» ونبيل شعث عضو اللجنة المركزية بحركة فتح ومسؤول العلاقات الدولية، ومحمد المدني عضو مركزية فتح أيضاً، وأشرف العجرمي الذي خاطب أعضاء الكنيست في جلسة شارك بها بضرورة الذهاب لمفاوضات «السلام»،ورموز أخرى من النهج ذاته ، لم يكن حميمياً فقط كما جاء في كلمات الترحيب ووجبة الغداء التي أعدت حسب التعاليم «اليهودية». بل بما حمله من الاستفزاز لمشاعر الفلسطينيين وبمايفوق القدرة على استيعاب «المجاملات» في مثل هكذا لقاءات!، حين عبّر نبيل شعث عن تمنياته بالشفاء للحاخام «عوفاديا يوسف» الأب الروحي لحزب شاس وللقوى الدينية العنصرية المجرمة بالكيان، الذي كرر مراراً «أن العربي الجيد هو العربي الميت، وأن الفلسطينيين هم أفاع وحشرات» مضيفاً بـ«ضرورة قتل الأجنة في بطون الأمهات الفلسطينيات».

على الجانب السياسي، كانت الكلمات المتبادلة والنقاشات التي دارت، تعيد إنتاج بؤس أفكار«مبادرة جنيف» سيئة الصيت في وضع أكثر تعقيداً على صعيد المنطقة والقضية، مما يتطلب نهجاً أكثر صلابة لمواجهة الهجمة، تتطلب قوى ومناضلين لايمتون بصلة إلى نهج ووظيفة تلك الرموز. إن ماحملته مداخلة عبد ربه باللقاء تكشف عن أهمية «الحل السياسي» الذي يهدف له هذا اللقاء والاجتماعات الأخرى، المكملة لمهمة جون كيري، وتشكيكاً بقدرة «السلام الاقتصادي» على إيجاد الحل«الجانب الفلسطيني يرحب بجهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أجل استئناف المفاوضات، لكن من يصنع السلام في النهاية هما الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي». مضيفاً«واهم من يعتقد أن الاقتصاد يصنع السلام، لا يوجد حل آخر غير سياسي». مشدداً على«أن الجانب الفلسطيني مستعد للذهاب إلى أبعد مدى من أجل تحقيق سلام يقوم على حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧ الذي اعتبره مهماً للشعبين»، من دون أن يفصح عن طبيعة هذه الخطوات، وهو ما أشير إليه من الجانب الآخر «دافيد غلاس» مستشار حزب شاس بقوله «السلام أصبح شيئاً ممكناً، ولكن أي اتفاق يجب أن يأتي في مصلحة الدولتين».

يكشف الواقع الراهن الذي تعيشه الجماهير الفلسطينية، سراب ماتفكر به «القيادات والنخب!» التي تعيش أحلام يقظتها. لم يعد في الأرض مساحة تتيح قيام «دولة أو دويلة»-كما يتوهم بعض دعاة بناء الدولة-، ولن يسمح المحتل الذي يحمل خطط الهيمنة والتوسع، بالتنازل لأطراف ضعيفة تستجدي حقوقها.

على مدى عشرة أعوام، لم يتوقف أعضاء مبادرة جنيف ومثيلاتها عن استكمال وظيفتهم في المجتمع الفلسطيني وداخل المشهد السياسي، بسبب ضعف المواجهة السياسية/الجماهيرية لنهجهم خاصة وأن معظم القوى السياسية التزمت الصمت عما دار في اللقاءات. وماصدر من مواقف لبعض القوى لم يكن بمستوى الحدث«قراءة لخطورته، وكإجراءات ضد المشاركين فيه»، لكن اللافت كان صدور مواقف متقدمة لبعض قادة فتح، ولعدد من اللجان والهيئات المجتمعية الرافضة والمنددة باللقاء والمطالبة بعزل عبد ربه.

■■

أزمة «إخوان» المغرب إلى الواجهة

◄ فيصل يعسوب

«عفا الله عما سلف، ومن عاد فينتقم الله منه» بهذا المنطق يعالج حزب «العدالة والتنمية» الإخواني في المغرب مشكلة الفساد وإدارة الاقتصاد وتوزيع الثروة! هذا تماماً ما قاله «عبد الإله بن كيران» رئيس الحكومة المغربية في تموز ٢٠١٢، الحكومة التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون بعد فوزهم بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢.

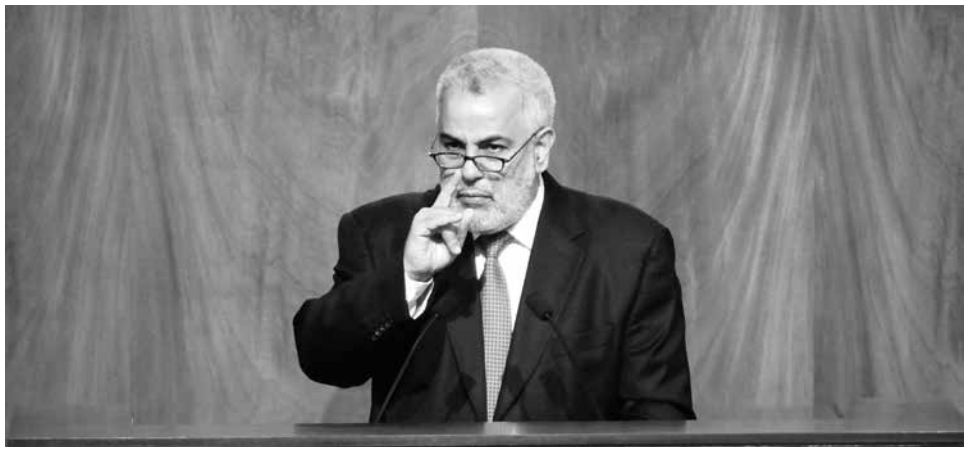

الاقتصاد ينهي التحالف الحكومي

اليوم ظهرت إلى العلن مشاكل الحكومة عندما أعلن «حزب الاستقلال» حليف الإخوان في الحكومة أن وزراءه الخمسة سيستقيلون من الحكومة بسبب استفراد رئيس الحكومة ووزراء حزب «العدالة والتنمية» بالقرار في الحكومة وفشلهم في حل المشاكل الاقتصادية والمعيشية، حيث اعتمدت حكومة «بن كيران» على سياسة طمأنة صندوق النقد الدولي من خلال الاقتطاع من تمويل دعم السلع والاحتياجات الأساسية لمصلحة دعم الاستثمارات بهدف إيضاح قدرة الحكومة على التحكم بالاقتصاد وفق مقاييس صندوق النقد الدولي. وبالتالي كان الوضع الاقتصادي الاجتماعي في ترد متطرد مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل واضح منذ استلام الإخوان للسلطة وحتى اليوم.

فشل سريع

من الجدير ذكره أن المغرب في عام ٢٠١٢ شهد حركة شعبية احتجاجية واسعة طالبت بتغيير الدستور وتوسيع صلاحيات الحكومة وفتح فضاء أوسع للحريات السياسية ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المغاربة، واليوم تعود الدعوات للعودة إلى الشارع للمطالبة باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية مبكّرة وإجراء تعديلات على الدستور الذي تم التصويت عليه في تموز ٢٠١٢ بعد أن أثبتت الممارسة أن هذا الدستور قاصر عن تحقيق آمال ومصالح الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي إضافة للتأكد من عجز الإخوان المسلمين متمثلين بحزب «العدالة والتنمية» عن امتلاك برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي مختلف عن البقاء تحت التبعية لصندوق النقد الدولي وسياسة الربح السريع في الاستثمارات الريعية.

يبدو أن النموذج الإخواني ذا البرنامج الليبرالي اقتصادياً يتعرض لضربات قوية وحاسمة اليوم، فبعد الأزمة المركزية للإخوان في مصر تجيء أزمة إخوان المغرب مايؤكد الفكرة القائلة إن البرامج الإخوانية لاتختلف إلا من حيث الشكل مع سابقاتها من الأنظمة المتهاوية.

■■

جيوسياسة

● كلف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وزير الدفاع سيرغي شويغو ببدء اختبار مفاجئ للجاهزية القتالية للقوات المسلحة الروسية في الدائرة العسكرية الشرقية، وأكدت الدائرة الصحفية لوزارة الدفاع الروسية السبت ١٣ يوليو/تموز، وضع قوات الدائرة العسكرية الشرقية في حالة الجاهزية القتالية الكاملة بصدد الاختبارات المفاجئة التي تعد الأكبر منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.

● دشنت إيران أكبر مجمع صناعي في الشرق الأوسط للأحواض الجافة والمنشآت الخاصة ببناء وصيانة ناقلات النفط والغاز والسفن العملاقة في ميناء بندرعباس «جنوب إيران»، وبدأ العمل بهذا المشروع منذ عام ٢٠٠١ لإنشاء أحواض لبناء وصيانة ناقلات النفط بطاقة ٣٠٠ ألف طن وبأبعاد ٣٧٠ مترا طولا و٨٠ متراً عرضاً وبارتفاع ١٤,٥ متر، والسفن الناقلة للغاز المسال بطاقة ١٤٠ ألف متر مكعب وبأبعاد ٤٧٠ متراً طولاً و٨٠ متراً عرضاً وبارتفاع ١٤,٥ متر مع المنشآت المتعلقة.

● دعت نقابتا العاملين في القطاعين العام والخاص في اليونان، إلى إضراب عام في ١٦ تموز الجاري، احتجاجاً على خطة جديدة لإلغاء وظائف في القطاع العام في مقابل حصول الحكومة على قروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وأعلنت النقابتان في بيان مشترك، أن الإضراب «سيستمر ٢٤ ساعة»، احتجاجاً على مشروع قانون إلغاء الوظائف الذي قدمته الحكومة أول من أمس إلى البرلمان وأثار احتجاجات.

● قال صحفي اطلع على وثائق المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأمريكية ادوارد سنودن في مقابلة صحفية: إن سنودن لديه معلومات خطيرة قد تصبح «أسوأ كابوس» للولايات المتحدة في حالة الكشف عنها، وقال جلين جرينوولد الصحفي بجريدة الجارديان الذي كان أول من نشر الوثائق التي سربها سنودن في مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة «لا ناسيون» الأرجنتينية في مدينة ريو دي جانيرو «سنودن لديه معلومات تكفي لإلحاق الضرر بالحكومة الأمريكية في دقيقة واحدة أكثر مما سببه أي شخص آخر على الإطلاق».

● أطلقت الشرطة التركية مجدداً مدافع المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق مئات المحتجين مع احتشاد مجموعات للقيام بمسيرة إلى حديقة غازي بمدينة اسطنبول والذي كان مركزاً لأسابيع من المظاهرات المناهضة للحكومة.

خطر المديونية الأمريكية وأثرها الاقتصادي

◄ د. نجم الدليمي

إن المفارقة، في النظام الرأسمالي العالمي بشكل عام والنظام الرأسمالي الأمريكي بشكل خاص هي أن أميركا دولة عظمى ويعدُ اقتصادها أحد أكبر وأقوى اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر وأول دولة مدينة في العالم؟!

تطرح تساؤلات مشروعة حول هذه المشكلة وأخطارها الداخلية والخارجية وهي: هل أن تنامي المديونية الأميركية سببه الرئيس هو نقص في السيولة النقدية أو قلة الموارد؟ أم هناك سوء في استخدام الموارد المادية والبشرية؟ أم هناك خلل في البنية الاقتصادية- الاجتماعية للنظام الرأسمالي الأمريكي القائم؟ أم تعكس تفاقم واشتداد الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع الأمريكي؟ أم تعود أزمة المديونية إلى الخلل الحاصل بين القطاعات الإنتاجية والخدمية واستمرار هذا الخلل لمصلحة قطاع الخدمات؟ أم يكمن الخلل في النظام التسليفي المالي وتنامي الرأسمال المضارب الوهمي والطفيلي في الاقتصاد والمجتمع؟ أم يعود السبب إلى تسهيل عملية إقراض المواطنين الأمريكيين من المؤسسات المالية العامة والخاصة، سواء فيما يتعلق بشراء العقارات والسلع المعمّرة..؟ فأين يكمن الخلل الحقيقي؟

المحور الأول: المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي

منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، بدأ الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية جدّية، رئيسية متفاقمة ومتناقضة، ويعود السبب الرئيس إلى النهج السياسي والاقتصادي- الاجتماعي للنظام الإمبريالي الأمريكي والذي اتصف باللاعقلانية والتطرف، والمتمثل بنهج النيوليبرالية المتوحش والخطير الذي وكما أكد ممثلو مدرسة شيكاغو.. «الصورة الدقيقة لليبرالي الذي لا يعرف الرحمة ولا يكنّ العطف للضعفاء»

لقد تعزز هذا النهج الخطير منذ حكم الرئيس الأمريكي السابق ريغان ولغاية اليوم، وأدخل الاقتصاد والمجتمع الأمريكي في مأزق من الأزمات المالية والاقتصادية- الاجتماعية، بدليل «أن الأزمة المالية، التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ربيع العام ٢٠٠٧ تحولت إلى خطر يهدد الاقتصاد العالمي برمته»

ولقد تعزز النهج الليبرالي المتوحش في نزعته، منذ عام١٩٩١ ، وظهور نزعة التفرد ومحاولة هيمنة القطب الواحد سياسياً واقتصادياً على العالم وقد ترك ذلك آثاراً سلبية على جميع الميادين وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

إن من أهم التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي يحملها النهج النيوليبرالي المتطرف هو تعمق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع الطبقي، فعلى سبيل المثال.. «في مطلع الثمانينيات كانت النسبة القائمة بين دخل الفرد الواحد من رؤساء الشركات الأمريكية ودخل العامل العادي نحو أربعين إلى واحد في المتوسط، وفي نهاية التسعينيات كانت هذه النسبة قد بلغت أربعمائة إلى واحد، أي أن دخل رئيس الشركة كان أعلى من دخل العامل العادي بمقدار يبلغ ٤٠٠ مرة، وازداد التفاوت وخصوصاً في الوقت الراهن، فدخل رؤساء الشركات صار أعلى من دخل المستخدم العادي بأربعة آلاف مرة، وأن ٢,٧ مليار من سكان المعمورة مجبرون على العيش بأقل من دولار أميركي واحد في اليوم»

إن من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي وخاصة في مرحلته الإمبريالية هي الآتي:

١- تباطؤ مستمر في معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي، يرافق ذلك تراجع في معدل نمو إنتاجية العمل.

٢- تراجع دور ومكانه الاقتصاد الإنتاجي «القطاع الصناعي، القطاع الزراعي..» لمصلحة دور ومكانة قطاع الخدمات.

٣- تنامي مستمر ومتصاعد للعجز المالي سواء في الميزانية الحكومية أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات.

٤- تعمق مستمر للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع الرأسمالي الأمريكي لمصلحة الطغمة المالية الحاكمة، وهذه المشكلة نابعة من طبيعة وهدف النظام الرأسمالي الأمريكي وليست وليدة المصادفة أو الخطأ.

٥- تنام مستمر لمعدل المديونية سواء كانت مديونية داخلية أو خارجية، وهذه قد تكون مفارقة غريبة يجدها القارئ وهي أن أغنى دولة في العالم هي نفسها أكبر دولة مدينة في عالمنا المعاصر، ويعود السبب الرئيس إلى الإنفاق الكبير الذي لا يتلاءم والإمكانيات المادية الحقيقية للولايات المتحدة.

٦- تنامي معدلات البطالة والجريمة والعنف، وانتشار ظاهرة تعاطي الكحول والمخدرات وبشكل مفرط في المجتمع الرأسمالي الأمريكي بشكل عام، وبين أوساط الشباب بشكل خاص، بدليل أن عدد سكان الولايات المتحدة يشكل ٥٪ من مجموع سكان العالم، في حين يستهلك المجتمع الأمريكي ٥٠٪ من إنتاج الكوكايين العالمي، و٢٣ مليون مواطن أمريكي يتعاطون المخدرات، وأن طالباً واحداً من كل طالبين يدخن الماريجوانا، ونصف مليون يتعاطون الهيروين..

٧- تنامي ظاهرة الأمية في المجتمع الأمريكي، حيث يترك المدارس الثانوية ما بين ٦٠٠- ٧٠٠ ألف طالب سنوياً، وهذا يشكل خمس مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية، ويتراوح عدد الأميين وحسب مختلف التقديرات ما بين ٢٣- ٨٤ مليون أمي، وهناك تقدير آخر يؤكد على وجود ٧٠ مليون أمي، ولا يستطيع ٢٥ مليوناً من البالغين القراءة وبشكل جيد ليفهموا تحذيراً على زجاجة الدواء، وكما يوجد ٢٢ مليوناً من البالغين غير قادرين على عنونة رسالة بشكل دقيق، وأن ٤٠٪ من المتعلمين لا يجيدون القراءة.

٨- أما فيما يتعلق بمستوى الجريمة داخل المجتمع الرأسمالي الأمريكي، فالولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالمياً في الجريمة وتعاطي المخدرات، والمجتمع الأمريكي «الديمقراطي» مدجج بالسلاح! فالأمريكيون يملكون ٦٠ مليون مسدس و ١٢٠ مليون بندقية، وهنالك تقديرات أخرى تؤكد على وجود أكثر من ٢٥٠ مليون قطعة سلاح لدى المجتمع المدني الأمريكي، وبسبب ذلك تفقد أمريكا سنوياً ١٩ ألف قتيل وتبلغ معدلات القتل ما بين ٤-٥ أضعاف مثيلاتها في أوربا الغربية، وتبلغ معدلات الاغتصاب ٧ أضعاف معدلاتها في أوربا وتبلغ عمليات السرقة بالقوة ما بين ٤-١٠ أضعافٍ ما يحدث في أوربا، وتحدث ٦ جرائم قتل يومياً، أي جريمة كل ٤ ساعات، و٨ جرائم اغتصاب يومياً، أي جريمة كل ٣ ساعات.

٩- تنامي معدلات الفقر والعوز في المجتمع الأمريكي، بدليل وجود ٤٠ مليون مواطن أمريكي تحت خط الفقر، وتبلغ نسبة الفقر وسط الأطفال ٢٢,٤٪، وأن ١٠٪ من الأمريكيين يملكون ثروة أكثر مما يملكه ٨٠٪ من الشعب الأمريكي، وكما يوجد أكثر من ٣٧ مليون مواطن أمريكي يفتقرون إلى التأمين الصحي، وتحتل أمريكا المركز الأول في العالم بالنسبة للأطفال القصر «أبناء المطلقين»، وأن خمس الأطفال الأمريكيين يعيشون في مستوى أدنى من حد الفقر، وهناك ١٢ مليون طفل لا يشملهم أي نوع من التأمين ضد المرض.

١٠- استمرار وتعمق الأزمات المالية الاقتصادية والاجتماعية داخل الاقتصاد والمجتمع الأمريكي، وفشل النظام الرأسمالي الأمريكي في إيجاد الحلول الجذرية لهذه الأزمات، ويرافق ذلك هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الاقتصاد الأمريكي بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي- السياسي، ناهيك عن قلة الأرباح والمخاطر المحدقة بالرأسمال.

إن هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها أصبحت صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي الأمريكي وخاصة في مرحلته المتقدمة الامبريالية، وهي نابعة من الأساس الاقتصادي لهذا النظام والمتمثل بالملكية الخاصة الاحتكارية لوسائل الإنتاج، وتشكل خطراً جدياً على

في الولايات المتحدة:
٧٠ مليون أمي
٥٠ مليون تحت خط الفقر
٢٥٠ مليون قطعة سلاح بيد المدنيين
معدلات القتل ما بين ٤-٥ أضعاف مثيلاتها في أوربا الغربية

٣- ٥٪ من الإصدار النقدي الدولاري مغطى بإنتاج مادي و٩٥-٩٧٪ منه هو نهب تغطيه السطوة العسكرية

الاجتماعي على الاقتصاد والمجتمع الرأسمالي الأمريكي

بريجينسكي: الأفق المالي لما بعد عام ٢٠٢٠ كارثي تماماً

الاقتصاد الأمريكي وعلى دور ومكانة أمريكا على الصعيد الدولي، وكما تساعد هذه المشاكل على تفاقم واشتداد هذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي، وتضع الاقتصاد والمجتمع في مأزق حقيقي، وفي مقدمة ذلك مأزق وخطر المديونية الأمريكية، وهذه المشاكل مجتمعةً يمكن أن تخلق المقدمات المادية والنفسية لحالة التفكك والانحطاط والانهيار لهذا النظام الحاكم.

المحور الثاني:
دولة عظمى: اقتصاد متناقض ودولة استهلاكية

يشكل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ٥٪ من مجموع سكان العالم، ويستهلك الشعب الأمريكي أكثر من ٤٠٪ من الطاقة في العالم، كما يستهلك أيضا ٥٠٪ من المنتجات والخدمات المنتجة عالمياً، وتساهم الولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪ في الناتج الإجمالي العالمي وبالوقت نفسه تستهلك أكثر من ٤٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي. يتراوح تباطؤ معدل النمو الاقتصادي لأمريكا ما بين ٢-٤٪ سنوياً في أحسن الأحوال، في حين أن معدل نمو إجمالي المديونية يفوق معدل النمو الاقتصادي ما بين ٨-١٠٪. وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على ضعف وتخبط الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي وتفاقم تناقضاته الاقتصادية والاجتماعية وتحوله من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد خدمي طفيلي غير قوي وغير مستقر، هدفه الرئيس هو تعظيم الربح لمصلحة الأوليغارشية الأمريكية المفرطة في وحشيتها وعدوانيتها. وطبقاً لتقرير مكتب المحاسبة العامة في الكونغرس، فإن الولايات المتحدة أصبحت أسيرة مصيدة الديون، وبشكل يصعب عليها الإفلات منها. وكما يؤكد تقرير مكتب المحاسبة العامة، فمع أن تحسن الاقتصاد قد يكون عاملاً مساعداً، «إلا أننا لن نستطيع الخروج من هذه المشكلة فإغلاق فجوتنا المالية يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز ١٠٪ سنوياً، وعلى مدار السنوات الـ ٧٥ المقبلة، وهو مطلب مستحيل بكل المقاييس فمعدلات النمو لم تتجاوز ٢-٤٪ حتى في سنوات الطفرة الاقتصادية في التسعينيات».. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، كان معدل نمو المديونية أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

ومن هنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تعيش وتطوّر اقتصادها الرأسمالي وتخفف من مأزقها وأزمتها البنيوية والعامة على أساس إمكانياتها المادية المتاحة لديها، بل هي عاشت وتطورت على حساب الاستحواذ والنهب لثروات الشعوب وبشكل غير شرعي ومناف لمبادئ الديمقراطية، وعن طريق خلق الأزماتً السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم وغزو واحتلال البلدان وخاصة الغنية بمواردها الطبيعية من النفط والغاز..

إن الصفة المزدوجة التي يتميز بها الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي من قوة وضعف في آن واحد هي نابعة من تناقضاته الاقتصادية والاجتماعية، وهذه التناقضات ما هي إلا نتيجة منطقية وموضوعية تكمن في أساس وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي بشكل عام والنظام الرأسمالي الأمريكي بشكل خاص، وإن جميع هذه التناقضات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية واستمرارها وتفاقمها تعود بالدرجة الأولى إلى الأساس الاقتصادي- الاجتماعي لهذا النظام المتمثلة بالملكية الخاصة الاحتكارية لوسائل الإنتاج، فما دامت هذه الملكية الخاصة سائدة وعلى «قيد الحياة» في هذه التشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية الرأسمالية وخاصة في مرحلتها المتقدمة الامبريالية، فإن العالم لن يشهد أي استقرار سياسي أو اقتصادي- اجتماعي، بل سيشهد حروباً غير عادلة سواء كانت على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي، فالامبريالية العالمية كانت وراء إشعال الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، وما يسمى بالحرب الباردة، وما يشهده عالمنا المعاصر اليوم من عدم الاستقرار تتحمله الامبريالية الأمريكية وحلفاؤها وهم سيتحملون في المستقبل ما سيحدث لشعوب العالم من احتمال وقوع كوارث إنسانية واقتصادية واجتماعية. إن جميع هذه الأساليب اللاشرعية والمنافية للديمقراطية، هدفها الرئيس هو محاولة إنقاذ النظام الامبريالي العالمي وخاصة الامبريالية الأمريكية ولو لفترة زمينة معينة من الانهيار المحتوم.

المحور الثالث:
أسباب تعاظم المديونية الأمريكية

يمثل الدين العام الأميركي- مجموع الدين العام المقرر على الحكومة الاتحادية- «الفدرالية»، وهو يمثل قيمة سندات الضمان الأطراف خارج الولايات المتحدة، إلى جانب الضمان الذي تصدره وزارة الخزانة الأمريكية والمملوكة لأطراف داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وإن من أهم الديون الأمريكية: الدين الحكومي «الفدرالي»، الديون الاستهلاكية الشخصية «مديونية المستهلكين»، ديون الرهن العقاري «الديون المنازل الخاصة» ديون قطاع الشركات وغير ذلك.

إن من أهم الأسباب الرئيسية التي أنتجت وأفرزت «حفرة» المديونية المتفاقمة هي الآتي:

أولاً- تحول الرأسمالية الأمريكية من رأسمالية إنتاجية إلى رأسمالية خدمية بامتياز، وهذا يعني أن القطاع الخاص الرأسمالي الناشط والعامل في ميدان خلق الإنتاج المادي قد انتقل معظم نشاطه -إن لم نقل كل نشاطه- نحو قطاع الخدمات بسبب جني الأرباح الخيالية والسريعة والمضمونة والبعيدة عن المخاطر.

ثانياً- المنطق الموضوعي القائل بأن أي فرد أو شركة أو دولة يكون إنفاقه المالي أكبر من إيراده الفعلي سوف يواجه مشكلة عجز مالي، وأن الاستمرار على هذه السياسة الخاطئة واللاعقلانية سيولد أزمة مديونية عميقة بالنسبة للدولة تؤدي في النهاية إلى انهيارها.. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنجو - ولو لفترة زمنية معينة- من خروجها عن هذه القاعدة الموضوعية من خلال تحررها من نظام قاعدة الذهب، والذي سمح لها وبحرية بطبع وإصدار عملتها الوطنية- الدولار- ودون ضوابط اقتصادية ومالية، ومن خلال فرض هذه العملة على دول وشعوب العالم كورقة نقدية رئيسية واحتياطية بالقوة العسكرية والاستحواذ على موارد الطاقة وخاصة النفط.

بالمقابل، فإن الإصدار النقدي للدولار الأمريكي وبشكل مفرط وخارج ضوابط وقواعد الإصدار النقدي قد خلق ويخلق مشكلة للاقتصاد الوطني الأمريكي، ويمكن القول إن ٣- ٥٪ من الإصدار النقدي للدولار فقط مغطى بالإنتاج المادي، أما ٩٥- ٩٧٪ منه غير مغطى، وهذا يشكل خطراً جدياً ليس على الاقتصاد والمجتمع الأمريكي فقط، بل وعلى الاقتصاد العالمي وعلى شعوب العالم أجمع

ثالثاً- إن التزايد المستمر في الإنفاق العسكري السنوي وبشكل مفرط ومرعب لدى الإدارة الأمريكية وخاصة خلال السنوات الأخيرة «٢٠٠٤- ٢٠١٣» إذ بلغ الإنفاق السنوي بالمتوسط أكثر من ٥٠٠ مليار، وهذا الإنفاق الكبير ما هو إلا رأسمال يتم حرقة سنوياً، مما أثر سلباً على الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، فالأموال الكبيرة تحرق يومياً والإنتاج المادي يتراجع باستمرار.

رابعاً- إن الإنفاق الاستهلاكي اللاعقلاني للمجتمع الأمريكي يشكل مصدراً رئيسياً وكبيراً للإنفاق الاستهلاكي الخاص والذي لا يتناسب والدخل النقدي للمواطن الأميركي، ويشكل بالتالي مصدراً هاماً لتنامي وتراكم الديون الداخلية وبالتالي يولد صعوبة الوفاء بتسديد هذه القروض.

باراك أوباما: الاقتصاد الأمريكي في حالة سيئة والشعب بحاجة إلى مساعدتنا

دخل رؤساء الشركات صار أعلى من دخل المستخدم العادي بأربعة آلاف مرة بعد أن كان أعلى بأربعمائة مرة

يستهلك المجتمع الأمريكي ٥٠٪ من إنتاج الكوكايين العالمي ويتعاطى ٢٣ مليون مواطن أمريكي المخدرات

المحور الرابع:
بعض أهم نتائج المديونية الأمريكية

أولاً- التدهور المستمر للوضع المعيشي للغالبية العظمى من المواطنين الأمريكيين وخاصة أصحاب الدخول المحدودة من العمال والمزارعين.. يرافق ذلك تنامي التوترات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع الرأسمالي الأمريكي.

ثانياً- استمرار تعمق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الرأسمالي الأمريكي لمصلحة الحيتان والديناصورات المالية المتوحشة، ففي عام ٢٠٠٧ كانت ١٪ من العائلات الأمريكية تمتلك ٣٤٪ من الثروة القومية، في حين أن ٥٠٪ من العائلات الفقيرة تمتلك ٣٪ من الثروة القومية الأمريكية.

ثالثاً- ضعف الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي بسبب انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقلة الأرباح، وعدم قدرة تسديد الديون الخاصة من عدد كبير من المواطنين سواء للمؤسسات العامة أو للمؤسسات الخاصة..

رابعاً- إن تحول الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي من اقتصاد إنتاجي فاعل وقوي إلى اقتصاد خدمي، ساعد ويساعد اليوم على تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، أي يساعد على اشتداد الأزمة وبكل أبعادها داخل الاقتصاد والمجتمع الأمريكي.

خامساً- استمرار تنامي العجوزات المالية في الميزانية الحكومية.

إن الرأسمالية كتشكيلة اقتصادية- اجتماعية، تكرس الظلم والاستغلال والعبودية والاضطهاد في أي مجتمع، وتصنع الأزمات وتنتج الفقر والجوع والإذلال، وإن ديمقراطيتها كانت ولا تزال طبقية ومنحازة ومعبرة عن مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة، وهي إيديولوجية الطبقة الرأسمالية في المجتمع.

وإن الاشتراكية، هي النظام السياسي الاقتصادي- الاجتماعي الذي يعطي الحلول السليمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع البشري، فهي الحل. وهي التي ستشكل النهاية الحقيقية للتاريخ الإنساني الذي يقوم على أساس العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الرفاهية، ويغيب فيها وإلى الأبد الاستغلال والاضطهاد والحروب. وبهذا الخصوص يؤكد فلاديمير لينين «إن نزع السلاح هو المثل الأعلى للاشتراكية، وفي المجتمع الاشتراكي لن توجد حروب، وبالتالي فسيتحقق نزع السلاح»

إن الرأسمالية لا مستقبل لها، وإن حتمية انهيارها شيء لا مفر منه، وهذه هي سنة وحتمية التطور للمجتمع البشري. وإن الشيوعية هي أمل وطموح الشغيلة وهي مستقبل البشرية المشرقة.

إعداد قاسيون بتصرف – على أن تنشر الدراسة كاملة على موقع قاسيون
www.kassioun.org

وجدتها..

عندما يجوع العلماء

◄ د. عروب المصري

عندما يضغط الكربون كثيراً جداً في ظروف قاسية يتحول إلى الألماس، ويقال عنه لقد «جَوهرَ»، وأعتقد أن هذه الفكرة قد تصلح في بعض الأحيان، لكنها لا تصلح في غالب الأحيان، فليس العمل العلمي سباقاً مع الأزمات، ويتبجح البعض بأن ميزانية البحث العلمي قد وصلت إلى ثمانية بالألف، اعتقاداً منهم أن هذا رقم كاف للنهوض بهذا البلد المحاصر، رغم هذا الرقم الهزيل، لكن آليات استخدامه ما زالت في خدمة الآلة لا في خدمة البشر، فما زال تمويل المعدات والمخابر البحثية هو القاعدة الأساسية في صرف أموال البحث العلمي ولا يشكل العامل البشري إلا جزءاً صغيراً يكاد يكون غير مرئي، وكأن العقل المفكر والعقل الباحث، جزء من المواد المتممة للعملية البحثية وليس الجزء الفعال والعاقل من العملية كلها، نعم وصل العديد من الباحثين إلى حافة الجوع، وهم أنفسهم من يحددون مستقبل تنميتنا الوطنية بآفاق جديدة متطورة سورية بامتياز.

aroub@kassioun.org

الفلورايد.. سم زعاف

◄ م.ديما النجار

تتدفق إلى أذهاننا حالما تُقال كلمة فلورايد صور كثيرة لابتسامات سعيدة بأسنان بيضاء ناصعة، وأعداد كبيرة من الإعلانات التي تسوق لمعاجين الأسنان ومستحضرات تبييض الأسنان الغنية بالفلورايد، والتي تزعم أنه العنصر الذي سيبعدنا عن طبيب الأسنان.

كما تسوق كثير من شركات المياه المعبأة أنها أخذت على عاتقها التبرع بإضافة كميات من الفلورايد إلى المياه لتعقيمها من جهة، وللمساعدة على الحفاظ على صحة المستهلك من جهة أخرى.

ويتواجد الفلورايد في مواضع أخرى أيضاً، فنجده في سم الفئران، ونجده في غاز السارين وفي بعض الأدوية كمضادات الاكتئاب!!!

هل يحمي الأسنان حقا؟!

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان اتباعا للفلورة في تعقيم المياه بنسبة ٦٦٪ من ولاياتها، في حين ٩٨٪ من غرب أوروبا رفضت هذه الطريقة في تعقيم المياه، ومع ذلك فإن أبحاثاً أجريت لتحديد مستوى صحة الأسنان لأطفال الولايات المتحدة الأمريكية ولأطفال البلدان الأوروبية التي لا تستخدم الفلورة للتعقيم وتبين أن لا فروق بينهما. كما تعتبر ايرلندا من البلدان الأكثر استخداماً للفلورايد، سواء في تعقيم المياه أو في المستحضرات الطبية السنية، ومع ذلك لم تسجل سجلاتهم الصحية تفوقاً يذكر في صحة الأسنان، بل على العكس من ذلك، فقد زخرت السجلات الصحية لهم بنسب مرتفعة من سرطانات العظام بنسبة ٤٠٪ بالمقارنة مع المناطق التي لا تستخدم الفلورايد لتعقيم المياه.❖١

سم للجرذان

دُمرت الحياة المهنية للدكتورة فيليس مولينكس المختصة في علم العقاقير من جامعة كانساس، والباحثة في علم السميات العصبية بعد أن أجرت تحقيقاً حول الآثار السامة للفلورايد، وكانت قد نشرت بعض نتائجها في ورقة عمل بعنوان « الآثار السمية العصبية لفلورايد الصوديوم على الجرذان»❖٢ في مجلة محكمة❖٣، وقد خضع بحثها لتحكيم عدد مضاعف من المدققين، ليوافق على نشرها فيما بعد..وكانت النتيجة أنها طردت من عملها في مركز طب الأسنان forsyth dental center وتوقف التمويل الكبير الذي كانت تتلقاه بوصفها باحثة في هذا المجال الهام، والذي كانت تنوي توظيفه لتعميق بحثها في هذا المجال وأثره على صحة الإنسان.

نقص مستوى الذكاء

تؤكد الدكتورة مولينكس في دراستها أن وضع فلوريد الصوديوم في مياه الشرب للحيوانات الصغيرة، سيؤدي مع مرور الوقت – وهذا يعني فترة أسابيع بالنسبة لحياة الجرذان -إلى تغييرات في الأنماط السلوكية، وتوضح بأن المقصود هو نمط قصور في النشاط. وما أثار انتباه مولينكس والتي عملت لفترة طويلة في مستشفى الأطفال في كلية الطب بجامعة هارفارد في أقسام الطب النفسي وقسم أمراض الأعصاب أن هذه الأعراض كانت مماثلة جداً لتلك التي كانت قد درستها في المواد أو الأدوية التي تستخدم لعلاج سرطان الدم الليمفاوي الحاد عند الأطفال، والتي تسببت سريرياً بقصور في النشاط كما أنها تسبب نقصاً في مستوى الذكاء IQ.

سهل الانقياد

ولا يعتبر بحث الدكتورة مولينكس الوحيد في هذا المجال، إذ تشير العديد من الأبحاث إلى أن سرطان العظام من المشكلات التي ترتبط بالفلورايد الذي يسبب تراكماً سمياً في العظام، كما أنه يخفض من مستويات هرموني الاستروجين والتستسترون، ويستخدم في أدوية الاكتئاب الحاد وبعض الأمراض العصبية للتخفيف من العدوانية وتخميد الدوافع، مما يجعل المرء سهل الانقياد.ومن العقارات الشائعة الاستخدام والمعروفة كمخفف للتوتر والقلق عقار البروزاك، والعنصر النشط فيه هو الفلورايد، والذي يسبب الأثر نفسه من تخميد النشاط.

غاز السارين

إن فلوريد الصوديوم الذي يعتقد الكثير من الناس بأنه وجد ليحل مشكلات تسوس الأسنان، هو في الواقع منتج ثانوي سام لصناعات الألمنيوم لمناجم الفوسفات، وقد استخدم بداية في بعض مبيدات الحشرات والطفيليات والجرذان..والآن وصل إلى معاجين أسناننا، ولتصنيع غاز الأعصاب السارين.

يتساءل المرء، لماذا يدخلون السموم في تفاصيل حياتنا؟! والجواب دائماً في بنية النظام الرأسمالي الذي يرانا سلعاً لا بشراً، إنه نظام مافيوي متكامل، فالطب وعلوم العقاقير صار لها لوبيات وشركات عابرة للقارات..فأين المفر؟!

.....

هوامش:

١- المصدر: موقع حزب الخضر في بريطانيا.

٢- - Neurotoxicity of sodium fluoride in rats

Phyllis J. Mullenix

٣- Neurotoxicology and Teratology, Vol ١٧, No. ٢, pp. ١٦٩-١٧٧, ١٩٩٥.

■■

في تاريخ الزيتون

لعب الزيتون لآلاف السنين دوراً محورياً لشعوب المتوسط كمحصول وكرمز ثقافي للقوة وطول العمر والتوفير. إن الزيتون المتوسطي هو أحد ست نويعات من Olea europaea **وهو نوع يعود إلى جنس واسع الانتشار، وهو غالباً مداري أو تحت استوائي في توزعه.**

وصفت آلاف الأصناف بالاستناد إلى حجم الثمرة وشكل الورقة والألوان لكن الشكل البري بقابليته للبقاء في البيئات القاسية مكون أساسي للمناظر الطبيعية في منطقة المتوسط كلها. حسب الأساطير الإغريقية فقد جلب الزيتون إلى اليونان الإلهة أثينا وقد اعتقد علماء النبات سابقاً أن الزيتون المدجن قد جلب إلى المتوسط، وأن الأشكال ذات الاكتفاء الذاتي المسماة الزيتون البري كانت أصنافاً وحشية نجت من المزارعين. وقد قدر المؤرخون أن الفينيقيين والرومان واليونان جلبوا الزيتون المدجن من شرق المتوسط إلى غربه وأن المسافرين عادوا بعد ذلك لاحقاً وجلبوا أصنافاً غربية منتقاة إلى الشرق.

جرى نقاش وجدل كبير حول أصل وتاريخ الزيتون، حيث حاجج بعض المؤلفين أن الزيتون البري كان موجوداً في غرب المتوسط قبل وصول الزيتون المزروع بينما نفى آخرون ذلك. وقد ألقت الدراسات الجزيئية الضوء باستخدام مزيج من المقاربات بما فيها الدنا من النواة والكلوروبلاست والميتوكوندريا على الانتشار المبكر للزيتون البري وأصول وانتشار الزيتون المدجن. باستخدام ٢٣٥ شجرة تمثل ٢٧ جماعة من الزيتون البري من أجزاء عديدة من حوض المتوسط استطاع العلماء الحصول على ثلاث مجموعات رئيسية تتوافق بالتتالي مع شرق المتوسط وغرب المتوسط ومركب صقلية-كورسيكا. إن التنوع الوراثي للزيتون البري مرتبط بشدة مع الجغرافيا مع تمييز شديد بين جماعتي شرق المتوسط وغربه. إن هذا الفصل الشديد يقودنا إلى أن أنواع الزيتون البري استطاعت البقاء في ملاذات منفصلة خلال العصور الجليدية للحقب الرابع وأحدها كورسيكا-صقلية. إن التنوع الوراثي الأكبر في غرب الحوض بالمقارنة مع الجزء الشرقي منه يعني أن الزيتون البري تمايز في الغرب ويفترض أن يكون ذلك في جنوب المغرب. تم بعد ذلك تبادل الأصناف في كل المتوسط مع انتخاب مكثف للأصناف المحلية في الجزء الشرقي حيث انتشرت. وبالتالي تم اتباع طريق نحو الشرق من قبل النمط الميتوكوندري للزيتون البري من غرب إلى شرق المتوسط ثم طريق متجه غرباً متوافق مع انتشار أصناف من المركز البدائي لتدجين الزيتون في الشرق.

● **عن كتاب «المتوسط المكان والزمان»**

التحدي.. الأتمتة المؤسساتية وقوى الفساد..!

◄ سمير حنا

لا تكاد تخلو أية مؤسسة عامة اليوم من مجموعة الحواسيب الشخصية تتوضع أمام معظم موظفيها، نراها بمختلف الأحجام والأشكال تحاول جعل الأعمال المكتبية اليومية أكثر سهولة وفعالية، لكن الواقع مختلف عن ذلك تماما، فقد تحولت تلك الأدوات إلى صناديق تجمع الغبار أو إلى وسيلة جديدة للتسلية واللعب وسماع الموسيقا والدردشة على مواقع التواصل الإجتماعي.

يتساءل البعض : «ما المانع إذاً من دخول الأتمتة الحاسوبية بشكل أكثر فعاليةٍ إلى نظام العمل المكتبي؟» ويزداد السؤال إلحاحاً عندما نرى تجارب رائدة لدول مجاورة تمت في زمن قياسي وبإمكانات متواضعة سمحت بالانتقال إلى نظام رقمي حديث قام بتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسية المؤسسة ورفع جودة العمل الإداري وتخفيض الهدر في الموارد المادية والبشرية.

هناك أسباب معروفة لهذا الفشل أهمها عجز الدولة عن تفهم الأبعاد الحقيقية لعملية الأتمتة وقيامها بهدر ملايين الليرات على تجهيز الحواسيب المكتبية وتوزيعها، دون أي خطة استثمار حقيقية في العملية الإنتاجية، فتمت عملية طرح المناقصات قبل عملية تخطيط النظم، ووقعت الجهات المسؤولة عن التنفيذ في حالة من التخبط والضياع، نتيجة اعتماد خطط العمل المتخلّفة ذاتها في إطار العمل المؤتمت الجديد دونٍ بذل أي جهد يعمل على تطوير تلك الخطط أولاً، كما أن قصور الدعم الحكومي للشركات المحلية البرمجية وقلة الكوادر المحلية وسوء خبرتها الأكاديمية والعملية، وغياب قوانين حماية الملكية الفكرية الاكترونية ونفور الموظف من التغيير في نظام عمله المألوف، ساهم مع مجموعة أكبر من الأسباب في انهيار أي مشروع جديد في هذا الإطار، وعمل على نقل صورة سلبية حول الجدوى من تنفيذ هذا المشروع من الأساس.

لكن من المثير للاهتمام تناول الأسباب الخفية لفشل مشاريع الأتمتة السورية والتي تعود إلى تحكم قوى الفساد الإداري بمفاصل تلك العملية، لإنهم الأدرى بأن نجاح تلك المشاريع يعني الحد من سطوتهم على أركان العملية المؤسساتية، فمثلاً: لن تستطيع تلك الزمر الفاسدة التربح من المناقصات المتتالية في شراء التجهيزات الحاسوبية ثم بيع المتقادم منها إلى جهات أخرى، كما أن استخدام النظام المؤتمت الحاوي على درجات مختلفة من صلاحيات التعديل والعرض والإرسال للوثائق وأنظمة التوقيع الرقمي والتحقق من الهوية، يضع حداً وبكل سهولة لعمليات التزوير والتلاعب، ويلغي التأخير الروتيني في الإرسال والاستقبال، ويضع حداً لسطوة الموظفينٍ على اختلاف درجاتهم على آلاف المراجعين يومياً، ويلغي الحاجة إلى الرشوة بقصد الاستعجال أو تسهيل المعاملة الورقية، ويفرض نظام تحكم متكامل يسمح بتحديد المسؤولية وحصر الأخطاء في أي ظرف كان.

على كل حال لا أريد أن أرسم صورة قاتمة لوضع الأتمتة في سورية ولا أن أدعي أن الاستثمارات فيها كانت دون جدوى. ولابد أن تكون التجارب الأولى غير ناضجة، لكن تجاهل مقاومة قوى الفساد الإداري لهذه العملية التقدمية يساهم في تفريغ ذلك المجهود من محتواه، وسيحوله من صفعة قاصمة لتلك القوى إلى مشروع فاشل، يساهم في هدر الأموال العامة ويعيق أي عملية تطوير حقيقية للنظام المؤسساتي، الذي عانى ويعاني من تغلغل طفيليات المفسدين فيه دون أي حسيب أو رقيب.

■■

لماذا لا ندرس التاريخ والآثار؟

◄ إيما لوسلي

من خلال تمجيد دراسة الطب والهندسة وإعطائها مكانة عليا في المجتمع على حساب بقية الاختصاصات يتم خفض الإقبال على التخصصات الأخرى كونها غير مهمة.

فالطالب الذي يدرس علم الآثار على سبيل المثال يشفق عليه، كشخص لم يكن ذكياً بما فيه الكفاية للحصول على مكان لدراسة موضوع أكثر أهميةً. بينما الواقع أن العديد من الشباب طلاب علم الآثار السوريين أذكياء ومتحمسون، لكن يبدو أن نسبة كبيرة موجودون في هذا الموضوع فقط لأنهم فشلوا في الحصول على ما يكفي من العلامات العالية لدراسة الهندسة. هذا له تأثيره الواضح في إضعاف الروح المعنوية في جميع المجالات لجميع المواد الدراسية، ويتورط الطلاب أنفسهم في كثير من

الأحيان بدراسة موضوعات ليست لديهم ميول لها، لكن يتم إجبارهم من الأهل لقبول خيار «أعلى مكانة» من الخيارات التي تقدمها الجامعات. لا يوجد أي تصور للروح حيث يختار الطالب المواد ببساطة على أساس تفضيل شخصي، ويتنافس الطلاب المتفوقون في كل مكان لدراسة اللغة الإنجليزية كما يتنافسون لدراسة

الطب والهندسة بسبب مشكلة التوظيف.

عند التعامل مع نظام تعليمي كهذا لا يوجد حافز للشباب لدراسة ماضيهم وتاريخهم. إن معرفة التاريخ شأن غامض وحزبي إلى حدٍ كبير، ويتركز بشكل حصري تقريباً على التاريخ العربي بعد ظهور الإسلام في المدارس، ويشمل بلاد ما بين النهرين القديمة والثقافة السورية على المستوى الجامعي. والمستوى الذي يتم التوصل إليهِ من معظم الطلاب منخفض نسبياً، نظرا لعدم وجود الكتب الضرورية، وصعوبة الحصول على مواد علمية بلغات أجنبية. هذا الشعور بالتضييق العام فيما يتعلق بدراسة التاريخ وما يتعلق به من التخصصات، مثل تاريخ الفن، والتي لا يعترف بها في المقررات الدراسية يؤدي إلى نقص عام في الاهتمام بصيانة وحفظ المواقع التاريخية.

مع هذا النوع من الخلفية الثقافية، يصبح التاريخ إلى حد كبير هواية لعدد قليل من المهتمين الهواة ولكن ليس «عملاً يومياً» لكثير من الناس في سورية. ينظر للأجانب الذين يدرسون التاريخ على أنهم غريبو الأطوار وأغنياء جداً حتى يتورطوا في متابعة هذه الدراسات مع عدم وجود قيمة تجارية لها.

مقتبسة عن مجلة «علم الآثار العالمية»

■■

أخبار العلم

الاسفنج البحري مصنع أدوية المستقبل

يغوص ثلاثة علماء فرنسيون في أعماق البحر بهدف استخراج عينات من الإسفنج البحري وإجراء بحوث علمية عليها.

ويبحثون تحديدا على نوع من الإسفنج اسمه صلى الله العظيم كرامب كرامب عليه السلام لأنه ينتج جزيئات يمكن تحويلها الى أدوية.

يتم إحضار الإسفنج في حاويات خاصة تحتوي على مياه البحر، ثم تحفظ في هذه الحاضنة في درجة حرارية مناسبة لبقائه على قيد الحياة. ويتم توفير الظروف الملائمة لإنتاج أكبر كمية ممكنة من الجزيئات أي درجة حرارة مياه مناسبة وضوء مناسب.. وتدفق المياه القادمة مباشرة من البحر.

كل هذه العملية تتم في إطار مشروع صلى الله العظيم بامبو عليه السلام بهدف منه هو إنتاج مستدام للأدوية اعتمادا على الثروات البحرية.

يمكن استخدامها لتطبيقات علاجية مختلفة، كعلاج مرض السرطان ومرض الزهايمر والشلل الرعاشي، كما يمكن استخدامها كمضادات للجراثيم والفطريات.

توجهت في السنوات الأخيرة، أنظار العلماء إلى أعماق البحار والمحيطات للبحث عن مصادر أدوية وعقاقير جديدة وركزوا اهتمامهم على كائنات بحرية معينة مثل الإسفنج البحري فالجزيئات التي ينتجها للدفاع عن نفسه قد تتحول إلى مكونات أساسية لصنع أدوية المستقبل.

العلماء يشكلون كبداً بشرياً

تمكن علماء أحياء يابانيون في إحدى جامعات مدينة يوكوهاما، للمرة الأولى من تخليق كبد بشري من خلايا جذعية أخذت من الجلد والدم. اكتشاف قد يؤدي إلى الحد من النقص الحاصل في الأعضاء المتبرع بها على الصعيد العالمي وعلى رأسها الكبد.

استخدم العلماء اليابانيون خلايا جذعية مستحدثة متعددة القدرات لتخليق ثلاثة أنواع مختلفة من الخلايا، تتآلف معا لتكون كبدا بشريا داخل جنين ينمو. العلماء لاحظوا أن الخلايا نمت وبدأت في تكوين أشكال ثلاثية الأبعاد تسمى صلى الله العظيم براعم الكبد عليه السلام وهي مجموعة من خلايا الكبد يمكنها أن تنمو لتصبح عضوا كاملا.

كبد مخلق في المختبر قد يصبح حقيقة خلال عشر سنوات.. فالعلماء اكتشفوا الآن تقنية جديدة قد تمهد الطريق لاختبارات أكثر طموحا لتخليق الأعضاء التي يقبلها جسم الإنسان ويتآلف معها.

النباتات تحسب

توصل علماء النبات إلى استنتاج جديد وهو قدرة النباتات على القيام بعمليات حسابية بعد استنتاج قديم يتحدث عن أن النباتات تتحدث فيما بينها.

تحدث علماء الرياضيات من مركز جون إينيس أنهم قيموا عملية التغذية التي تقوم بها النباتات في غضون ٢٤ ساعة وتحديداً كمية النشاء الذي تستهلكه في ساعات متفاوتة.

وتوصلوا إلى أن النباتات تتغذى قبل الغروب إذ تستغل الطاقة الشمسية لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى سكر ونشاء، ما يعني أنه ينبغي لها أن تخزن الكم الضروري من السعرات الحرارية وكذلك أن تعمل على توزيعها بشكل صحيح في استهلاك المخزون بفترة النهار، ويؤكد المختصون أن النباتات تتمتع بالقدرة على تحديد كمية مخزون النشاء في أوراقها وما إذا كانت هذه الكمية تكفيها حتى شروق الشمس أم لا.

وتقوم النباتات بهذه العملية الحسابية بواسطة ساعات داخلية تشبه إلى حد كبير آلية حسابية يتمتع بها الإنسان ومن ثم يحين وقت التطبيق وهو العملية الأسهل إذ تقسم النباتات ما تبقى من نشاء وتستهلكه في وتيرة محددة.

● وكالات

محاكمة الألف عام

◄ د. هلا المصري

في أوائل التسعينيات خلال جلسة أصدقاء، ضحكت من قلبي عندما أخبرني أحد الأصدقاء من أمريكا اللاتينية أنني إرهابية لأني عربية، وأجبته أن دماغه مغسول من كثرة مشاهدة الأفلام الأمريكية. اليوم و نحن في عام ٣١٠٢، في زمن العولمة، أصبحت أدمغة الشعوب مغسولة في الغرب وفي الشرق كُل على طريقته. هناك يدفعون شعوبهم ضدنا، وهنا يدفعوننا ضد أنفسنا عن طريق تحويل الفكرة إلى واقع.

عندما ننظر إلى التاريخ ما بعد الحديث، نستنتج أنه لا بد من التحضير النفسي للرأي العام، قبل بدء أي حرب يشنها الغرب. لا بد من تحديد «العدو» والتعريف عن «الخطر الكامن» و ذلك لجعل أي عدوانٍ وأي حصار للحريات الشخصية مقبولا. حتى لو لم تصدق شعوب الغرب في البداية جميع الأكاذيب، لكنها في النهاية تنام ونفوسها مطمئنة دون الشعور بالذنب عندما تبرر حكومتها العدوان، «نحن في النهاية ندافع عن أنفسنا و عن حضارتنا».

«محاكمة الألف عام» لكاتبه تشارلز هيل، الصادر عن مجموعة هربرت وجين دوايت المتخصصة بالإسلاميين والنظام العالمي.
كتاب عن الإسلام وعن الإسلاميين بالذات وهو موجه للقارىء الغربي، يرفع فيه من قيمة «النظام العالمي» ويحدد في القطب الآخر عدو هذا النظام وهم الإسلاميون و يؤكد على ضرورة محاربة أمريكا خاصة والغرب بشكل عام لهذا «الخطر».

يتحدث الكاتب قائلاً: «قال المصري سيد قطب، وهو شخصية رئيسية في عالم الإسلام السياسي والذي أعدم من قبل النظام العلماني في وطنه في عام ٦٦٩١ : «لا يوجد للمسلم جنسية باستثناء معتقداته الدينية». على مدى عقود، رفض العقائديون الإسلاميون قبول الحدود والمسؤوليات التي وضعها النظام الدولي».

في محاكمة الألف عام، يصور تشارلز هيل حرباً إسلامية طويلة ضد النظام الدولي العالمي ويضع الإسلاميين في «مكانهم التاريخي الصحيح»، وهم الذين تبين أنهم ليسوا سوى أحدث تحد للمتطلبات التي قد وضعتها الدول عَلى أنفسها منذ نشأة النظام الدولي عام ٨٤٦١.

يصف المؤلف الحروب العديدة ضد النظام العالمي على مدى القرون الحديثة، الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، والحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة، ويعطي وجهة نظر تاريخية «فريدة من نوعها» للتحدي الإسلامي في القرن الحادي والعشرين في إيران وأفغانستان وما وراءهما. ويستنتج أن أمريكا «يجب ألا تتخلى عن قيمها» و لا ينبغي لها التراجع عنها، من خلال اعتبار قيمها مساويةً لأي قيم لحضارات أو ثقافات أخرى في العالم. الخَطوة الأولىَ -كما يقولَ- هي «التعرف على المشكلة أو العدو» ومن ثم محاولة تطوير طرق للتعامل مع «أعداء النظام العالمي».

مزاحم الكبع لـ«قاسيون»:

المحافظة على التراث بإعادة إنتاجه

◄ حاورته إيمان الدياب

●الأدب الشعبي حامل لتاريخ وتراث المنطقة، خاصة غير المكتوب هل استطاع الأدب الشعبي القيام بهذه المهمة؟

تمتاز سورية بميزة هامة، وهي ميزة التنوع الجغرافي (الصحراء والبحر والجبل والأنهار والوديان، هذا التنوع يشي بتنوع ثقافي وحضاري، والثقافة الشعبية جزء من التنوع الثقافي.

أظن أنه استطاع لحد ما، بغياب الموثقين والمؤرخين لتاريخ وتراث منطقة الفرات. بالإضافة إلى تهميش هذا التاريخ والتراث وحتى الحياة في العقود الأخيرة في القرن الأخير لسبب أو لآخر رغم أن المنطقة الشرقية هي الركيزة والعمود الأساسي للاقتصاد السوري فهو ينتج القمح والقطن وفيه النفط والمياه وهي مقومات الاقتصاد وحتى سياحياً لدينا مدن أثرية وتاريخية هامة ماري العمورية ودورا أوربوس وحلبية وزليبة وآثار بقرص...

يلقى بعض اللوم على أهل المنطقة أيضاً، ولكن يفسره صعوبات مرحلية تاريخية وموسمية وحتى المصادفة. فأهل المنطقة رغم صعوبة الحياة حاولوا التغلب عليها بالروحانيات والموسيقا فمالوا إلى جانب الأغنية والقصيدة أي ما يحرك الروح أكثر من ميلهم للمادة الجامدة وهو التدوين كنوع من مسايرة الواقع والتخفيف من عناء معيشتهم خاصة أنهم تعرضوا لمآسي على مراحل طويلة ومتباعدة مثل الاستعمار والإقطاع وحتى الرأسمال فكان تعبهم يسرق، يعملون من الصباح إلى غياب الشمس في الحقول، وفي النهاية لا يحصلون على شيء يذكر.

ثم تعرضهم لصعوبات أخرى مثل سنوات الجفاف المتلاحقة التي تزيد متاعبهم، وهناك المصاعب الاجتماعية مثل عادة الثأر والنمط العشائري وترحال العشائر وتنقلها بسبب ذلك ممازاد صعوبة التوثيق.

●كيف توظف المفردة في الأدب الشعبي سواء كان في الأمثال أو الأغنية أو الشعر.. إلخ؟

المفردة مثل نبضة القلب المختلفة بالعدد والقوة من شخص إلى آخر، وهي ابنة حالتها وابنة الواقع والذي يعيش على نهر الفرات، مفردته مرتبطة بما يحيط هذا النهر، مزروعاته الطبيعية والعادات والتقاليد واللكنة المتوارثة هذه اللهجات لم تأت من فراغ أو عبث.

ابن منطقة الفرات المولود في دمشق أو حلب.. إلخ. والذي عاش في غير منطقته سيتأثر بلهجة المنطقة التي يترعرع فيها، ومع ذلك يحن عندما يسمع المفردة الفراتية، ويميل هواه وقلبه ولكن لسانه سيظل متعلقاً باللكنة التي تعلمها منذ الطفولة ونشأ عليها.

المفردة الفراتية لها جانبان جمالي وعاطفي وجانب مرتبط بقساوة المنطقة نصفها بأنها جزلة وجميلة.

وكان يراد لها وخصوصاً في الشعرٍ أن تكون كحد السيف قاطعة، وتأتي نتائجها فوراً، أو تكون كماء الحياة مؤثرة تأتي بغرضها مباشرة. تركز على الهدف.

امتاز الشعر الفراتي بالارتجال أكثر من القصيدة المكتوبة والمنظمة، فالقصيدة عبارة عن ومضة تمر بالخيال إذا لم تمسك بها تتبدل.

●الأدب الشعبي يحمل شحنة عاطفية وجدانية كبيرة ولكنها تمتاز بالحزن، برأيك ما هو مصدر شحنة الحزن خاصة والباحثون يؤكدون أن هذا من أيام كلكامش؟

صعوبات وظروف الحياة تترك غصة في القلب والحزن هو تعبير عن الحياة الصعبة والقاسية والحزن لا يكمن في قصائد الرثاء والفقد والتوجع، بل حتى الغزل نجد مسحة حزن له سببه المتعلق بالعادات والتقاليد، فالشاعر عندما يغرم بفتاة يضطر إلى خوض معارك كثيرة صعبة، والحب عفيف عذري صادق مما ينعكس في الإنتاج الشعري ومنطقتنا لها خصوصيتها في كل شيء حتى في اللباس وطريقة اللقاء والغزل مرتبط بحالة الفقد والحرمان، سببه الإرث الاجتماعي للبيئة العشائرية، والبعض ينظر إلى الشعر على أنه شيء من الفسق أو الكفر.

●أنت تكتب الأغنية الشعبية ما الذي يربط الشعر بالغناء والموسيقا وهل تستطيع الأغنية أن تنقذه كونها أحد أشكال توثيقه؟

عملت أمسيات شعرية في مختلف المحافظات السورية وكنت أخشى من عدم فهم المفردة خاصة أن قصيدتنا الشعبية صعبة، ولكنني كنت أتفاجأ أن الجمهور يتقبلها برحابة صدر وشوق وتعطش حتى وإن مرت عليه بعض المفردات التي لا يفهمها ولكنه يفهم الطابع العام وهذا تفسره الموسيقا الكامنة بداخل وصميم القصيدة الشعبية الفراتية، فروحية الموسيقا تحتاجها الأرواح، وهو ما يؤكده علم الطب الحديث والعلاج بالموسيقا كأغاني الحصاد.

●كيف يمكن الحفاظ على التراث وتطويره خاصة في الظروف الحالية؟

التراث هوية الشعوب خاصة وخاصة شعوب المنطقة عمرها آلاف السنين. حاولت في عملي أن أدمج الحياة الحالية بنكهة تراثية بحيث من يسمع الكلام ولا يعرف قديمه، يعتقد أنه حديث ومن يعرف قديمه يسمع الجديد فيه، والمحافظة عليه تكون بإعادة إنتاجه أن نحافظ على هويته أي لايغرّب عن سمته السورية، ولا يقدم بالطريقة القديمة التي تكون ثقيلة حتى على ابن الوطن. ويتم تعريفه وتقديمه على أنه تراث، ولكن ينبه على إعادة توزيع وإضافة الجديد له. ويمكن إحداث معاهد محلية لتدريس تراث منطقتها، ويمكن تبني مشروع على مستوى العاصمة يتم من خلاله تدريس كل أنواع التراث السوري الذي يشبه حقل ورود، فيه أنواع وأشكال لا تعد ولا تحصى. جيلنا وجد فرصة بالتواصل مع التراث، ولكن الجيل الجديد جيل عالم الفضاء والأنترنت والديجتال لا يملك هذه الفرصة، وواجبنا أن نتيحها له.

■■

باسم الإنسانية

◄ حسام كتيلة

أراقص الأرواح الهائمة فوق العربة المهترئة المحملة بالبنادق والقذائف والبشر، مع القليل من الورود ...

وعلى الجانب الآخر من هذا العالم البائس يتضاجع السياسيون مع المهرجات بعد أمسية شعرية خالية من القوافي والبحور، ليخلقوا كائناً جديداً قادراً على صنع براد موتى إلى جانب جمعية الرأف بالحيوان.

ثم يعودون في الصباح إلى مكاتبهم ويأمرون بإرسال المزيد من القذائف والبنادق إلى بلاد العربة المهترئة، ليحملوا تلك العربة المزيد المزيد من الأسلحة والألغاز والأحاجي ونسخ معدلة من الكتب الدينية، فتزداد اهتراءً حتى أن صوت صريرها يزعج الملاهي الليلية في بلاد ادعت بأنها إنسانية، تدفع لأجل الإنسانية، تعمل لأجل الإنسانية، تنام وتصحو على صوت الإنسانية، حتى أنها تقتل الإنسان لأجل الإنسانية.

وأنا مازلت أراقص الأرواح الهائمة فوق العربة المهترئة، أداعب روح الطفلة التي بكت لأنها أوسخت دميتها بدمائها، أشعر بأمعائي تتمزق جوعاً فأمد يدي لأستل رغيفاً من الخبز فإذا بيد الخباز تمسك بي وتسحبني بسادية صاحب حق منتزع وعينين مملوءتين بالغضب والثرى ليقول لي: قتلتني دول الإنسانية باسم الإنسانية!

أعود لألقي نظرةً على العربة المهترئة فأراها تحمل جبلاً من البنادق والقذائف والبشر، مع القليل من الورود المتفتحة...

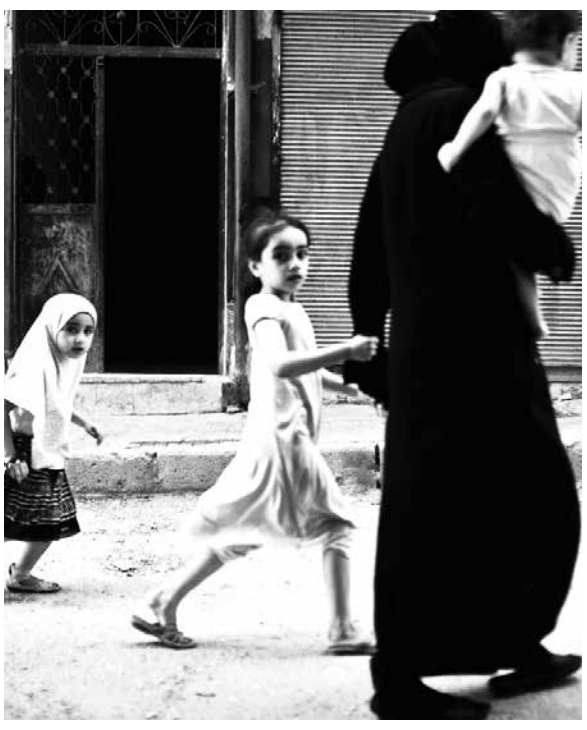

«البؤساء» يمرّون بيننا..

◄ مهند دليقان

يندر أن تقرأ رواية تجبرك على تدوين ملاحظات أو اقتباسات، ذلك النوع من الروايات الذي يشعرك بأنك قبضت على الحقيقة متلبسة بممارسة الفعل الروائي، ولا تملك أمام دهشتك واحتفالك بالحقيقة إلا أن تسجلها جانباً وبود عالٍ وامتنان تجاه الكاتب.. هذا بالضبط ما تفعله «ألبؤسَاء»، فهي من ذلك النوع النادر الذي يحتفظ ليس بألقه وراهنيته فقط، رغم مرور أكثر من قرن على إنتاجها، ولكنه يحتفظ أيضاً بقدرته على قراءة المستقبل بطريقة مدهشة.. ويرجع ذلك في جوهره إلى أن عظماء بوزن هوغو يتلمسون في كتاباتهم جوهر الحقيقة من حيث هي ثابتة ومطلقة في حركتها وتغيرها! فإن: «الغد يقوم بعمله على نحوٍ لا يقاوَم، وهو يقوم به منذ اليوم. وهو يبلغ غاياته، أبداً، بوسائل غير متوقعة» هكذا يرى هوغو الأمور..

وينثر رؤاه على صفحات ملحمته، فيعيد قراءة الثورة الفرنسية وما تلاها من أحداث ليصل إلى استنتاج هام حول اشتراك آل بوربون العائلة الملكية في فرنسا في إخماد ثورة شعبية في مدريد عام ١٨٢٣، وذلك مساندة لفرع عائلتهم الحاكم في إسبانيا أيضاً فيقول: «فيما يتصل بآل بوربون، كانت الحرب وبالاً عليهم. لقد اعتبروها نجاحاً. إنهم لم يروا قط أي خطر يكمن في محاولة قتل فكرة بأمر عسكريّ» ويكمل: «لقد وقعوا في هذه الغلطة الرهيبة وهي أنهم توهموا أن خضوع الجندي يعني موافقة الأمة. وهذا الوهم يهدم العروش.» ويتابع في قراءة تتجه من العام إلى الأكثر خصوصية وعمقاً فيقول: «باستثناء حروب التحرير، تعمل الجيوش كل ما تعمله من طريق الإكراه»..! وربما يفسر هذا القول حقائق نعيشها اليوم تشبه تلك الحقائق التي عايشها هوغو لتعيد التأكيد على أن «حقائق الحياة لا تسمح لنفسها بأن تنسى»..

وفي مكان آخر من «البؤساء»، يصف هوجو الجو العام في فرنسا قبيل ثورة تموز ١٨٣٠ وقدرة الفعل الثوري العجيبة على تطوير الناس وإطلاق مكنوناتهم الدفينة.. «كان التوتر الكهربائي قوياً إلى درجة جعلت أول عابر سبيل يضيء في بعض الأحيان، على الرغم من أنه قد يكون نكرة من النكرات».

حين توقفت الثورة الفرنسية مؤقتاً عام ١٨١٥ بعد معركة واترلو، كانت قطعت أشواطاً متتالية مع ميرابو ثم روبسبير ثم نابليون لتعود بعد ذلك ملكية آل بوربون لتطيح بالجمهورية وبالإمبراطورية، مع ذلك فإن هوغو لم ير ذلك السكون أو التوقف المؤقت الذي استمر حتى ١٨٣٠ إلا من زاوية محددة.. «الوقوف هو استعادة القوى. إنه السكون المسلح اليقظ. إنه الأمر الواقع الذي يقيم أرصاداً ورقباء ويلزم جانب الحذر. الوقوف يفترض نشوب المعركة أمس، ونشوبها غداً»..

«إن تجاعيد القرون لا ترتجل ارتجالاً» وربما لهذا السبب فإن تجاعيد «البؤساء» وفتوتها في آن معاً لم ترتجل ارتجالاً، ولكنها كانت تكثيفاً لتاريخ يحث السير إلى الأمام أبداً، ولا تعيقه قوة إلا ويكسرها..

■■

هادي العلوي يُناجي الحلاج
بلا فواصل أو نقاط

◄ عبد الرزاق دحنون

سلام عليك أيتها الروح السارية في وجودي أيتها النار الأبدية التي تتوقد في صدري فتحميه من برد النسيان سلام عليك أيتها الحروف العاليات فأنا سيد الحروف وفي الحروف نبوتي والنجوم من جندي والماء مملكتي ولي في الأرض ذخائر تخرجها الشمس للمدقعين وسلاحي لا يغمد ألا تسمعون جلجلته مع صلاة الفجر؟ غداً يظهر لي الحسين بن منصور في سحابة النور المثقلة بالمطر الكوني فأجمع حولي فقراء الأرض وأسلمهم السلاح ليدخلوا به ملكوت النار ثم يخرجون منها وقد فاضت لهم كنوز الدنيا فيوزعونها ولا يملكونها لأنهم ملوك الحرمان ومن الحرمان تزهر حقولهم وتزدهر بساتينهم فلا ينغصهم فقر ولا غنى وأعطيهم ما تمناه لهم الحسين بن منصور فيشبعون بعد جوع ويكتسون بعد العري ويعزون بعد الذل وتعود للأرض ظلالها وحروفها يا أبا المغيث أتملى وجهك السماوي لكي تراني أتطلع الرؤية غايتي هي سبب غربتي وانقطاعي تسألني كيف مشيت وراء ذي القرنين حتى مطلع الشمس؟ هلك الهالك بالحسرة وتزود الغريب من زاد القرب وتواردت عليه الأحوال فرفعته إلى مقام الخواص ثم جاء مستفيداً من حامد بن العباس حتى يكمل الطواف حولي مر علي زمان كنت أستوطن الريح أبحث عن وجوه إلا بسلطان وإنما غايتهم أن يقطعوا عنك عارفيك فلا تبقى لهم من المعرفة إلا اللغة ومن الكشف إلا البصر ومن الذوق إلا الحواس حتى لقد قال قائلهم إن قبرك مهجور في فلاة مهجورة ولو نظروا إليه بعيوننا لرأونا من حولك نطوف ونسأل يا حسين بن منصورلا صمت لمن تأخذه يداك لا انقطاع لمن حملته النجوم إليك لا انطفاء لمن يشتعل بنارك الأبدية أيها الباحث عن المستقر بكل أرض لو استعبدتك المطامع لما قتلوك لكنه كيد التنين وغفلة من يناديه في عز الصيف فخذ مني العهد أن لا أنادمه وأن أرفض الشرب من كأسه ما دمت مترعا بكأسك وأن لا أقرب الواسطة بعد أن علمتني أنّ الحق لا يؤخذ من غير الحق ولن يكون دليلي بشراً يأكل الناس من يديه وقد خرجت من شرط الإيمان إلى شرط العلم ثم تخلصت منه إلى شرط المعرفة فشربت من أسرار الوجود ما أغرقني في بحار الاستغراق ولما غرقت في البحر لقيت الذين سبقوني إلى قراره فأخذوا بيدي إلى مقام الصعود وقالواالمالك للشيء مملوك له ومن أراد الحرية فليخرج من ملكوت الرغبة وبيوت الأغنياء لا تصح فيها الصلاة ومن استمع إليهم لم تدخل الحكمة إلى قلبه قلت لهم أجوع مع الجائعين فذلك هو شرط المعرفة وألتحف بالمنافي، فذلك هو شرط الحرية وإذا رضي عني الحسين بن منصور فليغضب علي كل سلاطين العالم.

لا أراها صائماً كالنهار في هجير الصحراء ليس لصومي ميقات ومن أصلي له مات فلمن أصلي؟ قطعت صلاتي وصار ذكري تمتمةخلعت رداء الأرض مشيت عارياً حتى المغيب فلم يسترني الظلام عدت إلى مطلع الشمس فلم أر من السور إلا الحجارة تيممت الشمال فزوى وجهه عني تجردت من علائق الحضور فاشتعلت النار في ثيابي غبت عن نفسي فلم أتجرد رجعت إليها فرأيتها تركض في الغابات نهرتها فلم تسمعني ألقيت عليها ذراعي فلم ترجع، أحسست حينها أني بلا ذراعين

أردت الخروج كما خرجت أنت من أقطار العقيدة إلى أقطار الحقيقة فقالوا لا تخرج

■■

روسيا تكرم شاعر القوقاز وحكيمها

شارك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم ٥ تموز في افتتاح نصب شاعر الشعب الداغستاني رسول حمزاتوف في بوليفار ياؤزسكي بموسكو بمناسبة الذكرى التسعين لمولده. كما أيد الرئيس الروسي فكرة إنتاج فيلم « أنشودة الجبال» عن حياة شاعر داغستان العظيم .

ورسول حمزاتوف (١٩٢٣ - ٢٠٠٣) أحد أبرز شعراء القوقاز في القرن العشرين، ويعتبره جميع أبناء شعوب هذه المنطقة شاعرهم بالرغم من أنه ينتمي إلى شعب الآفار في داغستان. وقد ذاع صيته بعد نشر قصائده «داغستان لي» و«اللقالق البيضاء» و«النجوم العالية» و«حوار مع أبي» و«سمراء» و«مسبحة السنين». ويوصف الشاعر بأنه حكيم القوقاز وتنسب اليه أقوال مثل «الإنسان في حاجة إلى عامين ليتعلم الكلام وإلى ستين عاماً ليتعلم الصمت» و«الإبرة الواحدة تخيط ثوب العرس والكفن».

ولد رسول حمزاتوف في قرية تسادا الداغستانية في أسرة الشاعر المعروف حمزة تساداسا . وفي شبابه مارس التدريس. وفي عام ١٩٥٠ تخرج من معهد غوركي للأدب بموسكو. ويتميز شعره بالصبغة القومية والرومانسية والغنائية. وعرف الشاعر على الأخص بأشعاره التي يتغنى فيها بالمرأة .. الأم والزوجة والحفيدة. كان عضواً في اتحاد الكتاب السوفيت وعضواً في مجلس السوفيت الأعلى ومنح جائزة لينين وعرف بنشاطه الاجتماعي والثقافي ودعم الشعراء الشباب. وقد ترجمت قصائده إلى اللغة العربية مراراً، وزار حمزاتوف مصر ولبنان وسورية.

● وكالات

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف									
درعا	خالد الشرع	٠٩٣٢٨٤٨٩٨٥	دمشق وريفها	علاء عرفات	٠٩٤٤٦٣٦٦٤٠	طرطوس	رئيف بدور	٠٩٣٣٥٨٦٩٢٨	الحسكة	حمدالله ابراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
السويداء	مهند دليقان	٠٩٩١٥٨٦٧٣١	حمص	محمد زهري زهرة	٠٩٣٣١٤٥٨٩١	حماة	أنور أبوحامضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨٨	حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩
			اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٨٣٨٦٥٨١	دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٢٨٠١١٣٣	الرقة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/07/13) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

نضال سيجري:
أيها الموت.. حتى أنت لم تكن عادلاً..

◄ محرر الشؤون الثقافية

شيعت محافظة اللاذقية ظهر يوم الجمعة ١١ تموز ٢٠١٣ الفنان القدير نضال سيجري الذي غيبه الموت عن عمر يناهز ٤٨ عاماً، بعد معاناة طويلة مع مرض عضال بمشاركة فعاليات رسمية وشعبية وفنية وأهلية.

وتوقف موكب الفنان الراحل في المسرح القومي في اللاذقية حيث أقيمت له وقفة وداعية اجتمع خلالها محبوه وأصدقاؤه في لحظة وداع أخيرة قبل أن يوارى الثرى في مقبرة الروضة.

إن رحيل الفنان سيجري خسارة كبرى للفن السوري والعربي، فقد قدم الفنان الراحل خلال مسيرته الفنية الكثير من الإبداعات والانجازات الفنية ولاسيما في حقل الدراما.

دخل سيجري قلوب المشاهدين السوريين والعرب، عبر عدة أدوار كوميدية وإنسانية، قدّمها على مدى ٢٢ عاماً، وحقق نجاحا بارزاً في الأدوار الكوميدية حيث اختار شخصيات غريبة ميزته عند المشاهدين.

والفنان نضال سيجري من مواليد اللاذقية ١٨ حزيران ١٩٦٥ . تخرج من المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق وأصبح عضواً في نقابة الفنانين في العام ١٩٩١ وشارك في عدد كبير من الأعمال التلفزيونية والسينمائية والمسرحية أهمها مسلسل ضيعة ضايعة من إخراج الليث حجو، ولقّب سيجري بعدها بـ«تشارلي شابلن العرب»، وظل التعاون الفني قائماً بينه وبين حجو، حتى آخر عمل قدّماه معاً في مسلسل «سنعود بعد قليل» الذي بدأ عرضه في شهر رمضان مؤخراً.

كما شارك في أعمال أخرى مثل بقعة ضوء والخوالي والعبابيد وهوى بحري وأخرج فيلم طعم الليمون وجرى تكريم سيجري في الدورة الخامسة عشرة لمهرجان دمشق المسرحي في ٢٠١٠ . ويذكر أنه متزوج وله ولدان.

وكان قد كتب في وقت سابق على صفحته: «أيها الموت.. حتى أنت لم تكن عادلاً .. لم تأت إلا على الفقراء في وطني».

أبي.. ماذا فعلت في الحرب الكبيرة؟؟

◄ نور أبو فرّاج

اشتهر ملصقٌ للدعاية الحربية البريطانية في الحرب العالمية الأولى، صممه (سيدني ليوملي) ونشر عام ١٩١٥، يصوّر فتاةً تجلس على ركبة رجلٍ، وتمسك في يدها كتاباً مفتوحاً وتسأل وهي تشير بإصبعها إلى صورة في الكتاب: «أبي، ماذا فعلت في الحرب العظيمة؟ » ويبدو على الرجل ملامح الحسرة والحزن في حين يظهر في كادر اللوحة طفل (ربما يكون الأخ) وهو يلهو بدمى لجنودٍ ومدافع.

تبدو مقولة الملصق شديدة الوضوح، من حيث محاولته اللعب على وتر المكانة الاجتماعية أو المجد الشخصي والعائلي للفرد واستخدام «مشاعر الذنب» كمحفّز للاشتراك بالحرب. كما لو أنه يقول لكلّ من يراه: «انتبه، قد تجد نفسك في المستقبل يوماً ما أمام السؤال ذاته ».

يكفي للمرء أن يلقي نظرة سريعة على تاريخ الدعاية الحربية وأدوات الحرب النفسية حتى يدرك أن المقولات التي وُظّفت واستخدمت لحمل الرجال على القتال وخوض الحرب هي ذاتها لم تتغير من أكثر تلك الحروب بدائيةً حتى النووية- كما هي حال دوافع الحرب وأسبابها- لكن ما تطوّر حقاً هو أساليبها، وأدواتها ومدى دهاء القائمين عليها!

لطالما عملت الدعاية الحربية لتحقيق هدفين أساسيين: أولهما إقناع الأفراد الاشتراك في الحرب (التجنيد) وثانيهما المحافظة على الروح المعنوية وتثبيت المقاتلين في أماكنهم ضمن أشد ظروف الحروب خطورةً ورعباً، في حين كانت أشد المفارقات سخرية: كيف تستهدف الدعاية الحربية دفع البعض للقتال في حين تعمل الحرب النفسية على تحقيق النقيض تماماً: إقناع الخصوم بالاستسلام والتوقّف عن القتال!

كانت الوعود بالخلود الأبدي أو المجد الشخصي والوطني والحوافز المالية أبرز أساليب الضغط عبر التاريخ، ولم يوفّر رجال الدعاية -من الكهنة وحتى رجال العلاقات العامة- أداة لإيصال رسائل دعائية بدءاً من الأساطير ومروراً بالتماثيل والقطع النقديّة وحتى الجنائز والأعياد. في الوقت الذي تمّ اللعب فيه على الأوتار النفسية للشخصية البشرية باعتماد الإرهاب والتخويف مروراً بالإقناع العقلي والمنطقي أو الضغط العاطفي الوجداني.

أخفقت بعض تلك الوسائل في حين نجحت أخرى، وكُتب لبعض المحاربين النصر، والهزيمة لآخرين، وبقي السؤال ذاته لدى المهتمين في مجال الدعاية الحربية: ماذا كان دورها في كل ذلك؟ هل يمكن نسب النصر لمن امتلك الدعاية الأفضل؟ أم أنها مجرّد «متغيّر وسيط» ضمن ميزان القوى الضخم الذي حرّك آلة الحرب عبر التاريخ؟

لكن المؤكّد أن أقوى تلك «الدعايات» تاثيراً كانت تلك التي استهدفت إقناع المقاتلين بعدالة القضية التي يحاربون لإجلها، وبأنهم إلى جانب الخير والحق والعدالة، أنهم المنقذون الأبطال والمخلِصون. ولا يهم إن كانت تلك هي الحقيقة فعلاً، أو ماذا سيكتب التاريخ فيما بعد، طالما أن المقاتلين يصدقون ذلك.

سيشكل الحدث السوري فيما بعد مادةً دسمة لدارسي الدعاية الحربية، كمٌ هائل من الصور ومقاطع الفيديو والشعارات سيتم تحليله ونقده، ستلخص الجداول والإحصاءات كمَ ونوعَ الجهد الذي بُذل في سبيل هذه الحرب، كما لَو أن جميع الجهات المتصارعة سألت السوريين بآلاف الصيغ والأدوات والكلمات «ماذا فعلت من أجل هذه الحرب؟» في حين سأل قلةٌ فقط : «ماذا فعلت لإيقاف هذه الحرب؟».

تم الإستعانة بكتاب : قصف العقول(الدعاية للحرب منذ العالم القديم وحتى العصر النووي)، فليب تايلور، العدد ٢٥٦من سلسلة عالم المعرفة، عام ٢٠٠٠

بالزاوية...!

يسقط تسليع الغذاء تسقط الرأسمالية

◄ طوني حصني

كان أستاذي في علم الاقتصاد الزراعي أيام دراستي الجامعية يحدث طلابه عن بداية حياته المهنية كطبيب بيطري وكيف كان يتقاضى كثيرا من الأجور والأتعاب على شكل مواد عينية، لقاء الخدمة الفنية التي كان يقدمها لزبائنه من الفلاحين.وكان الكثيرمن الطلاب يستغربون ذلك في البداية ولكن في النهاية كانوا يتفهمون مقصده ويتجاوبون مع طلبه. فقد كان يسوق بحماسة بالغة حججاً منطقية حيناً، ولكنها تفتقر إلىً المنطق أحياناً أخرى. وذلك ليقنعهم برأيه ونتائج تجاربه الاقتصادية في الريف. فما الداعي مثلا لتقاضي النقود ثم الذهاب للمتجر لابتياع البيض أو الألبان أو الخضار أوغيرها من المواد الغذائية بينما هي متوفرة في المزرعة بشكلٍ مباشر؟ وإذا كان سوق الأغذية ضرورياً للمواطن العادي فما لزومه لمن يعيش وسط العملية الإنتاجية وفي قلب الريف! وكم من الوفرة تتحقق عند مقايضة المنتجات الغذائية ببعضها؟ وما المانع من مبادلة المواد غير المتوفرة في البيئة المحلية بمواد أخرى تنتج محلياً؟ فلا نلجأ للسوق إلا في النهاية.

وهكذا كان أستاذنا يتم صفقاته الصغيرة على الرغم من التعليقات الساخرة التي يسمعها أحياناً والاتهامات بالرومانسية والمثالية، أوالحنين لماض متخلف لا يمكن استعادته!

قبل فترة نشر كاتب برازيلي يساري كتاباً لطيفاً للغاية يمزج فيه الأدب بعلم الاقتصاد السياسي يتحدث عن تاريخ تجارة الغذاء في العالم ويروي حكاية الرحلة المثيرة للمواد الغذائية من منتجيها وصولاً إلى موائد الناس، وكيف أن الغذاء المنتج بعرق ودم العمال والفلاحين يصل الناس ليهين كرامتهم الإنسانية بثمنه الباهظ! يصل الموائد بعد مروره بحلقة واسعة من تجارة الاستغلال والاحتكار والتي باتت تنظمها اليوم شركات ضخمة، يرتبط الكثيرٍ منها بدوائر الغرب الإمبريالي وتلعب أحياناً أدواراً قذرة في تجويع الشعوب التي تشق عصا الطاعة عن الغرب والأنظمة التابعة. يقول الكاتب في مقدمة كتابه: تجارة الغذاء هي نوع ملطف من تجارة الحرب والموت التي هي ديدن الرأسمالية.

وهنا يشترك هذا الكاتب مع أستاذي في شعار إنساني بات اليوم ضرورة حقيقية: ليسقط تسليع الغذاء والحاجات الإنسانية! فلتسقط الرأسمالية!

tony@kassioun.org